دولة فلسطين



وزارة التنمية الاجتماعية

استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022

جدول المحتويات

Error! Bookmark not defined.	م معالي الوزير	تقدي
5	مة	مقده
5	منهجية التخطيط: عملية تشاركية مع الأطراف الفاعلة في مجال التتمية الاجتماعية	.1
6	محتويات التقرير	.2
7	ع الأول: نبذة عن قطاع التنمية الاجتماعية	الجز
جتماعية	مفهوم التنمية الاجتماعية: تحول جذري نحو الانتقال من الحماية والإغاثة إلى التنمية الا	.1
10	قائد القطاع: وزارة التتمية الاجتماعية تقود قطاع التتمية الاجتماعية	.2
10	وصف قطاع التتمية الاجتماعية والشركاء الفاعلين	.3
13	ع الثاني: تحليل الوضع "ما هو واقعنا التنموي الحالي؟"	الجز
132016-2014	وقفة تقيمية: ما هي أهم إنجازات وتحديات تحقيق استراتيجية الحماية الاجتماعية للأعوام	.1
17	العوامل الرئيسية المؤثرة على تحقيق أهداف التتمية الاجتماعية وتدابير التعامل معها	.2
19	التحولات الديمغرافية: فرص وتحديات متشابكة معاً	.3
كِب في فلسطين وما هي محددات	الفئات والمناطق المستهدفة ذات الأولوية: من هم المهمشون والمتركون خلف الر	.4
20	ير التي يواجهونها؟	التغي
21	1.4. القضايا والتحديات التي تواجه الأسر الفقيرة	
24	2.4. القضايا والتحديات التي تواجه الاطفال	
27	3.4. القضايا والتحديات التي تواجه النساء	
28	4.4. القضايا والتحديات التي تواجه كبيرات وكبار السن	
31	5.4. القضايا والتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة	
34	6.4. القضايا والتحديات التي تواجه الشابات والشباب	
36	7.4. القضايا والتحديات التي تواجه الجمعيات الخيرية	
38	8.4. القضايا والتحديات التي تواجه سكان المناطق المهمشة	
40	ع الثالث: توجهاتنا المستقبلية "إلى أين نتجه خلال الأعوام الستة القادمة؟"	الجز
40	تطلعاتنا المشتركة لمستقبل مجتمعنا الفلسطيني: رؤية قطاع التنمية الاجتماعية	.1
41	المحرك الرئيسي لشركاء التنمية الاجتماعية: القيم الناظمة	.2
41	الأهداف الاستراتيجية: ما هي التغييرات التي نصبو الى تحقيقها خلال الأعوام 2017-2	.3

41	1.3. الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر	
42	2.3. الهدف الاستراتيجي الثاني: إزالة كافة أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني	
43	3.3. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي	
44	السياسات القطاعية: ما هي قواعد العمل التي ستحكم عمل جميع الشركاء؟	.4
45	النتائج القطاعية والمسؤوليات: ما هي النتائج التي نريد تحقيقها وما دور الشركاء؟	.5
53	مؤشرات الرصد والتقييم: قياس مدى التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية	.6
	ع الرابع: ارتباط الاستراتيجية بالتوجهات الوطنية والعالمية	
60	الربط مع أجندة السياسات الوطنية	.1
62	الربط مع غايات التنمية المستدامة	.2
	ع الخامس: بيان سياسة البرنامج: "ما هي غايات وأهداف ومعايير البرامج للأعوام 2017–2019"؟	
64	برنامج التمكين ومكافحة الفقر	.1
65	برنامج تتمية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة	.2
67	برنامج التتمية الإدارية والتخطيط	.3
69	ع السادس: مغلفات الموارد المالية وفجوة التمويل للأعوام 2017-2019	الجز
70	عِ السابع: خطة العمل	الجز
71	عِ الثَّامنِ: خطة الإدارة	الجز
73	يحق	الملا
73	ق رقم 1: أعضاء الفريق الوطني للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية 2017-2022	ملحز
74	ق رقم 2: ارتباط استراتيجية التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية	ملحز
76	ق رقم 3: قائمة التدخلات السياساتية حسب الأهداف والنتائج	ملحز

تقديم معالى الوزير

تدرك وزارة التنمية الإجتماعية وهي تخوض عملية تحول "من الشؤون الاجتماعية إلى التنمية" أن التنمية الإجتماعية هي بالأساس عملية وليست برنامجاً. وهي إطار مفاهيمي وسياساتي يحقق تكاملاً بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وتتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية متآزرة، وهي قضية سياسات كلية. إننا نعتبر أن التنمية بالأساس ما هي إلا عملية إبداع إنساني فردي وجماعي. وأنه يمكن للمجتمع أن يكتشف طاقاته الإبداعية عندما يقتنع أن الإنسان هو مصدر كل الطاقات، وهو مصدر النتمية الإجتماعية وهو العنصر الحاسم فيها.

إن تحقيق النتمية في المجتمع يتطلب توفر الإرادة الإجتماعية لاستنهاض الطاقات الإجتماعية والإنسانية الكامنة من ثقافة وقيم ومعتقدات اجتماعية وأمن وبنى سياسية ومنظمات. كما أن أية استراتيجية تتمية ينبغي أن تركز على تحرير الطاقات والمبادرات الفردية والإبداعية، وتدعم الروّاد والمبدعين. كما وندرك تمام الإدارك، أن تحقيق النتمية الإجتماعية يتطلب مسؤولية وطنية مشتركة بين مختلف الفاعلين الأساسيين من أفراد ومنظمات ومؤسسات، ويتطلب كذلك التركيز على العمل المحلي والموارد المحلية، ومساعلة اجتماعية ومشاركة المواطنين والمواطنات.

تهدف النتمية التي نصبوا إليها إلى تحسين وتعزيز نوعية حياة الجميع، توفير الخدمات الأساسية للعائلات الفقيرة لتمكينها من النمتع بحياة كريمة ولائقة وفرص عمل، وتمكين كل شخص من أداء دور فعال وقيام كل شخص بهذا الدور. وفي السياق الفلسطيني تحت الاحتلال، يبقى تعزيز صمود ومنعة المجتمع الفلسطيني هو البوصلة الرئيسية. ومن هذا المنطلق، فإن وزارة النتمية الإجتماعية تعكف على بناء مقاربات جديدة لمكافحة الفقر قوامها التمكين الاقتصادي والاجتماعي. لم يعد الفقر بالنسبة لنا فقر الدخل فقط، بل الفقر متعدد الأبعاد الذي يعالج الفقر والحرمان والاقصاء الاجتماعي. إننا نسعى إلى تطوير مقاربات خلاقة لتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية بما يعزز الأثر النتموي.

إننا وإذ ننطلق من حق شعبنا الفلسطيني في النتمية وفي تقرير المصير، ومن الأولويات الوطنية التي تبنتها الحكومة في أجندة السياسات الوطنية، ندرك حجم التحديات التي تعترض سبيلنا في تطبيق هذه الاستراتيجية، وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي. وتحديات أخرى سواء على مستوى البناء المؤسسي، والموارد البشرية، وإعادة هيكلة الوزارة، والغلاف المالي الضيق. لكن ذلك لا يمنعنا من المضي قدماً في ترجمة رؤيتنا النتموية وتوجهانتا الاستراتيجية ويحدونا أمل كبير في خيارانتا المحلية والمجتمعية، وبقدرة الإنسان الفلسطيني على تحقيق المعجزات.

لا يسعني إلا أن اتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الشركاء الذين ساهموا في إعداد هذه الاستراتيجية من وزارات ومؤسسات حكومية، ومؤسسات مجتمع مدني، وقطاع خاص، ومؤسسات ومنظمات دولية، وخبراء وأكاديميين. وأتقدم بالشكر إلى الفريق الوطني لاستراتيجية النتمية الاجتماعية، والشكر لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف"، وبرنامج الأغذية العالمي على مساعدتهم لنا في إخراج الاستراتيجية إلى حيز الوجود. والشكر كذلك لشركة السهل وخبرائها. ونتطلع إلى جميع الشركاء المحليين والدوليين إلى دعم مسيرة النتمية في فلسطين.

د. إبراهيم الشاعر

وزير التنمية الإجتماعية

مقدمة

منذ بداية الربع الثاني من العام 2016، شرعت الحكومة الفلسطينية بعملية إعداد الخطط الاستراتيجية القطاعية، جنباً الى جنب مع إعداد الموازنة متوسطة المدى للأعوام 2017–2019، وذلك وفقاً لمنهجية عمل أقرها مجلس الوزراء لدمج عمليات التخطيط القطاعي مع إعداد الموازنة متوسطة المدى. وضمن هذا الإطار، وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي، تولت وزارة التتمية الاجتماعية قيادة جهود عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني لقطاع التتمية الاجتماعية للأعوام 2017–2022. تزامنت عملية التخطيط الاستراتيجي لقطاع النتمية الاجتماعية هذه مع تحول جذري تشهده الوزارة في توجهاتها المستقبلية، حيث أقر مجلس الوزراء في شهر آذار 2016 تحويل وزارة الشؤون الإجتماعية إلى وزارة النتمية الإجتماعية، وصادق الرئيس الفلسطيني على ذلك بمرسوم رئاسي. في ظل توجهات التحول القطاعي من حماية وإغاثة إلى تتمية اجتماعية بمفهومها الشامل، ومن منطلق منظورنا إلى أن التتمية الاجتماعية هي بالأساس إطار مفاهيمي وسياساتي تتبناه الدولة والحكومة، وتنفذه مختلف أجهزتها، ويحقق تكاملاً وترابطاً قوياً بين شتى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، فإننا ندرك التقاطعات العديدة مع مختلف القطاعات التتموية، كالصحة والتعليم والزراعة والعمل والاقتصاد والبنية التحتية والثقافة والطفل والمرأة والشباب، الخ.

يسرنا أن نضع بين أيديكم استراتيجية قطاع التتمية الاجتماعية، والتي تم تطويرها من خلال مشاورات وطنية، وبالاستتاد إلى تحليل للمفاهيم الأساسية للانتقال من الحماية والإغاثة إلى التتمية الاجتماعية، بالإضافة إلى مراجعة تقييمة للاستراتيجية الوطنية لقطاع الحماية الاجتماعية للأعوام 2014–2016 ولرؤية القطاع، وتحديد أولي لشركاء التغيير الذين سنستهدفهم كفئات ذات أولوية في المراحل القادمة، وبالارتكاز بشكل أساسي على أجندة السياسات الوطنية، وأهداف وغايات التتمية المستدامة (جدول أعمال 2030)، والاتفاقيات والأطر والمعاهدات الدولية الملزمة لدولة فلسطين.

1. منهجية التخطيط: عملية تشاركية مع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية

منذ بداية شهر نيسان وحتى شهر كانون الأول 2016، جرت مشاورات مكثفة وموسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من أجل وضع هذه الاستراتيجية، بحيث استندت العملية على مشاركة كافة الشركاء من المؤسسات والهيئات الحكومية والرسمية ذات العلاقة وممثلي المجتمع المدنى والقطاع خاص. تضمنت المنهجية ثلاث مراحل رئيسية اندرج ضمنها مجموعة من الأنشطة ألنظر الشكل رقم 2).

شكل رقم 1: مراحل العمل المقترحة لإعداد الاستراتيجية وأنشتطها الرئيسية

إقرار منهجية وخطة العمل العملية	تشكيل الفريق الوطني	تشكيل مجموعة التخطيط والموازنة	مراجعة تقييمة للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية 2014–2016	المرحلة 1: التحضير لعملية التخطيط الاستراتيجي وادارته
صياغة تقرير الاهداف والسياسات والكدخلات السياساتية.	عقد اجتماعات مصغرة لصياغة الأهداف والسياسات والتدخلات للفئات.	عقد 3 لقاءات مع مجموعات سفة التخطيط	عقد 10 ورش عد مراجعة حسب الفثات الأدبيات المستهدفة في الض والدراسات الغربية وغزة.	المرحلة 2: تحديد أولويات العمل
خطة إدارة يموازنات الوازارة		متابعة وإقرار الاستراتيجية من جميع الأطراف المعنية	اعداد مسودة تقرير الاستراتيجية باللغة العربية	المرحلة 3: اعداد تقرير الاستراتيجية

خلال المرحلة الأولى (التحضير لعملية التخطيط الاستراتيجي وإدارته)، تم عمل مراجعة تقييمة للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام 2014–2016 في بداية شهر نيسان 2016، تلاها تشكيل مجموعة التخطيط والموازنة، والتي ضمت في عضويتها ممثلين عن صناع القرار والإدارة العليا في الوزارة، للإشراف على عملية التخطيط واتخاذ القرار بشأن بيان سياسة البرامج. كما تم تشكيل فريق وطني أوكل إليه الإشراف والتوجيه لفريق الوزارة، وضم 37 ممثلاً عن المؤسسات والهيئات الحكومية والرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات وخبراء ذات علاقة بالنتمية الاجتماعية (أنظر الملحق رقم 1). قام الفريق الوطني بإقرار منهجية وخطة العمل لإعداد الاستراتيجية خلال اجتماع حضره 31 عضواً (أنظر الجيول رقم 1).

الجدول رقم 1: اللقاءات التشاورية لإعداد ومنافشة الاستراتيجية مع الشركاء

عدد الحضور	التاريخ	اللقاء
31	2016/10/13	الاجتماع الاول للفريق الوطني
33	2016/10/23	ورشة حول قضايا وأولويات الأطفال (الضفة الغربية)
27	2016/10/24	ورشة حول قضايا وأولويات الفقراء (الضفة الغربية)
35	2016/10/25	ورشة حول قضايا وأولويات الفتيات والنساء (الضفة الغربية)
19	2016/10/26	ورشة حول قضايا وأولويات الشباب (الضفة الغربية)
38	2016/10/30	ورشة حول قضايا وأولويات الأشخاص ذوي الإعاقة
29	2016/10/31	ورشة حول قضايا وأولويات كبار السن (الضفة الغربية)
30	2016/11/1	ورشة حول قضايا وأولويات الجمعيات الخيرية (الضفة الغربية)
24	2016/11/2	ورشة حول قضايا وأولويات التتمية المجتمعية وسكان المناطق المهمشة (الضفة الغربية)
38	2016/11/2	مجموعة التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية (القدس)
34	2016/11/2	مجموعة التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية (الخليل)
11	2016/11/2	مجموعة التخطيط المشترك للخدمات الاجتماعية (نابلس)
22	2016/11/7	اجتماع مع مجموعة عمل الحماية الاجتماعية لنقاش مقترح الاطار الاستراتيجي
16	2016/11/16	ورشة حول قضايا وأولويات الفقراء والاطفال والمسنين والفتيات والنساء (غزة)
16	2016/11/16	عرض مسودة الاستراتيجية لمراكز المسؤولية في وزارة التتمية الاجتماعية
35	2016/11/17	ورشة حول قضايا وأولويات الشباب والجمعيات الخيرية والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان المناطق المهمشة (غزة)
50	2016/11/20	عرض مسودة الاستراتيجية للمؤسسات الشريكة في برنامج التمكين الاقتصادي
30	2016/11/28	عرض مسودة الاستراتيجية للفريق الوطني لأهداف النتمية المستدامة (عمّان)
518		مجموع المشاركين في لقاءات إعداد ومناقشة الاستراتيجية

هدفت المرحلة الثانية (تحديد أولويات العمل) إلى تحديد التدخلات السياساتية ، وذلك من خلال مراجعة للأدبيات والدراسات والخطط الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية المتوفرة، وعقد عشرة ورشات عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئات المستهدفة وبمشاركة المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والأطراف الدولية، بالإضافة إلى لقاءات مع مجموعات التخطيط المشترك ومجموعة العمل للحماية الاجتماعية واجتماعات داخلية لمراكز المسؤولية في الوزارة. بالمجمل، شارك 518 شخصاً (أنظر الجدول رقم 1). بناء على نتائج هذه الورشات واللقاءات، تم عقد اجتماعات مصغرة لصياغة الأهداف والسياسات والتدخلات. وأخيراً، تم خلال المرحلة الثالثة إعداد تقرير الاستراتيجية وإقراراها من جميع الأطراف المعنية.

2. محتويات التقرير

بعد هذه المقدمة، يعرض الجزء الأول نبذة عن قطاع التنمية الاجتماعية، ودور وزارة التنمية الاجتماعية كقائد لهذا القطاع ووصف موجز عنه وتقاطاعات التنمية عبر القطاعات الأخرى، ونبذة عن مجموعة الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموازنة. أما الجزء الثاني، فيوضح رؤية القطاع والقيم الناظمة والأهداف الاستراتيجية، يليه الجزء الثالث الخاص بسياسات القطاع والجزء الرابع والذي يلخص نتائج تقييم الاستراتيجية القطاعية للحماية الاجتماعية للأعوام 2014-2016، والسياق العام والعوامل الخارجية المؤثرة ووضع الفئات المستهدفة. أما الجزء الخامس فيوضح علاقة الارتباط ما بين هذه الاستراتيجية واجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية، يليه الجزء المالية للقطاع والنتائج المتوقع تحقيقها بحلول عام 2022، مغلفات الموارد المالية للقطاع، والجزء السابع بيان سياسة البرامج، يليه الجزء الثامن الذي يعرض المغلفات المالية وفجوة التمويل. أما الجزء التاسع، فيوضح خطة العمل والتي تشمل مجموعة الوثائق (تشريعات أو اتفاقيات) التي يلزم موافقة مجلس الوزارء عليها أو إقرارها. ويعرض الجزء العاشر خطة الإدارة بالتدابير اللازمة لتطبيق الاستراتيجية القطاعية والإدارة الفضلي لبرامج الموازنة. وأخيراً، يربط الجزء الحادي عشر ما بين أهداف هذه الاستراتيجية وأهداف وغايات التتمية المستدامة والاتفاقيات والأطر الدولية الملزمة.

الجزء الأول: نبذة عن قطاع التنمية الاجتماعية

1. مفهوم التنمية الاجتماعية: تحول جذري نحو الانتقال من الإغاثة والحماية إلى التنمية الاجتماعية

بالرغم من أن الانتقال من الإغاثة والحماية إلى التنمية يعكس توجهاً متفائلاً لتغيير الواقع التنموي للفئات الفقيرة والمهمشة ولتعزيز التماسك الاجتماعي، إلا أننا نؤكد حق شعبًا الفلسطيني في التنمية، كجزء أساسي من منظومة حقوق الإنسان الدولية، وليتضمن أيضاً الحق في تقرير المصير والسيادة الكاملة على الثروات والموارد الطبيعية. إننا ندرك التحديات التي نثقل بها البيئة التي نعمل فيها، وعلى رأسها استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والذي يقوض إعمال الحق في التنمية للشعب الفلسطيني. ومن هذا المنطلق، فإننا نتبنى مفهوماً فلسطينياً للتنمية الاجتماعية منطلقين بأنها عملية تغيير مجتمعي تركز على تمكين المجتمع، بأسره وبأفراده وبمؤسساته، وتعدف إلى تحسين وتعزيز نوعية حياة الجميع، توفير الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية للعائلات الفقيرة والمنكشفة لتمكينها من التمتع بحياة كريمة وفرص عمل لائقة، بالإضافة إلى رعاية وتعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفئات المهمشة أ، لا سيما الأطفال، والفتيات والنساء، والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، وكبيرات وكبار السن، والشباب، وسكان المناطق المهمشة (القدس الشرقية، سكان مناطق ج في الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومناطق H2 في الخليل، والمخيمات الفلسطينية، الخ)، لتحقيق المساواة الكاملة بين جميع فئات المجتمع للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وإعطاء صفة التنمية بالمشاركة والمساواة بين الجنسين في تكافؤ الفرص والوصول إلى الموارد والسيطرة عليها.

لا يقتصر الفقر والحرمان على الدخل فقط، بل يتعداه ليشمل الإقصاء ووالتهميش، والشعور بالعجز، والتفكك الاجتماعي، وانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاقتصادية والسياسية للفئات الفقيرة والمهمشة، وتعزيز الصمود والتماسك الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في ظل الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالتماسك الاجتماعي يتعدى مسألة مناهضة الإقصاء والفقر، بل يتضمن أيضاً خلق حالة من التضامن في المجتمعي وتعزيز التتمية المحلية والعمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية ووجود سياسات اقتصادية عادلة ودامجة للفئات المهمشة والفقيرة، 2 بحيث تزداد ثقة المواطنات والمواطنين في الحكومة والقيادات المجتمعية وتزدهر المبادرات التطوعية لرعاية الفقراء والمهمشين، ويزداد الأمان المجتمعي، وينخرط المواطنون في العملية التتموية بكل أبعادها، بالإضافة إلى ازدهار القيم الاجتماعية الانسانية في المجتمع، كالعدالة الاجتماعية، والانتماء للوطن، والتسامح، التكافل، واحترام الآخر، والتي طالما تميز بها شعبنا الفلسطيني على مر التاريخ.

ضمن هذا الإطار، لا بد أن تعتمد عملية النتمية الاجتماعية على إطار مفاهيمي وسياساتي يحقق تكاملاً بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية، يتضمن محاور أساسية، كالتعليم والصحة والعمل والزراعة والحد من الفقر ورعاية الفئات المهمشة وغيرها، ويتطلب سياسات اقتصادية واجتماعية متآزرة، تضمن التكامل بين جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال من مؤسسات حكومية وأهلية ودولية وقطاع خاص. ويعتبر رأس المال الاجتماعي مصدراً رئيسياً للتنمية وهو العنصر الحاسم فيها.

فالتنمية هي عملية إبداع إنساني، يكتشف المجتمع فيها طاقاته الإبداعية عندما يكون الإنسان مصدر كل الطاقات. وتتحق التنمية في المجتمع عندما تتوفر الإرادة لاستتهاض الطاقات الإجتماعية والإنسانية الكامنة من ثقافة وقيم ومعتقدات اجتماعية وأمن وبنى سياسية ومنظمات. إن أية استراتيجية تتمية ينبغي أن تركز على تحرير الطاقات والمبادرات الفردية والإبداعية، وتدعم الرائدات والرواد والمبدعات والمبدعات والمبدعين. كما أن تحقيق التتمية الإجتماعية يتطلب مسؤولية وطنية مشتركة بين مختلف الفاعلين الأساسيين من أفراد ومنظمات ومؤسسات، ويتطلب كذلك التركيز على العمل المحلي والموارد المحلية، والمساعلة الاجتماعية ومشاركة المواطنات والمواطنين. تتطلب تداعيات الانتقال من الحماية إلى التتمية الاجتماعية التركيز أيضاً على ما يلي:

7

أ وزارة النتمية الاجتماعية، ورقة مفهوم بشأن تغيير إسم الوزارة إلى وزارة النتمية الإجتماعية: الدلالات والتطبيقات، 2016.

² وزارة النتمية الاجتماعية، ورشة عمل من الشؤون الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية: استحقاقات ودلالات، 20-2016/05/28.

- الاستمرار في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التكامل في السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتطوير اسهامات الشركاء في العملية التتموية للقضاء على الفقر، بما يشمل من تطوير الخدمات المساندة للأفراد والأسر في الطوارئ والأزمات توفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة والمهمشة، من تعليم وصحة ومسكن، جنباً الى جنب مع تغيير الثقافة التي تعتمد على مساعدات الأسر وصولاً للتمكين بكافة مناحيه.
- العمل مع الأسر التي تتعرض لأزمات واهتزازات وتطوير نهج وزارة التتمية الاجتماعية، ليشمل استهداف أفراد الأسرة بغض النظر عن الجنس والعمر والإعاقة، والاستهداف الجغرافي والفقر متعدد الجوانب.
- تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي وصولاً للمسؤولية الاجتماعية وتمكين المجتمعات المحلية من استثمار الموارد البشرية والمحلية وتطوير السياسات والخدمات الاجتماعية وعمل الجمعيات الخيرية والمشاريع القائمة.
- تعزيز دور التشريعات والقوانين في تحفيز القطاع الخاص على الشراكة في عملية التنمية وكسب ثقة المانحين والداعمين لعملية التنمية عبر سياسات قائمة على الشفافية والنزاهة والاستثمار في الموارد الذاتية المتاحة.
 - تطوير نظام التعليم لخلق ثقافة مجتمعية تعزز مفاهيم التنمية المستدامة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
 - تتمية قدرات وفرص الفئات المهمشة، وتطوير الخدمات بشكل نوعي.
- تعزيز البناء الأسري وتماسكه، وتعزيز قدرات مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، بما يشمل حماية وتمكين الأسرة بصفتها الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع بشكل عام، وللمرأة والطفل وكبار وكبيرات السن والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة والشباب والشابات بشكل خاص.

يرتكز التفكير الحالي في وزارة التنمية الاجتماعية على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية التحويلية (transformative) عبر نهج التمكين والتكامل في السياسات بين جميع الأطراف المعنية في التنمية المستدامة وتعزيز استمرارية سبل العيش للأسرة والتنشئة الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات والقيادات المحلية في تنمية مجتمعاتها من خلال مبادئ وأسس التنمية المجتمعية التالية:

أولاً، الانحياز للفقيرات والفقراء والمهمشات والمهمشين: تمثلك النتمية المجتمعية القدرة على تمكين المجتمعات الفقيرة وإعلاء صوت المجموعات المهمشة في اتخاذ القرارات. ولتكون قادرة على الالتزام بهذه القدرة والايفاء بها يتوجب أن تتجاوب مع أولويات المجموعات الفقيرة وتضمن انخراط ومشاركة وإدماج جميع الفئات الاجتماعية، بحيث تعطي الصوت ومسؤولية اتخاذ القرار النساء، كبيرات وكبار السن والشابات والشباب والأقليات الدينية والثقافية والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة، الخ. يؤكد مفهوم النتمية الاجتماعية على عدم الإقصاء والتمييز اتجاه فئات ومجموعات معينة، لا سيما الفئات المهمشة تاريخيا والتي تقصى من اتخاذ القرارات التي تخص تتميتهم ومشاكلهم، كالنساء والشباب والشابات والفقراء والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة. يرتكز هذا المبدأ على سماع صوت الفقراء أولاً وللأفراد التي لا تعترف القيادات المحلية في قدراتها أو إمكانياتها، بالإضافة إلى ضمان صوت الفئات المجتمعية غير الأعضاء في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو اللجان العائلية، أي سماع أيضاً أصوات ومطالب الأطفال والنساء وكبيرات وكبار السن والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

ثانياً، التمكين: يهدف العمل التنموي في قضايا الفقيرات والفقراء والمحرومات والمحرومين وذوي وذوات الإعاقة والفئات المهمشة الأخرى، إلى تمكينهم جميعاً من الوصول إلى مختلف المصادر خاصة في ظل محدودية المصادر المتاحة للمجتمعات وفي ظل استحواذ فئات قليلة على معظم المصادر وبالتالي حرمان بقية الفئات منها. إن تمكين هذه الفئات من ملكية المصادر أو القدرة على استخدامها والمتاجرة بها بشكل ملائم وفعال وبكفاءة عالية يخرجهم من دائرة فقرهم أو تهميشهم. وبشكل عام، يتركز التمكين في:

- الوصول إلى المصادر المالية، مثل القروض والمنح التعليمية والوظائف العامة، بالإضافة إلى التحكم بالعوائد المالية.
 - الوصول إلى المعرفة والخبرات الملائمة لسوق العمل.
 - الوصول إلى المساعدات الغذائية والهبات المباشرة.
 - الوصول إلى المصادر الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية، المراعي، المياه، الصيد، الخ.
- الوصول إلى الخدمات الملائمة، مثل المياه، الكهرباء، المواصلات والاتصالات، الصرف الصحي، المراكز الاجتماعية،
 المؤسسات التعليمية، الخ.
 - المشاركة الفعالة في القرارات التي تخصهم وخاصة الانتخابات، عمليات التخطيط الوطنية والمحلية، الخ.
- تنظيم طاقات وجهود الفئات الفقيرة والمهمشة من تمثيل نفسها والدفاع عن حقوقها، من خلال عضويتها ومشاركتها في تنظيمات محلية فاعلة، كمؤسسات قاعدية ومجالس وهيئات ولجان، الخ.
- مراعاة ظروف النساء الخاصة كما الفئات الأخرى، بحيث يتم تمكين النساء الفقيرات، والنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذوات الاعاقة، وغير المتزوجات ومن هن بحاجة لخدمات اجتماعية أخرى.

ثالثاً، المشاركة المجتمعية: أحد مرتكزات التنمية هو قيامها على نهج تشاركي يقوم به أفراد المجتمع (نساءً ورجالاً) للنهوض الشامل والمتكامل بنهج ديموقراطي يضمن مبادى العدالة والمساواة ويضمن الاستجابة لاحتياجات الفقيرات والفقراء والمهمشات والمهمشين من خلال بناء التدخلات الهادفة للقضاء علي الفقر وضمان مشاركة جميع هذه الفئات في عملية التخطيط بحيث تكون هذه الاحتياجات ناتجة عن حوار تشاركي. ولذلك يكمن تفعيل قيمة المشاركة في الوصول إلى مستوى التعبئة الذاتية (أنظر الشكل رقم 3) والتي تعزز قدرة المجتمع المحلي على قيادة عملية التتمية والاستمرار في تقديم الخدمات التنموية، مما يستدعي تدعيم قيمة المشاركة مع القيادات المجتمعية، لا سميا عند تحديد الاحتياجات المجتمعية وتصميم خطط التنمية والمشاريع وتنفيذها والرقابة عليها وتقييمها.

شكل رقم 2: مستويات المشاركة المحتمعيات

		مجتمعيات	ستويات المشاركة ال	شکل رقم 2: م		
التعبئة الذاتية	لمشاركة التفاعلية	ألمشاركة الوظيفية	المشاركة مقابل حواف مادية	المشاركة بالتشاور	المشاركة في إعطاء معلومات	المشاركة السلبية
يأخذ الناس زمام الأمور مستقلين عن المؤسسات الخارجية للحصول على الموارد وحقوقهم. دور المؤسسات التنموية مساند للمبادرات المحلية.	يشارك الناس في • التحليل وتطوير خطط التحليل وتطوير خطط العمل من خلال اللجان التي تستمر ويكون لها السيطرة على القرارات المحلية.	تكوين لجان لاهداف محددة مرتبطة بالمشروع وقد تنتهي بانهاءه وقد تستمر.	 پشارك الناس من خلال و تقديم مساعدات مادية مقابل عملهم أو مقابل اجراء تجارب ولكنهم لا پشاركون في تصميم هذه التجارب، وليس لديم دوافع للاستمرار. 	استشارة الناس والاستماع ال وجهات نظرهم ولكن يحدد الخبراء المشاكل والحلول ولايتم اشراك الناس في صنع القرار.	• يجاوب الناس على أسئلة • يضعها باحثون ويتاح لهم الاطلاع على النتائج	• اعلام الناس بما سيحدث أو حدث من قبل مبنين وخيراء

رابعاً، الاعتماد على المصادر المحلية: يركز مفهوم التنمية المجتمعية على الاعتماد على رأس المال الاجتماعي المحلي والمتمثل بالكفاءات والخبرات والطاقات المحلية واستغلال المعارف التقليدية للمزارعات والمزارعين والحرفيات والحرفين والنساء وكبيرات وكبار السن بشكل عام، بالإضافة إلى تجنيد المتطوعات والمتطوعين من شباب وطلاب، والاعتماد على الشبكات والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية كجزء من رأس المال الاجتماعي. من ناحية أخرى، تركز النتمية المحلية على استغلال وتتمية الموارد الطبيعية والفيزيائية والمادية المتوفرة للسكان في تجمعاتهم.

خامساً، تشكيل الروابط الخارجية: يركز مفهوم النتمية المجتمعية على تشجيع المجموعات لعمل علاقات مع المؤسسات الخارجية وخاصة المؤسسات الأهلية والتمويلية، حيث يصبح للمجموعات المجتمعية القدرة والإمكانية للاستفادة من فرص التمويل الخارجي، وتجنيد التمويل، وحشد الدعم الفني والتقني اللازم لهم وبعض المواد والأدوات التي قد تلزمهم، وذلك لخدمة مصالح الفئات المختلفة في تجمعاتهم المحلية ولتحقيق التنمية البشرية المستدامة مع الأخذ بالاعتبار مصالح الأجبال القادمة.

قائد القطاع: وزارة التنمية الاجتماعية تقود قطاع التنمية الاجتماعية

بصفتها قائدة قطاع النتمية الاجتماعية في فلسطين ومزودة رئيسية للحماية الاجتماعية من مساعدات وخدمات اجتماعية، نتولى وزارة النتمية الاجتماعية قيادة عملية التخطيط الاستراتيجي، برئاسة معالي وزير النتمية الاجتماعية، لمجموعة التخطيط وإدارة الموازنة في عضويتها ثماني ممثلين عن صناع القرار والإدارة العليا في وزارة النتمية الاجتماعية، بحيث يساند معالي الوزير عطوفة وكيل الوزارة. وتناط بهذه المجموعة مسؤولية الإشراف على عملية التخطيط وتنفيذ المهام الواردة في منهجية العمل ومساندة وزير التنمية الاجتماعية بصفته مسؤول عن التخطيط القطاعي ورئيساً للفريق. تعتبر المجموعة مسؤولة عن اتخاذ القرار بشأن بيان سياسة البرنامج، ومخرجاته وتوزيع أسقف إعداد الموازنة. كذلك، يساند عمل مجموعة التخطيط والموازنة في المراحل المختلفة فريق الخبراء الخارجيين الذين تم استقطابهم بدعم من يونيسف ومنظمة الاغذية العالمية. كما وأنيط بالوكيل المساعد للتخطيط والمتمية الإدارية تنسيق جميع العمليات والأنشطة المتعلقة بإعداد الاستراتيجية بين مختلف الفرق والجهات والخبراء.

ولتعزيز مبدأ مشاركة الأطراف الفاعلة للقطاع، تم تشكيل فريقٍ وطنيٍ، مهمته الإشراف والتوجيه لفريق الوزارة أثناء مراحل التخطيط، بحيث يتكون من 36 ممثلاً عن المؤسسات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات وخبراء ذات علاقة بالتتمية الاجتماعية أنظر الملحق رقم 1). يتولى الفريق الوطني مسؤولية مراجعة وإقرار منهجية وخطة عمل التخطيط الاستراتيجي، تقديم الدعم والمساندة في مراحل تحديد الأولويات وخاصة في مجال تحليل الوضع والعمل على زيادة مشاركة المؤسسات المعنية في ورشات العمل التشاورية المختلفة، بالإضافة إلى مراجعة وإقرار الاستراتيجية بصورتها النهائية.

3. وصف قطاع التنمية الاجتماعية والشركاء الفاعلين

نتسع مجالات قطاع التنمية الاجتماعية، وتتقاطع مع عدة قطاعات تنموية، كالصحة والتعليم والزراعة والعمل والاقتصاد والبنية التحتية والثقافة والطفل والمرأة والشباب، الخ. وبذلك تتنوع التنخلات والخدمات المقدمة في هذا المجال، بحيث يمكن تصنيفها ضمن ثمانية محاور رئيسية كالآتي:

أولاً، التوعية الحقوقية والتشريعات الناظمة للقطاع في شتى المجالات التنموية، ويشمل هذا من جهة إعداد وإقرار والمصادقة على القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالقوانين المرتبطة بالتتمية الاجتماعية وبعمل المؤسسات والهيئات الرسمية ذات العلاقة، وذلك من قبل المجلس التشريعي ومجلس الوزراء. ومن جهة أخرى، يتضمن جميع الأنشطة والتدخلات التي تقوم بها المؤسسات الحقوقية، كالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمؤسسات الأهلية في مجال التوعية المجتمعية بالحقوق الاجتماعية والثقافية والمدنية والاقتصادية.

ثانياً، رزمة خدمات وتدخلات شبكة الحماية الاجتماعية: تركز هذه التدخلات والخدمات على التخفيف من فقر الدخل المباشر ومساعدة الأسر الفقيرة والأيتام والأشخاص ذوي الإعاقة والمزارعين المتضررين والمساعدات الغذائية ومساعدات لترميم السكن، والإعفاءات المدرسية وبرامج التشغيل المؤقتة، وخدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأطفال والنساء، والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

تُلكُ الخدمات العامة الأساسية: وهي الخدمات العامة التي توفرها الدولة بمؤسساتها الرسمية المختلفة لمواطنيها، والتي تتضمن خدمات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية وإتاحتها للعاملين والفقراء والمعرضين للفقر والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى خدمات الكهرباء والمياه والمياه العادمة من خلال توفير شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق الأقل حظاً، وخدمات البنية التحتية والإسكان.

رابعاً، برامج التمكين الاقتصادي: وهي الخدمات التي تتسم بطابع تنموي أكثر من الإغاثي كبرامج الإقراض والمشاريع الصغيرة، والتدريب المهني والتقني التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية ومراكز التأهيل المهني التابعة لها. كما تقدم الأونروا برنامج إقراض، وتقدم وزارة العمل التدريب والتأهيل المهني وتتشط العديد من المؤسسات الأهلية، وكذلك القطاع الخاص في تقديم خدمات مالية وبرامج تطوير الأعمال والتدريب والتسويق لذوي الدخل المحدود والفقراء والنساء والشباب.

خامساً، تدخلات ويرامج التنشئة الاجتماعية والثقافة المجتمعية: تشمل برامج التعلم والتعليم والتربية التي تهدف إلى إكساب الأفراد من أطفال ومراهقين وبالغين سلوكيات واتجاهات ومعارف تتعلق بأدوارهم المجتمعية. ويتضمن هذا بالتالي عمل المؤسسات التي تعنى من جهة بتطوير المناهج، ونظم التعليم، كوزارة التربية والتعليم ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية والجامعات والمراكز التعليمية والمؤسسات الأهلية، ومن جهة أخرى بالتثقيف المجتمعي والتدريب والحشد المجتمعي.

سادساً، الخدمات المرتبطة بتحقيق الرفاه والمشاركة الاجتماعية والسياسية للفئات المهمشة: يشمل هذا المحور وصول الأطفال والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية، والتي تتضمن الأنشطة التي تتنفذها المؤسسات والهيئات الرسمية الرياضية والثقافية، كالمجلس الأعلى للشباب والرياضة، ووزارة الثقافة والمؤسسات الأهلية الثقافية والأندية والمراكز الرياضية. ومن جهة أخرى، يشمل هذا المحور أيضاً جميع التدخلات التي تعزز من المشاركة الاجتماعية والسياسية للفئات المهمشة في عملية صنع القرار الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير.

يمتاز قطاع النتمية الاجتماعية بكثرة وتعدد وتداخل أطرافه العاملة من مؤسسات حكومية وأهلية وخاصة ودولية، جميعها تعمل لخدمة الفئات الفقيرة والمهشمة، بغض النظر عن اختلاف تخصصات هذه المؤسسات وطرق عملها وانتشارها الجغرافي ألنظر جدول رقم على الفئات الفقيرة والمهشمة، بعض النظر على موارد القطاع ومصادره وتحدياً لتوجيه فلسفة عمله.

جدول رقم 2: الأطراف الفاعلة الرئيسية في قطاع التنمية الاجتماعية

علاقتها في التنمية الاجتماعية	الخصائص	المؤسسة/المجموعة
قائد ومنسق ومنظم قطاع التتمية الاجتماعية بما يشمله ذلك من وضع السياسات والتوجهات، بالإضافة إلى مهام الرقابة والإشراف وتوفير الخدمات لأفراد الأسر الفقيرة، بغض النظر عن الجنس والعمر والإعاقة، والفئات المهمشة من خلال 17 مديرية و 15 مكتباً فرعياً، و 33 مركز لرعاية الأطفال والأشخاص ذوي إعاقة والمسنين والأحداث والمرأة والشبيبة والفتيات.	مكلفة بالعمل على تحقيق نتمية اجتماعية بما يتوافق مع اجندة السياسات الوطنية والتوافقات الوطنية والتزامات دولة فلسطين نحو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأهداف النتمية المستدامة 2030 ذات العلاقة.	وزارة النتمية الاجتماعية
تعمل المؤسسات والوزارات الحكومية والهيئات الرسمية ذات علاقة بالنتمية الاجتماعية، والفئات المهمشة، ومن أهمها وزراة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الزراعة، ووزارة شؤون المرأة، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة العمل، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الأوقاف، والمجلس الأعلى الشباب والرياضة، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، الخ، على تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية في مجال التعليم والصحة والسكن والزراعة وتتمية الشباب والرياضة والمحررة، والاقتصاد والثقافة والرياضة وخدمات البنية التحتية وتعمل على انفاذ السياسات والتشريعات الوطنية في جميع ما يخص النتمية الاجتماعية والاقتصادية.	نتولى مجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات الدولة مسؤولية التتمية الاجتماعية والاقتصادية ويحكم عملها تشريعات خاصة بها، او قانون منظمة التحرير الفاسطينية، او نتبع بشكل مباشر لمؤسسة الرئاسة الفاسطينية.	المؤسسات الوزارية والهيئات الرسمية
تعمل على قضايا وحقوق الفئات المهمشة من خلال تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية متنوعة، تتفاوت بين المؤسسات وتتضمن أنشطة رفع الوعي والتثقيف الصحي والاجتماعي والحقوقي،	تعمل مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، بشقيها الفاعلة على المستوى الوطني والمؤسسات الفاعلة على مستوى المجتمع المحلي القاعدي، في مجالات التتمية المختلقة	مؤسسات المجتمع المدني

علاقتها في التنمية الاجتماعية	الخصائص	المؤسسة/المجموعة
والتدريب وبناء القدرات للفئات المهمشة، وتقديم خدمات إغاثية	ويحكم عملها قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن	
ورعائية وحمائية وتميكنية اجتماعية وصحية وتعليمية ورياضية،	الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. تتبثق هذه المؤسسات	
بالإضافة إلى أنشطة اجتماعية وثقافية وترفيهية. لدى العديد منها	من روح العضوية الطوعية ويحكم عملها هيئات عمومية	
شبكات وأجسام تنسيقية. هذا وينشط عدد من هذه المؤسسات، لا	ومجالس إدارة منتخبة.	
سيما تلك التي تعمل على المستوى الوطني، في إعداد الدراسات		
حول قضايا الفئات المهمشة، والضغط والمناصرة لإقرار تشريعات		
وسياسات في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.		
تقدم خدمات متنوعة في المجالات الصحية والأهلية والصحة النفسية والاجتماعية وخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والجرحى والأطفال. للجمعية 27 مركزا ووحدة تأهيلية و 6 فرق تأهلية خاصة بذوي الإعاقة، كما أن هناك 47 مركزا للصحة الأولية منها 4 في غزة ومستشفيات عديدة.	جمعية وطنية فلسطينية ذات شخصية اعتبارية مستقلة تأسست في عام 1968. تساعد السلطات العامة في الميدان الانساني في أراضي دولة فلسطين، وفي البلاد العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين، وذلك وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949، والبروتوكولات المضافة، وبموجب القانون الدولي الانساني.	الهلال الاحمر الفلسطيني
توفر الأنروا خدمات صحية وتعليمية وتشغيلية وتميكينية للاجئين عامة وللفئات المهمشة، كما تشرف على مراكز التأهيل والتدريب والرعاية للأطفال والشباب والنساء.	هيئة تابعة للأمم المتحدة تاسست 1948 لتقديم العون والإغاثة والحماية والتشغيل للاجئين الفلسطينيين	وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين (الأونروا)
تلعب دورا هاما في النطور الاقتصادي والتشغيل ومواجهة البطالة، إلا أن دورها غير واضح وضعيف في مجالات النتمية الاجتماعية وتزايد القبول بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص. كما أن هنالك بعض المؤسسات التمويلية في القطاع الخاص التي تقدم خدمات الإقراض للفئات المهمشة والفقيرة.	هنالك عدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص والمتمثلة بالشركات الكبيرة والصنغيرة واتحادات الغرف التجارية والصناعية واتحادات المقاولين والمؤسسات التمويلية.	مؤسسات القطاع الخاص
تعنى العديد من هذه المؤسسات بقضايا التنمية الاجتماعية، لا سيما قضايا الفئات المهمشة على سلم أولوياتها. تمول المؤسسات الفلسطينية، من وزارات ومؤسسات وهيئات حكومية، ومؤسسات مجتمع مدني، لبناء قدراتها وتقديم خدمات من أجل تفعيل دورها في مجالات التنمية المختلفة.	يندرج ضمن هذه المجموعة منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الأهلية الدولية العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى الممولين الرئيسيين لقطاع التنمية الاجتماعية، مثل الاتحاد الأوروبي، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة اليونيسف، منظمة العمل ادولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الامم المتحدة للمرأة ووكالات التنمية الدولية، الخ.	المؤسسات الدولية

الجزء الثاني: تحليل الوضع "ما هو واقعنا التنموي الحالي؟"

1. وقفة تقيمية: ما هي أهم إنجازات وتحديات تحقيق استراتيجية الحماية الاجتماعية للأعوام 2014-2016؟

يعتبر تقييم ما الذي تحقق وما الذي لم يتحقق من استراتيجية 2014-2016 إطاراً مرجعياً هاماً لمراجعة رؤية قطاع التتمية الاجتماعية وتحديد الأهداف والسياسات والنتائج القطاعية المتوقع تحقيقها للأعوام الستة القادمة.

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير أنظمة مساعدات اجتماعية وتمكينية للفقراء والمهمشين

تظهر المؤشرات إلى تحقيق العديد من الإنجازات خلال الأعوام 2014-2016 التي ساهمت في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول جزئياً ضمن المجالات الثلاثة الرئيسية التي حددت كأولويات سياسات، مع بروز بعض الفجوات والتحديات التي تم أخذها بعين الاعتبار في عملية إعداد الاستراتيجية الحالية، لا سيما فيما يتعلق بضعف أثر برامج المساعدات في إخراج الأسر من الفقر.

أولاً، تنظيم وتتسيق المساعدات الاجتماعية النقدية وغير النقدية: تم بناء أنظمة للمساعدات وتطوير قواعد البيانات الخاصة بقطاعات عمل الوزارة حيث تم بناء قواعد بيانات في مجالات المساعدات النقدية تتضمن بيانات تفصيلية لحوالي 200,000 أسرة وبيانات الاحتضان والتمكين الاقتصادي وحماية الطفل ومسح الإعاقة، إضافة إلى الإعفاءات الجامعية. كما تم ربط قوعد البيانات مع مؤسسات شريكة مثل وزارة الصحة والتعليم والداخلية. أضف إلى ذلك، تم إنجاز دليل اجراءات يشمل 52 خدمة وعمل النماذج الخاصة بها للمساعدات الطارئة والمساعدات الغذائية والتأمين الصحي، وإعداد النماذج اللازمة لتقديم هذه الخدمات. من ناحية أخرى، تم تقديم رزمة من المساعدات النقدية منها مساعدات دورية منتظمة لحوالي 120,000 أسرة، ودعم فاتورة الكهرباء للأسر الفقيرة بمبلغ 50 شيقل، وتقديم بطاقة التأمين الصحي لحوالي 65,000 أسرة، وإعفاء أبناء الأسرة الفقيرة من التبرعات المدرسية، وتقديم المساعدات النقدية للأسر التي تتعرض لهزات اجتماعية وصحية واقتصادية طارئة، وكفالات للأيتام.

تلقت 115,951 أسرة مساعدات نقدية في العام 2014 و 122,129 أسرة في العام 2015، و 115,000 في بداية العام 2016 وصلت الى 111,000 أسرة نهاية عام 2016 من أصل 120,000 أسرة كان من المخطط تقديم المساعدات لها بشكل سنوي. الأمر الذي يدل على نسبة تحقيق لهذا المؤشر لكن بتفاوت مقارنة مع ما كان مخططا له خصوصا في ظل التقليصات في العام 2016 والتي تعزى بشكل أساسي إلى تقليص مخصصات البرنامج من قبل وزارة المالية والعجز بالتالي عن دفع مساعدات نقدية لحوالي 4,049 أسرة في العام 2016 أسرة في العام 2016، أما في العام 2015، فقد استطاعت الوزارة التقوق في تحقيق هذا المؤشر حيث تم تقديم مساعدات ل 122,129 أسرة من أصل 120,000 أسرة كان من المخطط تقديم المساعدات لها. من ناحية أخرى، تم تقديم خدمات صحية ل 331 أسرة، وإعاشة ومنح سلع منزلية معمرة ل 141 أسرة، ومنح تعليمية ودورات تدريب ل 639 طالب/ة، وتشغيل مؤقت ل 1,409 خريج/ة وعمال، وحقائب مدرسية و لباس مدرسي ل 6,400 طالب/ة. كما تلقى 18,637 طفلاً في العام 2016، و 4000 طفلاً في العام 2016.

وكان من أهم الفجوات محدودية الموارد المالية للحكومة في توفير الموازنات المخصصة وسياسات الاحتلال الإسرائيلي بوقف العائدات الضريبية وتعثر في تنفيذ الإتفاقية مع وزارة المالية الخاصة بإضافة مبلغ 50 شيقل على فاتورة الكهرباء للحالات المستفيدة.

ثانياً، تمكين الأسر الفقيرة من الخروج من دائرة الفقر وتحقيق الاعتماد على الذات إدرار الدخل: ضمن إطار برنامج التمكين الاقتصادي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من البنك الإسلامي للتتمية، تم تقديم حوالي 13,600 مشروع تتموي للأسر الفقيرة (8,153 أسرة من خلال مكون المنح، و 5,581 أسرة من خلال مكون التمويل الصغير) لغاية نهاية شهر كانون الأول للأسر الفقيرة (2015 أسرة من قرط عدم توفر دراسات تقييمية، من الصعب تقييم مدى خروج الأسر من فقرها خلال الأعوام 2014–2016 بشكل تراكمي، حيث تتوفر فقط معلومات للعام 2016 والتي توضح أنه من أصل 500 أسرة تم تمكينها، 50 أسرة و 100 شخص ذوي إعاقة خرجوا من دائرة الفقر.

أما فيما يتعلق ببرنامج التمكين للأشخاص ذوي الاعاقة، فقد تم تجميد صرف القروض خلال العام 2014 لأسباب تتعلق بتعديل النظام الأساسي لصندوق منح القروض الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وعدم وجود حوالات من المانحين وتأخرها، إلى حين إستئناف تقديم المساعدة وإستمرار العمل بالنشاط عامى 2015 و 2016، وبالتالي صرف 28 قرضاً لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثاً، تعزيز الأمن الغذائي للأسر الفقيرة والمهمشة: تمول هذه السياسة من قبل برنامج الاغذية العالمي، حيث تم توزيع مواد غذائية وعينية في المناسبات الموسمية لحوالي 217,000 شخص سنوياً. ومن الملاحظ الثبات في استهداف عدد الأفراد الذين يتلقون المساعدات بسبب محدودية التمويل من قبل برنامج الغذاء العالمي وعدم القدرة على إضافة أفراد جدد كما هو مخطط له في الخطط لتوسيعها لتصل إلى 600,000 شخصاً. هذا ولم يتم عمل دراسات تقييمية من قبل الوزارة لقياس مدى التحقق في تحسين مستويات الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تطوير الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة

بالرغم من المساهمة في تحقيق الهدف الثاني، برزت بعض الصعوبات:

أولاً، تصميم خدمات اجتماعية مبينة على الاحتياج: لم يتم تصميم نظام خاص بالخدمات الإجتماعية المبنية على الإحتياج، كما لم يتم إعادة هيكلة شبكات الحماية الاجتماعية المحلية. ولكن يتم تقديم الخدمات إستناداً على الصلاحيات الممنوحة للوزارة. كما ويتم شراء الخدمات الاجتماعية من مؤسسات المجتمع الأهلي وتقديم خدمات الحماية والتأهيل والإيواء للنساء وذوي وذوات الإعاقة وكبيرات وكبار السن والأطفال، وذلك من خلال مديريات الشؤون الاجتماعية ومراكزها في المحافظات المختلفة، حيث تم تحقيق الإنجازات التالية:

- تخصيص مبالغ لشراء خدمات اجتماعية من مؤسسات محلية: في العام 2014، تم توقيع اتفاقيات بقيمة 4،647،400 شيقل وصرف 2,580،301 شيكل وتم صرف 2015، تم توقيع اتفاقيات بقيمة 4،330،850 شيكل وتم صرف 324،532 شيكل فقط. لم يتم تحقيق المؤشر المخطط له بشراء خدمات بقيمة 7 مليون شيكل، بسبب تخوف الجمعيات من توقيع اتفاقيات بسبب التأخر في دفع المستحقات، وظروف الانقسام وعدم إمكانية شراء خدمة من قطاع غزة.
- ترخيص الجمعيات الخيرية: تم الإشراف على 740 جمعية في الضفة الغربية، بينما لم تتمكن الوزارة من متابعة والإشراف على 530 جمعية في قطاع غزة، بسبب الإنقسام. هذا وقد تم ترخيص 75 جمعية وحل 55 جمعية.
- تقديم خدمات حماية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي: تم نقديم خدمة الإيواء خلال العامين لحوالي 544 إمرأة إضافة لحملات توعية اجتماعية بحقوق النساء وخدمات قانونية وتأهيل مهنى وتوفير فرص عمل.
- تقديم خدمات الحماية للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة: تقديم خدمات الحماية والتأهيل والإيواء لحوالي 2198 شخص ذوي وذوات إعاقة.
 - تقديم خدمات الحماية للمسنين الذين يحتاجونها: تقديم خدمات الحماية والرعاية والإيواء ل 860 مسنة ومسن.
- تقديم خدمات الحماية للأطفال الذين يحتاجونها: تقديم خدمات الحماية والرعاية والإيواء ل5968 طفل منهم (4000 كفالة للايتام، 83 كفالة للأسر، 26 كفالة للأطفال ذوي وذوات الإعاقة.
- تقديم المساعدة المالية ل47 طالب/ة جامعي/ة من الأيتام المتفوقين وخدمات التأهيل والارشاد ل350 طالب/ة متسرب/ة من المدارس.
- تقديم خدمات الرعاية للسجناء والسجينات الذين يحتاجونها: تقديم خدمات التأهيل والإرشاد النفسي والإجتماعي لحوالي 650 مهنم 40 نزيلة من نزلاء المراكز الإصلاحية، بالإضافة إلى تغطية المواصلات لأسر النزيلات لزيارة مراكز الاصلاح والتاهيل.
- تقديم خدمات الرعاية لجميع متعاطي المخدرات: تقديم خدمات الإرشاد والوقاية والتحويل لحوالي 98 من متعاطي المخدرات، إضافة إلى برامج توعية لفئة الشباب حول أضرار المخدرات وآثارها على الفرد والمجتمع وتوزيع 500 نشرة بالتوعية.
 - ترخيص حضانات الأطفال: تم منح ترخيص لحوالي 184 حضانة.

وكان من أهم التحديات نقص المراكز المتخصصة لتقديم خدمات الحماية للقطاعات المهمشة، بالإضافة إلى نقص في الموازنات المخصصة لأنشطة الحماية للقطاعات المختلفة من حيث الخدمات اللوجستية وضعف البنية التحتية اللازمة لتقديم الخدمات الإجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة في المراكز المتخصصة والمديريات، مثل السيارات والأجهزة والمعدات ونقص الكادر والموظفين وإزداوجية العمل للمرشدين والباحثين في الميدان.

ثانياً، تعزيز اللامركزية في تقديم الخدمات باعتماد خيارات مجتمعية ومحلية: تركزت الجهود في مجال تعزيز اللامركزية على الإنجازات التالية:

- تطوير خطة لتعزيز البيانات المتوفرة للوزارة بالتركيز على تقديم الخدمات الاجتماعية.
- تطوير خطة لتطوير نظام متابعة للوزارة والذي سيعكس تقديم الخدمات الاجتماعية في فلسطين.
 - تشكيل مجموعات التخطيط المشترك في ثلاث محافظات تجريبية (نابلس، القدس، الخليل).
- تطوير نموذج اللامركزية للخدمات الاجتماعية لنقل سلطة اتخاذ القرارات من الوزارة لمكاتب المديريات.
 - تطوير أنظمة معايير جوده للخدمات الاجتماعية المقدمة للأشخاص ذوى الإعاقة الشديدة.
 - تطوير نظام اعتماد المؤسسات التي تقدم خدمات للأاشخاص شديدي الاعاقة.
 - انجاز خطه للعمل على إدارة الحالة.
 - انجاز خطه لتعميم مجموعات التخطيط المشترك في باقي المديريات.
 - انجاز خطه لانجاز نظام التحويل للخدمات الاجتماعية.
 - بناء وتطوير قدرات موظفى الوزارة العاملين في مجال الإعاقة والجمعيات الخيرية.
 - تدريب وتشكيل فريق إحصائي في الوزارة والمديريات.

لكن لم يتم انجاز نظام تحويل كامل للخدمات الاجتماعية، أو إدارة الحالة والتدريب عليها.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير نظام ضمان اجتماعي وطني

تمت المصادقة على قانون الضمان الإجتماعي للعاملين في المؤسسات غير الحكومية في 4 تشرين الأول 2016، بالإضافة إلى إعداد دراسة إكتوارية للنظام ودراسة أخرى لهيئة التقاعد بدعم فني من منظمة العمل الدولية وانضمام خمس مؤسسات أهلية وبلديات لهيئة التقاعد ليصل العد إلى 50 مؤسسة. وكان ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة من أهم التحديات.

الهدف الاستراتيجي الرابع: دعم ورعاية وحماية وتأهيل وتمكين الأسرى والمحررين وأسرهم وأسر الشهداء والجرحي

تم تحقيق هذا الهدف كما هو مخطط له، حيث:

أولاً: تنظيم وتنسيق تقديم الخدمات الاجتماعية للأسرى وأسرهم: تم تقديم إعانات اجتماعية لحوالي 6450 اسير، وتوفير متابعات قانونية ل 679 أسير (أتعاب محاماة) وتسديد غرامات ل 594 أسير وصرف مخصصات كانتينا، بالإضافة إلى تقديم إعانة اجتماعية ل 1341 أسير فور خروجه من السجن.

ثانياً، تنظيم وتنسيق خدمات الحماية وإعادة التا هيل والدمج للأسرى المحررين وأسرهم: تم تقديم إعانات لحوالي 4950 أسير محرر وتغطية مصاريف علاجية ل 32 أسير بكلفة وقدرها 198.900 شيكل، ومساعدات تعليم جامعي ل 690 ، وخدمات تدريب مهني ل 294 أسير وصرف 4268 بطاقة تأمين صحي.

ثالثاً: تنظيم وتنسيق تقديم الخدمات الاجتماعية لأسر الشهداء والجرحى وأسرهم: تم تقديم إعانات اجتماعية لأسر 25700 شهيد بكلفة وقدرها \$26,598,398 منهم أسر ل7200 شهيد في قطاع غزة (ومنهم 2147 شهيد خلال العام 2014 ما زالوا غير معتمدين لدى المؤسسة المعنية) و 5500 شهيد في الضفة ، و 13000 شهيد خارج الوطن. كما تم تم تقديم إعانات اجتماعية لحوالي 4300

جريح بكلفة وقدرها \$2,519,713 ، منهم 1000 جريح في قطاع غزة (علما بوجود 5000 جريح خلال حروب عامي 2012 و 2014 ما زالوا غير معتمدين لدى المؤسسة المعنية)، و 3300 جريح في الضفة الغربية. خلال العام 2015، استمر صرف المخصصات الشهرية لاسر الشهداء والجرحى بشكل منتظم.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز حوكمة قطاع الحماية الاجتماعية وتطوير الترتيبات المؤسسية

تم تحقيق هذا الهدف بشكل جزئي فقط، لا سيما فيما يتعلق بالمراجعة التشريعية والقانونية التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالحماية الاجتماعية، لكن لم يتم تطوير مقترح لإعادة الهيكلة للمؤسسات الحكومية العاملة في مجال الحماية الاجتماعية أو عقد مشاورات مع المستفيدين والمستهدفين ومؤسسات المجتمع على المستوى المحلي، أو البدء ببناء نظام متابعة وتقييم وطني للحماية الاجتماعي أو تحضير آلية وأدوات متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للأعوام 2014-2016.

أولاً، تطوير وتعزيز التشريعات والقوانين المرتبطة بالحماية الاجتماعية: تم عمل مراجعة فنية وقانونية للتشريعات والقوانين ذات العلاقة والتأثير بالحماية الاجتماعية، والتي بناء عليها تم إقرار لائحة الأسر البديلة ومتابعة لائحة حقوق الطفل في الخطة التشريعية وتعديل تعليمات شراء الخدمة والاائحة التنفيذية لقانون الأحداث ومراكز الأحداث، وتعديل النظام الداخلي الخاص بإقراض المعاقين، وتفعيل نظام التحويل الوطني للنساء. كما تم عمل مسودة دليل إجراءات الأطفال مجهولي النسب ودليل إجراءات حماية الأحداث، ونظام المجلس الوطني للطفل، بالإضافة إلى إصدار قانون الأحداث وإقرار قانون المخدرات، وتقديم مسودة قانون حماية الأسرة وقانون الضمان الاجتماعي والأحوال الشخصية والعقوبات وتعديلات حقيقية للقضاء على أشكال التمييز كافة. لكن لم تتم حوسبة دليل الاجراءات المعيارية للخدمات التي تقدمها الوزارة، ولم يتم الانتهاء من نظام الأسر الحاضنة أو عمل مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية خاصة بطلبات الاحتضان للأسر المقيمة خارج فلسطين.

ثانياً، تطوير البنية المؤسسية وبناء القدرات الملائمة للحماية الاجتماعية تم بناء نظام للمعلومات الجغرافية لخلق وتأسيس وتطوير الخرائط الكترونية وتأسيس فريق نظم معلومات جغرافية، بالإضافة إلى تطوير الكادر البشري ورفع مهارات الموظفين استهدفت معظم قطاعات عمل الوزارة، وتحسين البنية التحتية للمديريات والمراكز الاجتماعية والشروع في مشروع استملاك ارض من بلدية قلقيلية لبناء مركز التأهيل الاجتماعي للشبيبة عليه، والانتهاء من اعتماد المخططات الهندسية والتكاليف بغرض عمل مركز في محافظة نابلس. كما تم إنهاء المرحلة الأولى من مركز تأهيل شديدي الإعاقة في نابلس وتحويل المدرسة العلائية إلى مركز مصادر لذوي الإعاقة البصرية واستلام قطعة أرض من بلدية حوارة لإنشاء مركز لرعاية المسنين. أضف إلى ذلك، تم تجهيز قسم التجميل في مركز محور وتزويد مشغل الخياطة فيه بالمواد الخام واللوازم الضرورية. من ناحية أخرى، تم بناء نظام خاص لمعالجة شكاوي المواطنين.

ثالثاً، تطوير نظام متابعة وتقييم لقطاع الحماية الاجتماعية بمشاركة كافة الشركاء: لم يتم بناء نظام متابعة وتقييم وطني للحماية الاجتماعية أو تحضير آلية وأدوات متابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية للاعوام 2014–2016. لكن تم إعداد مقترح أولي لنظام متابعة وتقييم خاص ببرنامج مكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية بدعم فني وتمويل من برنامج الاغذية العالمي، وسيتم خلال العام الجاري العمل على بناء نظام متابعة وتقييم للبرامج الأخرى بدعم من برنامج الغذاء العالمي والأتحاد الأوروبي والعمل على تطوير نظام متابعة وتقييم خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى تطوير إطار منطقي خاص بمكافحة الفقر.

رابعاً، تعزيز المساعلة الاجتماعية: لم يتم التقدم في إنجاز الأنشطة المخطط لها، لا سيما فيما يتعلق بالتشاور مع المستفيدين والمستهدفين ومؤسسات المجتمع على المستوى المحلي. تم فقط تأسيس ثلاثة مجالس مستفيدين كمرحلة تجريبية في كل من محافظات بيت لحم وقلقيلة ونابلس وذلك استجابة للتوصيات التي كانت ضمن الدراسة التقييمية لبرنامج التحويلات النقدية.

خامساً، التحول التدريجي إلى الوزارة الإلكترونية: يتم العمل على تعزيز الإدارة الالكترونية في الوزارة، من حيث بناء قواعد بيانات متخصصة في مجالات عمل الوزارة المختلفة. لكن لم يتم بعد بناء البوابة الالكترونية للوزارة. من أهم التحديات في هذا المجال هو عدم جاهزية المؤسسات الشريكة وضعف بنيتها التحتية لإتمام التبادل البيني والربط الالكتروني بين الوزارة والمؤسسات.

2. العوامل الرئيسية المؤثرة على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وتدابير التعامل معها

تؤثر مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية والتكنولوجية على تحقيق رؤية قطاع التنمية الاجتماعية وأهدافه الاسترتيجية ألنظر الجنول رقم 3).

جدول رقم 3: العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والبيئية والتكنولوجية التي تؤثر علر رؤيا القطاع وأهدافه الاستراتيجية

التدابير المؤسساتية	التأثيرات السلبية على التنمية الاجتماعية	لعوامل الخارجية	1
ستتخذ وزارة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة الخارجة تدابير لضمان حماية الفئات المهمشة والالتزام بالاتفاقيات الدولية، وعلى رأسها المتعلقة بالفئات المهمشة من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعافة والمسنين وسكان المناطق المهمشة. بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والرسمية الفلسطينية والدولية، سيتم توثيق الانتهاكات المتعلقة بالفئات المهمشة وسكان المناطق المهمشة (سكان مناطق عن والمناطق الحدودية في الضفة ج، والمناطق الحدودية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق H2 في الخيل) ضمن حملات مناصرة دولية .	يستمر الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته العنصرية المتمثلة في انتهاك كافة الحقوق الإنسانية الفلسطينين، من خلال تنفيذ سياسات العقوبات الجماعية والتمييز العنصري والتوسع الاستيطاني. ما زال الاحتلال: • يسيطر على مناطق ج ومواردها من أراضي ومياه ومصادرة أراضي المواطنين وتقييد الحركة فيها ومشاريع البنية التحتية وعملية التتمية الاجتماعية والاقتصادية فيها بشكل عام. • يعتقل الأطفال والنساء ويعرضهم للعنف، بالإضافة إلى أسر واعتقال تعسفي للفلسطينين. • يهدم منازل المقدسيين ويسحب هوياتهم ويضيق عملية توسعهم العمراني ويمنع لم شمل العائلات المقدسية.	الاحتلال الإسرائيلي	
التركيز على اصدار التشريعات الأكثر الحاحاً وأهمية لمعالجة المشكلات الحالية وتأجيل التشريعات الأقبل تأثيراً على حقوق النساء والأطفال.	تأخر في إقرار القوانين الحالية واستمرار وجود نظاميين تشريعيين مختلفين (الضفة وغزة) وعدم الاستقرار التشريعي	تعطل المجلس التشريعي	العوامـــــل السياسية
تعزيــز عمليــة التشــاور والتنسـيق مــا بــين الإدارات.	سياسات وتشريعات وأهداف لبرامج بتوجهات مختلفة، ويضعف عملية تحقيق الأثر. إعاقة تنفيد الأنشطة التابعة لبعض المؤسسات الأهلية، وخصوصاً النسوية في قطاع غزة، وإغلاق المؤسسات، وانتهاك الحريات العامة. وزواجية في التشريعات ما بين الضفة وغزة، لا سيما فيما يتعلق بقوانين التعليم وتأنيث التعليم وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية، وغيرها من القوانين التي لها علاقة خصوصاً بحقوق المرأة وقضايا النساء، ولكنها لا تدعم ذلك.	الإنقسام الداخلي ما بين الضفة وغزة	
تعزيز حملات الضغط على صناع القرار في الأحزاب السياسية ودعم المبادرات الشبابية والنسوية في هذا المجال.	ضعف مشاركة المرأة والشباب في عملية صنع القرار، بسبب عدم توحيد رؤى الأحزاب وتتراجع الإنجازات التي تم تحقيقها من قبل المؤسسات والأطر النسوية والشبابية	ضعف دور الأحزاب السياسية	

التدابير المؤسساتية	التأثيرات السلبية على التنمية الاجتماعية	لعوامل الخارجية	١
	فيما يتعلق بتمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً		
حملات مناصرة وطنية لإنهاء الإنقسام والضغط لعقد الانتخابات وإحياء وتفعيل المجلس التشريعي	تعثر عملية التشريع وإصدار أو تعديل القوانين	تعشر عقد الإنتخابات الرئاسية والتشريعية	
حشد مصادر تمويلية من ممولين جدد. تعزيز المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص. حملات مناصرة دولية حول حقوق الفلسطينين في التنمية. تنفيذ حملات التوعية المجتمعية حول حقوق الفئات المهمشة، وتعزيز مشاركة هذه الفئات في كافة مناحي التنمية وتوفير كافة الامكانيات لتسهيل	يؤثر التغيير في أولويات التمويل لبعض المؤسسات التمويلية، بسبب توجهات دولهم السياسية، سواء باتجاه قطاعات أخرى، أو الحد من التمويل لفلسطين باتجاه دول وقضايا أخرى. عدم مطالبة هذه الفئات بحقوقهم وتغييب مشاركة شريحة واسعة من أبناء وبنات المجتمع في مجالات التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية.	أولويات التمويل للمؤسسات التمويلية العادات والتقاليد تؤدي إلى تمييز ضد الفئات المهمشة، لا سيما النساء والأشخاص ذوي الإعاقة	
تنفيذ حملات التوعية والخدمات الوقائية للشباب والشابات، انشاء مراكز علاج وحماية وتطبيق القوانين الرادعة للمتعاطين/ات والمروجين/ات لها.	انتشار حالات العنف وسفاح القربى والسرقات والسلوك الجنسي القاسي من الرجال اتجاه النساء، ارتفاع معدات الطلاق والتهرب من قضايا النفقة والتسرب من المدارس والزواج المبكر عدم الإبلاغ عن الحالات ضد النساء والأطفال	انتشار العادات الاجتماعية السيئة التي تهدد تماسك الأسر ووحدتها.	العوامــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
تنفيذ حملات التوعية المجتمعية حول العنف ضد الفئات المهمشة.	والأشخاص ذوي الإعاقة. تساهل القيادات المجتمعية والمكلفين بإنفاذ القانون اتجاه مرتكبي العنف	العنف في المجتمع والتدخل العشائري	
العمل على تمكين النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقـة المنتجـين وأصـحاب الأعمـال الصـغيرة مـن توقيـع عقـود بيـع عادلـة مـع مؤسسـات فلسطينية ودوليـة وتحسـين جـودة ومواصفات المنتجات.	منافسة غير عادلة بين منتجات المشاريع الصغيرة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وبين المنتجات الشركات الكبيرة.	سياسة السوق المفتوح	
العمل على تمكين اقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في التعليم المدرسي والعالي والمهني.	87% من الأفراد ذوي الإعاقة فوق سن 15 عاماً لا يعملون ولا يبحثون عن عمل (86% في الضفة و 91% في غزة)، أي أنهم غير مشاركين بتاتاً في سوق العمل، بينما نسبة الأفراد ذوي الإعاقة العاملون لا تتعدى 8%،	المدارس والمراكز المهنية والجامعات غير مؤهلة للمحات غير مؤهلة للمحاص ذوي الإعاقة في سوق العمل	العوامـــــل الاقتصادية
توعية للشابات في المدارس حول التخصصات الواعدة والتي لها سوق عمل. فتح تخصصات للشابات في التدريب المهني مرتبطة في توجهات سوق العمل.	النساء تلتحق في تخصصات جامعية وتخصصات التدريب المهني التي ترسخ الصورة النمطية للمرأة في قطاع العمل مما يزيد في بطالة النساء الخريجات.	التخصصات في الجامعات محددة لعمل المرأة	
الرصد والتوثيق وايجاد تدابير خاصة في ظل خطـة 1325 لتمكـين مؤسسات العدالـة الفلسطينية من القيام بدورها تجاه الهاربين من العدالة أينما كانوا.	عدم القدرة لوصول مؤسسات العدالة لمحافظة القدس والمناطق جاو الذين يعيشون في إسرائيل يؤدي الى الافلات من العدالة لبعض مرتكبي العنف والجرائم بحق المجتمع والاسرة الفلسطينية.	قيود على نفاذ التشريعات في جميع المناطق	العوامــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
حملات مناصرة دولية للضغط على إسرائيل في توفير الكهرباء لسكان المناطق المهمشة،	التأثير على صحة السكان، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن	استمرار انقطاع الكهرباء في غزة واستخدام المولدات	العوامـــل

التدابير المؤسساتية	التأثيرات السلبية على التنمية الاجتماعية	لعوامل الخارجية	١
لا سيما مناطق (ج) وقطاع غزة.		الكهربائية	البيئية
تتفيذ مبادرات لاستخدام طاقة بديلة صديقة			
للبيئة.			
	نقص في المياه المتاحة للأغراض المنزلية والزراعية		
حملات مناصرة دولية حول حقوق الفلسطينين	وصعوبة الوصول لها مما يؤثر على نظافة ورفاه الرجال	شـح المـوارد المائيـة فـي	
في المياه وتنادي بتوفير المياه وتطوير البنية	والنساء. أكثر من 1.2 مليون شخص في قطاع غزة	المناطق المهمشة وقطاع	
التحتية للمناطق المهمشة وخاصة المناطق	منع من الوصول إلى المياه أثناء الحرب على غزة. عدم	غزة وعدم توفر شبكات	
.(5)	توافر شبكات الصرف الصحي في العديد من المناطق	الصرف الصحي.	
	المهمشة له آثار سلبية على البيئة والانسان		
وضع تدابير خاصة لرصد تأثير ما ينشر في	ضعف اهتمام الشباب بالعمل التطوعي، والتتمية	انتشار استخدام مواقع	
المواقع الالكترونية ومواقع التواصل	المجتمعية وتعميم أفكار تعمق النظرة النمطية للمرأة	التواصل الاجتماعي	العوامـــل
الاجتماعي ووضع آليات التصدي له ومعاقبة		-	التكنولوجية
مرتكبي الجرائم الالكترونية.	وتحرض على مبادرات حقوق النساء والمؤسسات النسوية	والجرائم الالكترونية.	

3. التحولات الديمغرافية: فرص وتحديات متشابكة معاً

لقد بلغ عدد سكان فلسطين عام 2015 حوالي 4.7 مليون، بواقع 2.86 مليون نسمة في الضفة الغربية و 1.8 مليون نسمة في قطاع غزة وبالرغم من انخفاض معدل الخصوبة الكلية إلى 4.06 في 400^4 ، لا يزال أعلى بمرتين عما هو في البلدان العربية، وما زالت تشهد فلسطين نمواً سكانياً متسارعاً. يظهر التحول الديمغرافي الفلسطيني إلى انخفاض حصة صغار السن (صفر -14 سنة من العمر) من 50% منذ بداية الثمانينات إلى 40% في العام 2015، وارتفاع حصة كبار السن (65 سنة فأكثر) من 2.3% إلى حصة المعالين، من 3.2%. وبالرغم من انخفاض نسبة الإعالة من 101.3 في 1997 إلى 74.6 في عام 2014، والتي تشير إلى حصة المعالين، من صغار السن ومسنين، والمعتمدين على السكان في الفئة العمرية العاملة (15-40 عاماً)، فما زالت فلسطين تواجه نسبة إعالة عالية مقارنة مع البلدان العربية الأخرى. وفي الوقت ذاته، طرأت زيادة حادة في ظاهرة أخرى كثيراً ما تظل مغفلة، وهي "تضخم كتلة الشباب" أي حصة الفئة العمرية 2000 سنة، والتي بلغت 30% من مجموع سكان في العام 5.2016

بناء على تتبؤات النمو السكاني في فلسطين، يرجح أن يتضاعف عدد السكان في غضون 35 سنة، أي من 4.75 مليون نسمة في سنة 2015 إلى 6.9 في سنة 2030 إلى 2030 و إلى أكثر من 9.5 في سنة 2050، مما يعني أن قطاع غزة عليه استيعاب 1.3 مليون فلسطيني إضافي عام 2030، وأكثر من ضعف هذا الرقم في العام 2050، بينما تتجاوز هذه الأرقام قليلاً الضفة الغربية. وسوف تحدث هذه الزيادة على الرغم من الانخفاض المتوقع في الخصوبة، وبذلك سينتج تحولاً ديمغرافياً في الفئات السكانية حيث ستتخفض نسبة صغار السن (1-14) إلى 35% في 2030 وقد تصل إلى 25% في 2050، مع زيادة طفيفة لكبار السن، بينما سترتفع نسبة الفئة العاملة (15-64) من 57.8% إلى 61% في 2030 وستستمر بالارتفاع بشكل ملحوظ لتصل إلى 65% في 2050، مما لعني انخفاض نسبة العبء الديمغرافي نتيجة ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وانخفاض الفئات المعتمدة بالمقارنة مع الفئات المنتجة.7

³ جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، حالة السكان في فلسطين في 2015.

⁴ جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2014.

[.] באוز וערסשוء וואראנים וואלויבה ובסחולים ווישנית וואראנים וואראנים באול 5

[.] 6 صندوق الأمم المتحدة للسكان، فلسطين 2030 : النمو السكاني والأثر على التنمية، نتائج رئيسية من الدراسة، 6

⁷مكتب رئيس الوزراء/ لجنة السكان الوطنية و صندوق الامم المتحدة للسكان، النمو السكاني في فلسطين و أثره على القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية، 2016

لا شك بأن فلسطين تواجه نمواً سكانياً يجلب معه، من جهة، تحولاً ديمغرافياً يشكل فرصة وإمكانيات كبيرة لحشد مواطنة وقوة عاملة عريضة نابضة بالحياة. وفي نفس الوقت، يحمل معه تحديات جمة تتطلب خدمات عامة قوية قادرة على تزويد أجيال المستقبل بمهارات وقدرات لتحقيق النجاح في سوق العمل، فضلاً عن استقرار اقتصادي يضمن وظائف وفرص عمل لائقة للجميع، ويرافقه استقرار سياسي. في السياق الحالي، ونظراً لارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتهميش، يكمن الخطر في تبديد هذه الإمكانات وتوليد شعور عام باليأس والإحباط، لا سيما في صفوف الشباب. يمكن تسخير هذه الفرصة الديمغرافية إلى عائد ديمغرافي، أي تتمية اجتماعية ونمو اقتصادي، إذا ما تم الاستثمار جيداً في الطفولة المبكرة وفي حماية الأطفال وتمكين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والفقراء، بما في ذلك الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، والتعليم الجيد وفرص متساوية للذكور والإناث والعمالة المنتجة والمواطنة الفاعلة.

4. الفئات والمناطق المستهدفة ذات الأولوية: من هم المهمشون والمتركون خلف الركب في فلسطين وما هي محددات التغيير التي يواجهونها؟

حددت الاستراتيجية فئات مهمشة ذات أولوية والتي تمثل مجموعات مجتمعية من الأفراد الأكثر عرضة للتهميش والاستبعاد من أقرانهم الآخرين. ومن هذا المنطلق، نعتبر التهميش كحالة نسبية تتفاوت من فرد أو مجموعة إلى أخرى، ومن منطقة إلى أخرى، وترتبط عادة بتأثيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية وغيرها، تحد من التغيير، ويصحبها مؤشرات ذات دلالة على الضعف، كالبطالة والفقر والعنف (عنف الاحتلال الإسرائيلي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الخ) والتمييز السلبي المجتمعي والانقطاع عن التعليم وممارسة السلوكيات السلبية، وضعف المشاركة السياسية والاجتماعية، وضعف قدرتهم للوصول إلى المصادر، وغيرها، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على واقع وحياة تلك الفئات وتجعلها من أكثر المجموعات الأكثر ضعفاً والأكثر قابلية والعرضة للتهميش والإهمال والحرمان والاستبعاد والانكشاف للمخاطر ألفظر الشكل رقم 4 والجدول رقم 4).

الشكل رقم 3: الفئات والمناطق المهمشة المسنهدفة ذات الأولوية للأعوام 2017-2022



⁸ فريق الأمم المتحدة القطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، التحليل القطري المشترك "لكي لا يترك أحد خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين"، 2016، صفحة 13.

جدول رقم 4: تفاصيل الفئات المهمشة ومحددات التغيير 9

	محددات التغيير			تقديرات		
عوامل اجتماعية وثقافية	عوامل سياسية ومؤسساتية	الوصول الاقتصادى	التعرض للعنف	منطقة	الأعداد ¹⁰	الفنات
	, ,		•	•	50,000	الأطفال الذين يواجهون مشاكل في الوصول إلى التعليم
•	•	•	•		39,644	الأطفال العاملين
	•		•	•	1,992,065	الأطفال المعرضين للعنف
•	•	•	•	•	123,219	الأطفال خارج التعليم
						الأطفال الاحداث والأيتام والأطفال الذين بحاجة إلى
•	•		•			حضانات
	•	•			175,000	الأسر التي تعاني من انعدام الامن الغذائي والتي
	_				175,000	ترأسها النساء
						العمال الفقراء (العمل في اسرائيل وفي المستوطنات
	•	•	•		>250,000	وموظفي الأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أقل
						من الحد الأدنى للأجور)
		•		•	619,133	اللاجئون الذين يعيشون في الفقر المدقع
		•	•	•	111,310	صغار المزارعين والرعاة غير البدو صيادي السمك
	•	•	•	•	102,000	الأفراد الذين يحتاجون إلى تحويلات طبية طارئة
•	•		•		530,000	الفتيات المراهقات
•	•	•	•		998,583	النساء المعرضات للعنف المبني على النوع الاجتماعي
•	•	•	•		130,045	الأشخاص ذوي الإعاقة
•	•	•	•		216,742	كبار السن
•	•	•	•	•	1,440,000	الشباب
		•			30,171	التجمعات البدوية في المناطق ج (183 تجمع بدوي
					50,171	ورعوي في العام 2013)
		•	•	•	297,986	التجمعات في مناطق ج
		•	•	•	1,787,078	سكان غزة من دون وصول إلى مياه نظيفة
		•	•	•	40,000	سكان منطقة H2 في الخليل الخاضعة للسيطرة
		_	_	_	70,000	الإسرائيلية
		•	•		11,000	سكان المناطق الحدودية
•			•		789,524	اللاجئون في المخيمات

1.4. القضايا والتحديات التي تواجه الأسر الفقيرة

تعد ظاهرة الفقر في فلسطين من الظواهر الرئيسية التي تسعى الحكومة لمجابهتها والحد منها وذلك لما تسببه من مشاكل اجتماعية من جهة، ولتأثيرها السلبي المباشر على كل من الرعاية الصحية والتعليم. وتأتي جهود الحكومة في الحد من الفقر في سياق يتزايد فيه عدد الفقراء وتتسع فيه دائرة المعرضين للفقر والتهميش نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تبقي على مسببات الفقر، وتعمل على إضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وزيادة اعتماديته على الاقتصاد الإسرائيلي.

⁹ الأمم المتحدة، تحليل الدولة المشترك Common Country Analysis، الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2016، صفحة 30.

¹⁰ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، تقديرات للأعداد معتمدة على الإحصائيات السكانية للعام 2016.

ويعرف الفقر فلسطينياً بعدم المقدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، والذي يعني عدم توفر القدرة المالية على المصول على سلة السلع الأساسية والتي تتكون من الغذاء والملبس والمسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى كالرعاية الصحية والمواصلات والتعليم. ¹¹ والفقر في مجتمعنا هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية جاءت نتيجة لما تعرض له شعبنا من محاولات اقتلاعه وتشريده من أرضه، وما رافق ذلك من احتلال وحرمان من حقوقه الأساسية منذ العام 1948 وحتى يومنا هذا. وترجع جذور الفقر في الفترة الأخيرة إلى عدد من العوامل التي رافقت سياسات الحكومة الإسرائيلية المتمثلة بسياسات الإغلاق ومنع وتقييد حرية حركة للأفراد والبضائع ومنع وإعاقة مختلف أشكال التتمية في المناطق المصنفة (ج)، والتي تشكل مساحتها 62% من مساحة الضفة الغربية، والتي ما زالت تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة وفي مناطق التماس في قطاع غزة.

ويشكل الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة منذ العام 2007 والحروب التي تعرض لها القطاع خلال السنوات التسع الماضية أهم الأسباب التي أدت إلى تدمير فرص كسب العيش وإلى تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة في قطاع غزة وجعل غالبية الأسر عرضة للصدمات. هذا وقد أدى العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في العام 2014 إلى فقدان آلاف من الأسر مصادر دخلها (بسبب الوفاة أو الإعاقة أو بطالة العمال) ومنازلها (في ظل تعرض آلاف المنازل للتدمير أو التضرر)، وفقدان أكثر من 1500 طفل لأحد الوالدين أو كلاهما وتعرض أكثر من 1000 شخص أصيبوا في العدوان لإعاقات جسدية دائمة، وهو ما يضيف على إشكاليات الفقر في قطاع غزة والذي كان يعتمد 80% من سكانه أصلاً قبل العدوان على المساعدات الاجتماعية 12.

وفقاً لآخر تقديرات لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني حول الفقر في الأراضي الفلسطينية، فقد عانى 25.8% من الأفراد في المجتمع الفلسطيني من الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة في العام 2011، حيث بلغت هذه النسبة 17.8% في الضفة الغربية و 38.8% في قطاع غزة. كما أشارت التقديرات إلى أن 12.9% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة، بواقع 7.8% في الضفة الغربية و 21.1 بالمائة في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن 36.4% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد؛ في حين يقل دخل 47.6% من الأفراد عن خط الفقر الوطنى وهو ما يشير إلى أن نسب الفقر وفقاً لمستوى الدخل هي أعلى بكثير من نسب الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك. 13

وإذا ما حلّلنا انتشار الفقر داخل الأسر الفقيرة من منظور النوع الاجتماعي استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء آنفة الذكر، فإننا نجد أن الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة أقل فقراً من الأسر التي يرأسها ذكور، بينما تظهر بيانات الضفة الغربية توجهاً معاكساً. وهذه حالة خاصة عائدة جزئياً إلى افتراضات المؤسسات العاملة في مجالات تقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء بأن الأسر التي ترأسها نساء أكثر فقراً من الأسر التي يرأسها ذكور، وتعاني من فقر أشد، وهو ما يدفعها إلى إعطاء أولوية للنساء في الحصول على المساعدات، وهو ما يساهم في رفع مستوى استهلاكها، ويقلل من نسب الفقر في صفوفها. وقد بلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة 9.3%.

ووفقاً لتحليل بيانات انفاق واستهلاك الأسرة والتي يتم من خلالها تقدير الفقر، فإن الفقر غالباً ما يرتبط بمجموعة من الأبعاد، أهمها مكان الإقامة، وحالة اللجوء، وحجم الأسرة وعدد الأطفال فيها، وطبيعة عمل رب الأسرة. وبشكل أكثر تحديداً:

• تزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، فقد بلغت نسبة الفقر لعام 2011 بين الأفراد القاطنين في المخيمات 35.4%، وحسب مؤشر الفقر

¹¹ اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر. فلسطين. تقرير الفقر 1998.

¹² دولة فلسطين، الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة، 2014.

¹³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة، 2011.

¹⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2012,

المدقع، نجد أن نسبة الأفراد الفقراء في التجمعات الحضرية ومخيمات اللاجئين أعلى من المناطق الريفية، 13.7% و 16.2% و 7.4% على التوالي.

- يزيد حجم الأسرة من احتمالية الوقوع في دوامة الفقر، حيث تزداد معدلات الفقر بين الأفراد في الأسر كبيرة الحجم مقارنة بالأفراد في الأسر الأصغر حجما. فقد بلغ أعلى معدل الفقر بين الأفراد في الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر، حيث بلغت النسبة 49.6% لعام 2011، وكانوا الأشد فقراً يبن باقي فئات الأسر من حيث الحجم. و كان أدنى معدل انتشار للفقر بين الأسر المكونة من 2-3 أفراد حيث بلغت النسبة 8.8% لعام 2011 كما تبين أن هذه الفئة من الأسر تتميز بوجود أدنى معدل لمؤشر فجوة الفقر وشدة الفقر.
- تزداد نسبة انتشار الفقر بشكل متسق بين الأسر بازدياد عدد الأطفال بينها، حيث نجد أن الأفراد الذين يقعون في الأسر التي لديها طفل أو اثنين أقل عرضة لانتشار الفقر (18.3%)، في حين أن نسبة انتشار الفقر بين الأفراد الذين يقعون في الأسر التي تضم لغاية أربعة أطفال تبلغ 23%.
- تزداد نسبة الفقر بين الأفراد للأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة، حيث يبلغ معدل الفقر السائد بين الأفراد في هذه الأسر 33 بالمائة، مقارنة بـ 24.4% بين أفراد الأسر التي أربابها مشاركون في القوى العاملة. وبطبيعة الحال، فإن نسبة الفقر بين أفراد الأسر الأخيرة والتي أربابها متعطلين عن العمل بلغ 48.4%، مقارنة بـ 21.9% بين أفراد الأسر التي أربابها عاملون، أي بنحو الضعف، وهو ما يؤشر إلى أهمية العمل ووجود مصدر للدخل في مكافحة الفقر.
- تزداد نسب الفقر بين أفراد الأسر التي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة (34.1%) في معيشتها، ويلها الأسر التي تعتمد على التحويلات والمساعدات (30%)، في حين أن نسب الفقر بين الأسر التي تعتمد في معيشتها على العمل في القطاع الخاص (30.7%) أعلى من تلك الأسر التي تعتمد معيشتها على العمل في القطاع العام (20.4%).

نظراً للظروف الصعبة التي تعاني منها الأسر الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، فإنها تلجأ لعدد من الاستراتيجيات والآليات التكيف مع هذه الظروف الصعبة وللحفاظ على البقاء والاستمرارية. وتتتوع هذه الاستراتيجيات بين الاعتماد على مصادر الدخل المتوفرة لدى هذه الأسر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة عالية من هذه الأسر تعتبر دخلها الرئيسي المساعدات التي تقدم لها من المؤسسات المختلفة، والاعتماد على مساعدات الأقارب والأصدقاء، وعلى الاستدانة من أفراد (غالبا ما تكون من تجار مثل الدكاكين والملاحم وبائعي الخضار وغيرهم)، وعلى خفض النفقات التأقلم مع نقص الدخل، بما في ذلك تأجيل أو عدم دفع الفواتير المستحقة عليها. كما تعتمد بعض الأسر في العادة على بيع المصاغ الذهبي والمجوهرات المتوفرة لديها أو على الأقل جزء منها. وبالمقابل، فإن عدد الأسر التي تعتمد على استراتيجيات أخرى من نوع إنشاء مشاريع أو الالتحاق بسوق العمل أو زراعة الأرض وتربية الحيوانات محدود، وكذلك الحال فيما يخص بعض الاستراتيجيات الأخرى من نوع بيع العقارات أو استخدام المدخرات، وذلك يعود بشكل رئيسي الى عدم توفر العقارات لدى هذه الأسر وعدم وجود مدخرات لديها يمكنها استخدامها في الحالات الطارئة.

وبالرغم من أهمية شبكات الحماية الاجتماعية الوطنية، فهي ما زالت غير كافية، لا سيما في ظل الأزمات التي يتعرض لها الفقراء، وخصوصاً في قطاع غزة والذي يعيش فيه 750,000 فلسطيني تحت خط الفقر الشديد، بينما تصل المساعدات النقدية إلى 450,000 فلسطيني وتعتبر قيمتها متدنية لتغطي الاحتياجات الأساسية للأسرة. وتترافق ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني مع وجود حالة من غياب الأمن الغذائي بين الأسر الفلسطينية، وخصوصاً تلك الأسر التي تعيش في قطاع غزة، حيث تتثمل هذه الظاهرة بشكل أساسي في انحسار القدرة المالية للأسر الفلسطينية لشراء احتياجاتها من الطعام من الأسواق المحلية. فتشير نتائج المسح الاقتصادي-الاجتماعي لظروف الأمن الغذائي في فلسطين والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء بدعم من برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في العام 2014 أن أكثر من ربع السكان الفلسطينيين (27% أو ما يقارب 1.55 مليون شخص) العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في العام 2014 أو 875 ألف شخص) يصنفون على أنهم "شديدي انعدام الأمن الغذائي" أي أنهم عبر آمنين غذائياً، نصفهم تقريباً (13% أو 875 ألف شخص) يصنفون على أنهم الاقتصادية أو باستخدام استراتيجيات التأقام.

وكما هو الحال بالنسبة للفقر، فان ظاهرة انعدام الامن الغائي في فلسطين تتسم بكونها أكثر انتشاراً بين الاسر في قطاع غزة منها في الضفة الغربية، وبين الأسر التي ترأسها نساء.¹⁵

ويمكن تلخيص القضايا والإشكاليات التي تواجهها الأسر الفقير في سعيها للخروج من حالتها الصعبة بالآتي:

- تراكم وتتالى الصدمات التي تتعرض لها الأسر والتي تبقيها في دائرة الفقر وتعمق من شدته في كثير من الأحيان،
- عدم كفاية المساعدات التي تتلقاها لسد احتياجاتها الأساسية، مما يبقيها غير قادرة للعمل وللاستثمار في تمكين نفسها،
 - انعدام أو تدنى في مستويات الدخل للأسرة وعدم توفر الامكانيات لتحسين الدخل أو ظروف العمل،
 - انتشار البطالة بين أفراد الأسرة،
- تدني القدرة المالية للأسرة للاستثمار في تحسين ظروف معيشتها من خلال الاستثمار في تعليم أو تدريب أو إنشاء مشاريع مدرة للدخل لأفرادها،
 - انخفاض مستوى المهارة وارتفاع ظاهرة الاغتراب المجتمعي بين الفقراء وهو ما يحد من امكانية حصولهم على فرص عمل.
 - ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية، مما يؤدي في الكثير من الاحيان لفقدان رأس المال البشري،
 - تدنى مستوى الاسكان وعدم القدرة على توفير الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم،
- ظهور المشكلات الاجتماعية كالتفكك الأسري والعنف والذي عادة ما ينتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة، وهو ما يؤدي إلى اللجوء إلى نزول الأطفال إلى مجال العمل وترك الدراسة لمساعدة سد احتياجات الأسرة المختلفة، وانتشار الجرائم والمشاكل الاجتماعية بشمل عام، وبين الاطفال بشكل خاص، بالإضافة إلى زيادة الأعباء على المراة في حال كونها ربة أسرة.
- ضعف القدرة على المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور والتتمية نتيجة لضعف الحالة المادية، وهو
 ما ينعكس سلباً على فقدان الأسرة لرأس مالها الاجتماعي وهو ما يحد من قدرتها على الصمود والتأقلم على المدى الطويل.

2.4. القضايا والتحديات التي تواجه الاطفال

بالاعتماد على تعريف الطفل حسب قانون الطفل الفلسطيني رقم 7 لعام 2004 (المادة 1) بأنه "كل إنسان لم يتم الثامنة عشرة من عمره"، وليشمل الطفل الذي لم يولد بعد وكل شخص لم يتم الثامنة عشرة من عمره، واستتاداً إلى التقرير الأولي لدولة فلسطين والخاص باتفاقية حقوق الطفل الذي لم يولد بعد وكل شخص لم يتم الثامنة عشرة من عمره، واستتاداً إلى التقرير الأولي لدولة فلسطين الطفال الغام 2016 16201، وتقرير واقع حقوق الأطفال في العام 2014 2011، وتقرير تحليل وضع الأطفال الفلسطينين في دولة فلسطين للعام 2016 18201، بالإضافة إلى الخطة الإستراتيجية للطفولة المبكرة (2017–2022)، نلخص فيما يلي مجموعة الاستراتيجية الوطنية لحماية الأطفال في فلسطين، وذلك من منطلق حقوقهم الأساسية، كما هي منصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل الدولية 19:

• حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي: لا تزال مستويات وفيات الأطفال الرضع عالية نسبياً، بالرغم من انخفاضها خلال العقدين الماضيين، حيث بلغت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة (أي احتمال الوفاة ما بين الولادة وسن

¹⁵ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي 2014، أبار 2016.

¹⁶لجنة حقوق الطفل، التقرير الأولي المقدم من الدول الأطراف المقرر في عام 2016، مسودة غير نهائية وغير منشورة، فلسطين، 2016.

¹⁷ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفـــل الفلسطيني، آب 2013.

¹⁸ يونيسف، تحليل وضع الأطفال الفلسطينين في دولة فلسطين 2016، 2016، غير منشور، صفحة 52-53.

¹⁹ الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، اتفاقية حقوق الطفل، 1990.

الخامسة) إلى 14 وفاة في العام 2015، و 11 وفاة للأطفال الرضع (الوفاة ما بين الولادة والشهر الأول)²⁰، بالإضافة إلى 18 وفاة للأطفال الجدد ما بين الولادة والسنة الأولى. أد هنالك ارتباط قوي ما بين وفيات الأطفال والفقر، حيث ترتفع معدلات وفيات حديثي الولادة وبعد الولادة في الشرئح الأكثر فقراً. وفي العام 2015، كانت أهم الأسباب الطبية المباشرة للوفاة بين الرضع هي التشوهات الخلقية (25%)، أمراض الجهاز التنفسي (17%) ومن ثم الخداج (15%)، وتلته تسمم الدم (12%)، والمواليد الأموات (11%)، ومتلازمة موت الرضيع المفاجئ (9%). أما الأسباب الكامنة لارتفاع معدلات وفيات الأطفال، فعزيت الأموات (11%)، ومتلازمة موت الرضيع المفاجئ (9%). أما الأسباب الكامنة لارتفاع معدلات وفيات الأطفال، فعزيت المستشفى بعد الولادة، والرعاية الصحية ما قبل الولادة وللأطفال حديثي الولادة، متمثلة بخروج الأمهات باكراً من التنتفسي، وعدم كفاية المشورة والتثقيف الصحي ما قبل الولادة، وضعف المهارات الارشادية لمقدمة الرعاية الصحية، ونقص الكوادر الصحية، قنق المستشفيات العامة والخاصة والأهلية، ونقص عدد الامومة وحديثي الولادة وأسرة الأمومة وأسرة الأطفال في العناية المركزة في المستشفيات العامة والخاصة والأهلية، ونقص عدد المواليد في جميع أنحاء الدولة، وأخيراً ضعف في التثقيف الصحي داخل المدارس ورياض الأطفال. ²⁴

من جهة أخرى، يعتبر افتقار النساء الحوامل والأمهات والأزواج والأسر بشكل عام إلى المعرفة اللازمة والسلوك الصحي الملاءم حول الرعاية الكافية ما قبل الولادة وبعدها سبباً رئيسياً ثانياً يؤدي إلى وفيات الأطفال.²⁵ هذا ويتعرض الأطفال لسوء التغذية من نقص الوزن وفقر الدم والهزال وقصر القامة وتتدني نسب الرضاعة الطبيعية. ويكون الأطفال في التجمعات المهمشة عرضة لاوجه سوء التغذية على وجه الخصوص. أظهرت دراسة بأن 29% من الأطفال الذين يعيشون في التجمعات الرعوية في مناطق ج في الضفة الغربية يعانون من قصر القامة، و 6% من نقص الوزن. كما بلغت معدلات سوء التغذية المزمن في غزة إلى 10% بين الأطفال دون سن الخامسة في العام 26.2010

الحق في التعليم والترفيه والأنشطة الثقافية: تعتبر محدودية التحاق الأطفال من الذكور والإناث وذوي وذوات الإعاقة الى مرحلة التعليم قبل المدرسي من إحدى التحديات، حيث يلتحق 54% من الاطفال في الضفة الغربية و 46% في غزة، بينما 35% من الأطفال ذوي الاعاقة بسن الالتحاق في التعليم لم يحصلوا على التعليم . من ناحية أخرى، تتدنى نسبة الالتحاق في المدارس الثانوية للفتيان والفتيات، حيث انخفضت معدلات الالتحاق الإجمالي²⁷ في المدارس الثانوية من 73% للذكور و 88% للإناث في المدارس الثانوية من 2007/2008 إلى 61% للذكور و 80% للإناث خلال العام الدراسي 2007/2008 إلى 61% للذكور و 80% للإناث خلال العام الدراسي قي المراحل الثانوية عن ثلاثة أضعاف نسبة التسرب في المراحل الأساسية، حيث بلغت النسبة خلال العام لدراسي 2013/2012 في فلسطين إلى 3.5% في المرحلة الأساسية، لتصل إلى 3.5% في المرحلة الثانوية.

²⁰ لكل 1000 مولود حي.

²¹ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفــل الفلسطيني، آب 2013.

²²دولة فلسطين، وزارة الصحة، الإدارة العامة للسياسات الصحية والتخطيط، مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، التقوير الصحي السنوي فلسطين 2015، تشرين أول 2016، صفحة 93.

²³ يونيسف ووزارة التخطيط والتتمية، تحليل وضع الأطفال الفلسطينين في دولة فلسطين 2013، 2013، صفحة 52.

 $^{^{22}}$ ولة فلسطين، الإستراتيجية الوطنية لتطوير رعاية الطفولة المبكرة (2017-2022)، صفحة 17 .

²⁵يونيسف ووزارة التخطيط والتنمية، تحليل وضع الأطفال الفلسطينين في دولة فلسطين 2013، 2013، صفحة 52-53.

²⁶يونيسف ووزارة التخطيط والتنمية، تحليل وضع الأطفال الفلسطينين في دولة فلسطين 2013، 2013، صفحة 56.

²⁷ مجموع عدد الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية (الصغوف 11-12) بغض النظر عن السن معبرا عنه بنسبة مئوية من عدد السكان في سن الالتحاق في المرحلة الثانوية (16- 17 منة) .

²⁸ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطف ل الفلسطيني، آب 2013، صفحة 32.

كما تنخفض مستويات التحصيل الأكاديمي للطلبة وخصوصاً للفتيان، تتدنى نسب التحاق الفتيات في التعليم المهني والتكنولوجيا، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث 0.6% مقارنة ب4.1% للذكور. أضف إلى ذلك ضعف البيئة التعليمية المدرسية، من حيث ارتفاع معدل عدد الطلبة لكل معلم، وارتفاع الكثافة الصفية، وعدم توفر الغرف التخصصية (مكاتب، مختبرات علوم ومختبرات حاسوب، الخ) في جميع المدارس، وارتفاع معدل عدد الطلبة لكل مشربية ومرحاض، وعدم كفاية خدمات الإرشاد المدرسي، من حيث عدد المرشدين 2 ونوعية الخدمات، بالإضافة إلى عدم ملاءمتها مع احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة. ويتقاقم وضع البيئة التعليمية المدرسية في غزة بسبب الحروب الأخير من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي دمر ما يقارب مودي مدرسة وخرب ما يقارب 2000 مدرسة خلال 2008–2012، الامر الذي يعني ان هنالك ضرورة لبناء ما يقارب الاجتماعي عالية، لكلا المواءمة أيضاً مع احتياجات التزايد السكاني. 30 وما زالت نسب العنف المبني على النوع 1024/2013 وذلك للمواءمة أيضاً مع احتياجات التزايد السكاني. أقد وما زالت نسب العنف المبني على النوع الاجتماعي عالية، لكلا الجنسين وبشكل خاص في المرحلة الثانوية، حيث يقدر أن 76.5% من الطلبة تعرضوا للعنف بين الأطفال من عمر 5-14.2% للاناث في المرحلة الأشاسية. أقد هذا وتصل نسب عمالة الأطفال إلى 6% بين الأطفال من عمر 5-14.2\$ أما على مستوى المساحات والأنشطة الترفيهية العامة للأطفال، خصوصا في المناطق الريفية علم في مراكز المدن، بالإضافة إلى نقص كبير في الكوادر المدربة في العمل مع فئة الأطفال، خصوصا في المناطق الريفية والنائية.

- الحق في الحماية: يتعرض الأطفال الفلسطينيون للقتل وعنف واستغلال الإحتلال الإسرائيلي، الذي يقوم بقتل وإصابة الأطفال واستخدامهم كدروع بشرية أثناء الاجتياحات العسكرية للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، واعتقالهم واحتجازهم في سجون ومعتقلات اسرائيلية في ظروف غير إنسانية حيث تظهر تقارير الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال إلى تعرض الأطفال إلى الضرب والتعذيب والعزل الانفرادي داخل الزنازين والحرمان من النوم ومن الطعام والماء لفترة قد تصل أحيانا إلى 12 ساعة، بالإضافة إلى الحرمان من الرعاية الصحية والتعليم. هذا يتم الاعتداء على الأطفال من قبل المستوطنين في الضفة الغربية. إن هدم منازل الفلسطينين في القدس وقطاع غزة من قبل الاحتلال يحرمهم من المأوى والحياة الكريمة. أما الأطفال المقدسيون، فهم يعانون من حرمان من الهوية، خلافاً مع حقهم الأساسي الذي يندرج تحت حقوق الطفل في الحماية والحصول على جنسية وهوية كما نصت عليه الاتفاقية العالمية لحقوق الطفل. 33 من ناحية أخرى، يتعرض الأطفال للقتل والاعتداءات الجسدية والاستغلال، لا سيما الأطفال ذوو الإعاقة. فيما يتعلق بالوفاة خارج القانون، وثق المركز الفلسطيني لحقوق الانسان في غزة 6 والاستغلال من وحالات لاطفال جرحي نتيجة اعمال القتل والشجارات العائلية وسوء استخدام السلاح والانفجارات الداخلية واعمال تخريب الممتلكات خلال عام 2015. من ناحية أخرى، تشير التقارير السنوية لشبكة حماية الطفولة في الأعوام واعمال تخريب الممتلكات خلال عام 2015. من ناحية أخرى، تشيل الاعتداء الجنسي أو الإهمال وسوء المعاملة قد بلغ 1010 طفل 572 منهم ذكور و 438 إناث. من ناحية أخرى، هنالك ازدياد في ما للاقانون غير مطبق على قانون حماية الاحداث، لا تزال منظومة عدالة الأحداث بحاجة إلى تطوير ومأسسة، ولا يزال القانون غير مطبق على الوجه الأكمل.
- الحق في المشاركة: لا يتم إشراك الاطفال بصورة منهجية في خطط واستراتيجيات المؤسسات الحكومية الخاصة بالطفل، بالرغم من وجود مبادرات لمشاركة الاطفال من قبل بعض المؤسسات غير الحكومية، والتي بدأت تنعكس على بعض الجهات

²⁹ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفــل الفلسطيني، آب 2013، صفحة 36.

³⁰ يونيسف ووزارة التخطيط والتتمية، تحليل وضع الأطفال الفلسطينين في دولة فلسطين 2013، 2013، صفحة 56.

³¹ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع حقوق الطفــل الفلسطيني، أب 2013، صفحة 91.

³² دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأسرة الفلسطينية، 2010.

³³ تقرير حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل الدولية 2010، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بالتعاون مع مؤسسة انقاذ الطفل.

³⁴ المركز الفلسطيني لحقوق الانسان\ تقرير حول "الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون" في قطاع غزة خلال العام 2015، في الفترة ما بين 1 يناير حتى 31 ديسمبر.

مثل وزارة التربية ومحافظة الخليل وبيت لحم. كما لا يتم أخد آراء الاطفال ضحايا الاستغلال أو العنف الجنسي أو البدني أو نتيجة الإهمال من قبل القضاء، وذلك خلافاً مع المادة 12 في قانون الطفل الفلسطيني، والتي تنص على أن تتاح للطفل الفرصة للافصاح عن رأيه في الاجراءات القانونية.³⁵

3.4. القضايا والتحديات التي تواجه النساء

تشكل النساء ما نسبته 49.2% (2.34% (2.34 مليون أنثى) من عدد السكان في فلسطين والمقدر بحوالي 4.75 مليون فرد في نهاية عام 36.2015 وتتأثر النساء والفتيات بارتفاع نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني أكثر من الرجال، حيث كانت معدلات فقدان الأمن الغذائي أعلى في أوساط الأسر التي ترأسها نساء مقارنة بالأسر التي يرأسها ذكور في العام 2012. هذا وتعاني النساء من مشاكل صحية تتمثل بارتفاع معدلات اصابتهم ببعض الأمراض غير المعدية المزمنة ونسبة السرطان، وخاصة سرطان الثدي، وارتفاع في نسبة زيادة الوزن. أما من حيث مشاركتها السياسية، فما زالت ضعيفة، لا سيما في مؤسسات العدالة ومراكز صنع القرار والمجالس المحلية.

أبرزت الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة للأعوام 2017-³⁷ وبناء على ورشات تشاورية مع جميع الأطراف الفاعلة في تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة والتي يجب ان تتصدى لها الاستراتيجيات القطاعية، ومن أهم هذه القضايا ذات الأولية:

في مجال الاقتصاد، لا تراعي التشريعات والقوانين المتعلقة بالاقتصاد والمالية، والعمل، ومنظومة التعليم والتدريب المهني والتقني قضايا النوع الاجتماعي، كما أن هنالك محدودية لوصول النساء إلى مصادر التمويل والمعرفة المناسبة لإقامة وتطوير مشاريع صغيرة بشكل عام وفي المجال الزراعي بشكل خاص. هذا وتواجه النساء الرياديات معيقات مختلفة في تسويق منتجاتها بأسعار عادلة. ويعتبر أداء الجمعيات التعاونية الزراعية بشكل عام والنسوية بشكل خاص ضعيفاً، مما يعكس ضعفاً في مساهمتها في تشغيل النساء والرجال وضعف العائد المادي الذي يعود على الأعضاء نتيجة مشاركتهم في الجمعية.

في المجال الاجتماعي، بعض المؤشرات الرئيسية تشير إلى مخاطر وتأثيرات سلبية على صحة المرأة. فعلى سبيل المثال، تستمر ظاهرة تزويج الفتيات اللواتي لم يتممن 18 عاماً، حيث أشارت بيانات المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014 أن نسبة النساء في الفئة العمرية 15-19 المتزوجات هي 9.3% في فلسطين بواقع ما يقارب 13% في قطاع غزة وحوالي 7% في الضفة الغربية. كما أن نسبة النساء في الفئة العمرية 20-49 عاما اللواتي تزوجن للمرة الأولى قبل بلوغ سن 18 عاما هي 24% في فلسطين بواقع حوالي 21% في الضفة الغربية و 28% في قطاع غزة. كما أن 19.3 من النساء تزوجن قبل سن 18 عاما في العام 2014، بينما حوالي 12% في الضفة الغربية و 398% في قطاع غزة. كما أن 19.3 من النساء بأمراض السرطان 52.5% من إجمالي حالات السرطان المبلغ عنها في العام 2015، ويحتل سرطان الثدي المرتبة الأولى بين أنواع السرطان الذي يصيب الإناث، حيث بلغت نسبته 24% من مجموع حالات السرطان الموثقة لنفس العام. 40 هذا وترتفع معدلات إصابة النساء ببعض الأمراض غير المعدية والمزمنة، حيث من مجموع حالات المسجلة للإناث بمرض السكري في العام 2015 إلى 206.1 لكل 100,000 من السكان الذكور، علماً بأن النساء في عمر 51-60 أكثر اصابة بمرض السكري بنسبة 25% بالمقارنة بمرض السكري بنسبة 25% بالمقارنة المارة الكل 100,000 من السكان الأكور، علماً بأن النساء في عمر 51-60 أكثر اصابة بمرض السكري بنسبة 25% بالمقارنة 1960 لكل 100,000 من السكان الأكور، علماً بأن النساء في عمر 51-60 أكثر اصابة بمرض السكري بنسبة 25% بالمقارنة المارة بمرض السكري بنسبة 25% بالمقارنة بمرض السكان الأكور، علماً بأن النساء في عمر 51-60 أكثر اصابة بمرض السكري بنسبة 25% بالمقارنة المارة بمرض السكان الأكور، علماً بأن النساء في عمر 51-60 أكثر اصابة بمرض السكري بنسبة 25% بالمقارنة المارك ا

³⁵ مجلس القضاء الاعلى.

³⁶ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ياناً صحفياً بمناسبة يوم المرأة العالمي: أوضاع المرأة الفلسطينية، 2016/03/08.

³⁷ دولة فلسطين، وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسيين وتمكين المرأة (2017–2022)، مسودة أولى، تشرين الأول 2016.

³⁸ورقة حقائق حول الزواج المبكر في فلسطين ، وزارة النتمية الاجتماعية.

³⁹ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2014، النتائج الرئيسية، شباط 2015، صفحة 16.

⁴⁰ وزارة الصحة، التقرير الصحى السنوي 2015، صفحة 88.

ب16% من الرجال. 41 كما ترتفع نسبة الولادات القيصرية، حيث تصل في فلسطين إلى 23%، (الضفة الغربية 25.2%)، وبذلك نتخطى ما توصى به منظمة الصحة العالمية. 42

كما أن هنالك ضعفاً في اقبال النساء على خدمات الرعاية لما بعد الولادة ومحدودية وصولهن إلى الخدمات الصحية، لا سيما فيما يتعلق ببعض جوانب الصحة الإنجابية والإعاقة ولفئات معينة من النساء، مثل كبيرات السن وغير المتزوجات وغير الحوامل والنساء اللواتي يسكن في مناطق (ج). هذا ولا تزال المرأة تتعرض لجميع أشكال العنف داخل الاسرة، بالإضافة إلى مواجهة المرأة المقدسية والمرأة الاسيرة عنف الاحتلال. وفي التعليم، هنالك صعوبة وصول الإناث إلى التعليم الأساسي والعالي والمهني بفاعلية، تتمثل اقبال الفتيات على تخصصات تعزز الصورة النمطية وادوار النوع الاجتماعي السائدة في المجتمع، فمحتوى المناهج لا زال يُنمط بأدوار النوع الاجتماعي وتوجهات المعلمين والمعلمات تعزز الثقافة السائدة لصورة ودور كل من الفتاة/ المرأة والفتي/الرجل في المجتمع.

في مجال البنية التحتية، تعتبر الطرق والشوارع وقطاع الاسكان والمرافق العامة غير مواءمة للنساء ذوات الاعاقة، وخصوصية النساء الحوامل والأمهات مع اطفال صغار، فالتصاميم الهندسية للمباني لا تراعي قضايا النوع الاجتماعي بشكل عام. هذا ولا يتوفر مسكن صحي ملائم للشرائح الضعيفة والمهمشة، كما أن هنالك تمايز بين التجمعات السكنية من حيث الوصول والتكلفة والنوعية للمياه المخصصة لاستخدامات المنزل والتي تؤثر على النساء بشكل مباشر.

وفي مجال الحكم والعدل، فإن التشريعات الحالية تعيق وصول الرجال والنساء الى العدالة، وخاصة عدم تعديل او إقرار القوانين التالية، قانون الطب الشرعي، قانون العقوبات، قانون حماية الاسرة من العنف، قانون المساعدة القانونية، قانون الجرائم الالكترونية، قانون الأحوال الشخصية، قانون قوى الامن، قانون الرسوم، قانون العقوبات، قانون الخدمة العسكري والمدني، قانون الاحوال الشخصية، قانون العقوبات والاجراءات الجزائية، قانون الشرطة (مراجعة وتعديل القوانين). أضف إلى ذلك، فإن الجوانب الإجرائية في مؤسسات العدالة تعيق الوصول للعدالة النظامية والشرعية وما زالت خدمات القضاء الشرعي غير قادرة على انفاذ حقوق المرأة في الميراث، الاطار القانوني والمؤسساتي في الحكم المحلي لا يراعي قضايا النوع الاجتماعي. أما على مستوى الثقافة المجتمعية، لا تزال غير داعمة لقضايا وحقوق النساء، وهنالك ضعف لثقة الاحزاب السياسية بترشيح النساء الى الهيئات المحلية. وفي المؤسسات الأمنية، لا يعطي صناع القرار أهمية لإدماج النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في قطاع الأمن، بالإضافة إلى عدم مواءمة البنية التحتية في المؤسسات الأمنية، مثل غرف المنامة وغرف التوقيف ومراكز الإصلاح، لاحتياجات النساء. وأخيراً، فإن وعي النساء بخدمات الأمن محدود جداً.

4.4. القضايا والتحديات التي تواجه كبيرات وكبار السن

لا يزال مجتمعنا الفلسطيني مجتمعاً فتياً يشكل كبار السن فيه نسبة قليلة من عدد السكان، حيث وصلت نسبة كبار السن (60 عاماً فأكثر) 4.5% (بواقع 5% في الضفة الغربية و 3.8% في قطاع غزة) من مجمل السكان في منتصف العام 2016. ومن المتوقع أن تبقى هذه النسبة منخفضة وفي ثبات خلال سنوات العقد الحالي، بحيث لن تتجاوز النسبة الحالية، في حين قد ترتفع بعد عام 470,000 حيث من المقدر أن يتضاعف عدد المسنين والمسنات (60 فما فوق) من ما يقارب 215,000 في 2015 الى 470,000 في الفترة ذاتها من 4.5% إلى 6.8%، مع كل ما يترتب على هذا الوضع الجديد من تبعات من ناحية الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. هذا وترتفع نسبة المسنات مقابل المسنين، حيث

⁴¹ معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناء روابط: نحو إستراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات، أيار 2013

⁴² وزارة الصحة الفلسطينية، الدكتور جواد البيطار، مدير مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، مؤشرات عن صحة المرأة فلسطين، 2015، مادة عرض، الأربعاء 10 آب 2016.

⁴³دولة فلسطين، وزارة شؤون المرأة، الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسيين وتمكين المرأة (2017–2022)، مسودة أولى، تشرين الأول 2016، صفحة 18–20.

⁴⁴ مكتب رئيس الوزراء، اللجنة الوطنية للسكان وصندوق الامم المتحدة للسكان، النمو السكاني في فلسطين و أثره على القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية، 2016

وصلت هذه الأخيرة إلى 4.1% في العام 2016، مقابل 5% للإناث، بنسبة جنس مقدارها 84.8 ذكر لكل 100 أنثى. كما أن حوالي نصف الإناث المسنات أرامل، مقارنة ب9% بين كبار السن الذكور، حيث هناك 90% من الذكور المسنين المتزوجون، مقابل 42.5% من الإناث المسنات المتزوجات. ترتفع معدلات الأمية في صفوف كبار السن، ووصلت إلى 29%، الذين يمثلون 65% من الأميين البالغيين (15 عاماً فأكثر) في المجتمع الفلسطيني ككل. من ناحية أخرى، أظهرت بيانات مسح القوى العاملة الربع الثاني 2016 إلى أن أسرة من بين كل ست أسر في فلسطين يرأسها مسن (17% من الأسر في فلسطين بواقع 18.0% في الضفة الغربية و 15.0% في قطاع غزة)، ويكون عادة متوسط حجم الأسرة صغير نسبياً، يصل إلى 3.2 فرداً. 45

أظهرت دراسة تحليل أوضاع حقوق كبار السن واحتياجاتهم في فلسطين عام 462015، كأساس لولوج عملية التخطيط الاستراتيجي لقطاع كبار السن للأعوام 2016-472020، أن الوضع الحالي لكبار السن في فلسطين يتعارض مع القيم الحقوقية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان. كما تدنت مرتبة فلسطين في التصنيف الدولي لمعيار العمر العالمي⁴⁸، الذي اعدته الهيئة الدولية لرعاية كبار السن في ايلول 2015، حيث جاءت في المرتبة 93 من 96 دولة. ويعاني كبار وكبيرات السن من القضايا التالية:

- الفقر: تعاني 26% من الأسر الفلسطينية من الفقر (38.8% في غزة مقابل 17.8% في الضفة)، كما أن 13% من الاسر تعاني من الفقر المدقع وهي ايضا في غزة نقترب من ثلاثة اضعاف الضفة. ⁴⁹ تصل نسبة كبار السن الذين كانوا يعيشون في أسر فقيرة في عام 2011 إلى 22% (35.5% في قطاع غزة و16.5% في الضفة الغربية). هذا وتكون نسبة الفقر اعلى بقليل لدى ارباب الاسر الذين يزيد عمرهم عن 60 عاما في حالتي الفقر (27%) والفقر المدقع (16%). هذا ولا يوجد برامج اقتصادية تدعمهم وتحميهم عاماً بأنهم مشاركون في سوق العمل.
- المشاكل الصحية: هنالك انتشار عالي للأمراض المزمنة بين كبار السن، مقارنة بمعدل انتشارها بين كافة الأعمار، إذ أظهرت إحصائيات عام 2010 بأن 71% من كبار السن يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل. هذا وقد صلت نسبة من لديهم ضغط الدم المرتفع إلى 43.2% من إجمالي كبار السن، مقارنة ب 7.7% بين من هم 18 عاماً فأكثر. وكانت نسبة المصابون بالسكري 30.2% مقارنة بـ 5.9% بين من هم 18 عاماً فأكثر، بينما بلغت نسبة أمراض القلب الوعائية إلى 15.2% بين كبار السن مقارنة بـ 2.4% بين من هم 18 عاماً فأكثر. ويعاني كبار السن بشكل أكبر من عدة أمراض مزمنة، حيث بلغت نسبة من ابلغوا انهم يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل في الفئة العمرية +60 سنة 70.7% من بين مجموع الحالات، وهي نسبة أكبر بين الإناث حيث بلغت 375% بينما بلغت نسبة 64.6% بين الذكور. ومن الجدير بالذكر أن الإمراض المزمنة هي السبب الرئيسي لوفيات كبار السن، حيث سجلت الضفة الغربية في 2014، 959 حالة وفاة ناتجة عن مضاعفات مرض السكري كان منها 503 وفاة في لأفراد أعمارهم فوق الستين.
- انخفاض نسبة المشاركة في قوة العمل والاعتماد بشكل أساس على العائلة وارتفاع نسبة الفقر بين الأسر التي يرأسها كبار السن. وتأتي بيوت الرعاية الايوائية والأندية النهارية في المقام الثاني لاحتضان من لا ماوى ولا معيل لهم رغم قلة عددها وتدني طاقتها الاستيعابية وضعف بنيتها التحتية.

⁴⁵ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للمسنين، 1/10/20160.

⁴⁶ مؤسسة هيلب أبح انترناشينال، تحليل لأوضاع حقوق كبار السن واحتياجاتهم في فلسطين، مسودة نهائية، اللغة العربية، تشرين أول 2015.

⁴⁷ وزارة النتمية الاجتماعية، الخطة الاستراتيجية لقطاع كبار السن في فلسطين 2016-2020.

⁴⁸ معيار العمر العالمي يقيم العوامل التي تحدد درجة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه كبار السن في العالم. كافة البيانات الرقمية الواردة بهذا الخصوص هي من نشرة الهيئة الدولية لرعاية كبار السن تقرير 7 الصادر في ايلول 2015.

⁴⁹ مسح انفاق واستهلاك الاسر في 2011- الاحصاء الفلسطيني.

- انتشار مظاهر العنف نحو كبار وكبيرات السن، لا سيما في قطاع غزة، بسبب الظروف السياسية والامنية والاقتصادية السائدة والحروب الاسرائيلية المتواصلة. في العام 2011، تعرض كبار السن إلى الاهمال الصحي (17%، بواقع 18.3% اناث، 5.5% ذكور)، تليها العنف نفسى (11.4%، بواقع 13.2% اناث، 9.3% ذكور).
 - ضعف مواءمة البنية التحتية في السكن الاحتياجات كبيرات وكبار السن.

وتعزى الأسباب التالية إلى تردي الوضع الصحي والاجتماعي والاقتصادي لكبيرات وكبار السن في فلسطين:

المنظومة التشريعية والسياسات الفلسطينية لا تراعي احتياجات وحقوق كبار السن، فبعض القوانين ناقصة والبعض الآخر غير مقر. فعلى سبيل المثال، لم يول قانون الصحة العامة رقم 20 لسنة 2004 اعتبارات مباشرة لهم بأي من بنوده، كما لا يحتوي نظام التأمين الصحي الحكومي على الكثير بشأنهم، ولم يحدد قانون سن التقاعد في القطاع الخاص. بالرغم من توفر مسودة مشروع لقانون كبار السن، والذي أعدته وزارة التتمية الاجتماعية عام 2012، بالتعاون مع الشركاء في اللجنة الوطنية العليا لرعاية كبار السن، فإنه لم يقر حتى الآن بسبب تعطل المجلس التشريعي. كما لا يوجد توجه سياساتي رسمي او برنامجي رسمي أو سياسات وطنية تدعم مشاركة كبار السن وتضمن حقوقهم المختلفة، عدا عن المعاشات التقاعدية التي يتلقاها نسبة قايلة منهم فقط، ضمن قانون التقاعد العام والمرتبط بالمعاشات التقاعدية في القطاع العام المدني والعسكري. أضف إلى ذلك، لا توجد سياسات حول تمويل مشاريع مدرة للدخل لكبار السن، أو سياسات تدعو إلى استمرار مشاركة كبار السن في قوة العمل، بالرغم من توجه كبار السن إلى العمل للحصول على دخل وتحسين وضعهم الاقتصادي، أو لشعورهم بالقدرة على المشاركة والعطاء وتحقيق الذات والاستمرار في العمل المنتج والتنمية.

لا تتوفر اية سياسات تشجع على بقاء تواجد كبار السن ضمن منازلهم عوضاً عن إدخالهم إلى دور المسنين، باستثناء ذكرها في مسودة قانون كبار السن. كما لا تتوفر سياسات تشجع كبار السن على التنقل خارج منازلهم مثل تخفيض أجور المواصلات، طرق سليمة مواءمة، مراحيض عامة مواءمة، سيارات أو مركبات مخصصة لكبار السن، برامج ترفيهية واجتماعية خاصة بالمسنين، مبان حكومية يسهل الوصول والدخول إليها...الخ.⁵¹

- لجراءات عمل وبرامج الأطراف الفاعلة في مجال التنمية الاجتماعية والجامعات لا تعكس احتياجات وحقوق كبار السن. بالرغم من توفر العديد من الخدمات والبرامج والتدخلات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لتعزيز الوضع الصحي والاجتماعي للأسرة، ويتضمن ذلك الأفراد كبار السن، لا تعكس سياسات وإجراءات عمل العديد من هذه الأطراف احتياجات وحقوق كبار السن بشكل خاص، حيث يتم تضمنيهم كجزء من الخدمات المقدمة للأسرة بشكل عام. فعلى سبيل المثال، تطبق وزارة الصحة والمؤسسات الأهلية والأونروا برامج الأمراض المزمنة والتي تستهدف كافة الأعمار، ومن ضمنها كبار السن، لكن عدا عن هذا تفتقر هذه المؤسسات إلى توجهات سياساتية وإجراءات عمل تعنى بكبار السن بشكل خاص. أضف إلى ذلك، لا يتوفر برامج علاجية أو وقائية في عيادات وزارة الصحة، كالتوعية والتثقيف والرعاية وغيرها، تستهدف كبار السن بشكل محدد، كما لا تقدم للنساء في مراحل العمر المتقدمة (سن اليأس وبعده) رعاية وفحوصات خاصة كهشاشة العظام مثلا والتغذية...الخ. هذا وتفتقر دائرة صحة المجتمع في وزارة الصحة إلى برامج متخصصة بكبار السن وموجهة لهم بشكل خاص.
- التخصصات الأكاديمية المتوفرة لا تراعي مجالات الشيخوخة: على صعيد المؤسسات الأكاديمية والجامعات، لا يوجد تخصص لطب الشيخوخة في مناهج كليات الطب، ولا يوجد حتى أطباء متخصصون في طب الشيخوخة. كما تفتقر برامج التأمين

⁵⁰ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011.

¹⁵ مؤسسة هيلب أيج انتزيناشينال، تحليل لأوضاع حقوق كبار السن واحتياجاتهم في فلسطين، مسودة نهائية، اللغة العربية، تشرين أول 2015، صفحة 50-57.

الصحي الحكومية والتي تغطي الأمراض العقاية المزمنة، مثل داء الزهايمر والخرف، إلى أخصائيين في الطب النفسي المؤهلين في طب الشيخوخة.

- شح في المعارف والدراسات التي تعنى بوضع والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكبار وكبيرات السن: عدم توفر دراسات متخصصة بالسلوكيات الصحية وانماط المعيشة من مثل السلوك الغذائي او ممارسة الرياضة والنشاط البدني وغيرها سوى احصائية المدخنين من كبار وكبيرات السن. كما أن هنالك افتقار لدراسات تستهدف احتياجات الصحة النفسية لكبيرات وكبار السن باستثناء بعض الدراسات القليلة التي تمت في غزة. 52 أضف إلى ذلك، هنالك شح في البرامج التي تشجع العمل التطوعي مع هذه الفئة بشكل مؤسسي.
- قلة المراكز والمؤسسات التأهيلية والإيوائية للمسنين وضعف بنيها التحتية والتي لا تتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة، وتمركزها في المدن بشكل أساسي مستثية الريف والمخيمات والمناطق البعيدة والمهمشة، بالإضافة إلى ضعف بنيتها التجتية.

5.4. القضايا والتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة

بالاستناد إلى المسح الوطني للأفراد ذوي الإعاقة لعام 2011، فقد حدد الأشخاص ذوي الإعاقة "بالأشخاص الذين يعانون من إعاقات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو دهنية أو حسية، والتي من خلال تفاعلها مع المعيقات والبيئات المختلفة، قد تحد من مشاركتهم الفاعلة والكاملة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. وفقاً للتعريف الموسع، والذي يعرف "الفرد نو الإعاقة على أنه الفرد الذي يعاني من بعض الصعوبة، أو صعوبة كبيرة، أولاً يستطيع مطلقا"، والذي استخدم في مسوح الأسرة والتعداد العام للسكان والمنشآت يعاني من بعض الصعوبة، أو صعوبة كبيرة، أولاً يستطيع مطلقا"، والذي استخدم في مسوح الأسرة والتعداد العام السكان والمنشآت عادي 2007 ، تم تقدير نسبة انتشار الإعاقة في الأراضي الفلسطينية لعام 2011 بحوالي 7%، بنفس النسبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فإن غزة. قأن أطلى نسبة إعاقة في محافظة جنين وأدناها في محافظة القدس، على مستوى الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فإن أعلى نسبة كانت في محافظة غزة (2.5%)، وأدناها في محافظة خانيونس (2.2%).

ونلخص فيما يلى أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الأفراد ذوي الإعاقة:

تتدنى مشاركة وانخراط الأطفال والشباب ذوي وذوات الإعاقة في التعليم المبكر والأساسي والثانوي والعالي، إذ تبلغ نسبة الملتحقين حالياً بالتعليم 5.9%، وهي نسبة قليلة. في العام 2015/2014، التحق 7552 طالباً في المدارس الحكومية (3998 ذكور و 3554 إناث)، بنسب أعلى للطلاب ذوي إضرابات نطق (2221)، ومن ثم الطلاب ذوي الإعاقة البصرية الجزئية (1889)، ويليها الأفراد ذوي الإعاقة (1611)، والسمعية الجزئية (1107)، والتحق فقط 505 طالباً ممن لديهم اعاقة عقلية، و 110 ممن لديهم إعاقة بصرية كلية. فمن الملاحظ أن 35% من الأطفال ذوي الاعاقة بسن الالتحاق في التعليم لم يحصلوا على التعليم 56، و 38% من الأفراد ذوي وذوات الإعاقة 15 عاماً فأكثر لم يلتحقوا في التعليم (5% في الضفة، 2% في غزة)، كما أن 8% من الذين التحقوا في التعليم تسربوا منه (0.37% في الضفة، و50% في غزة)، و51% في غزة)، و53% هم أميون (52% في الضفة و55% في غزة)، و51% وغزة)، و53% هم أميون (52% في الضفة و55% في غزة)، و1.27% و110% و1

⁵² كالسابق.

⁵³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح الأفراد ذوي إعاقة، تقرير النتائج الرئيسية، 2011، صفحة 2-25.

⁵⁴ وزارة التربية والتعليم العالي،الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2014–2015، حزيران 2015، صفحة 61.

⁵⁵ دولة فلسطين، وزارة المرأة، الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة (2017–2022)، مسودة أولى غير نهائية، اكتوبر 2016، م. ة. ة. 18

⁵⁶ السلطة الوطنية الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح الأفراد ذوي إعاقة، تقرير النتائج الرئيسية، 2011، صفحة 22.

لمعرفة القراءة والكتابة في فلسطين والذي بلغ 96% في العام 572012. من ناحية أخرى، فقط 23% التحق بالتعليم وتخرج (22% في الضفة و 25% في غزة). 58

أظهرت دراسة جامعة بيرزيت عام 2011 على الرغم من أن 97.2% من المبحوثين ذوي وذوات الإعاقة يعتقدون بأن من حقهم الحصول على التعليم، فيان 18.5% منهم لم يحظوا قط بغرصة للتعليم، وظهور فروقات جغرافية ما بين الضفة وغزة، (22.5% من المستطلعة آراؤهم في غزة يشيرون بأنهم لم يحظوا قط بغرصة للتعليم، بالمقارنة مع 15.5% في الضفة الغربية)، وفروقات بين الجنسين، إذ أن الفتيات هن الأكثر عرضه لعدم الالتحاقن بالمدرسة (أشارت 29% من الفتيات، مقارنة مع 19% من الفتيات، مقارنة مع 19% من الفتيان، بعدم حصولهن أبداً على هذه الفرصة). بالإضافة إلى ذلك، حوالي 20% فقط من المبحوثين كانوا ملتحقين في المدارس الثانوية، وفقط 6% ملتحقين في الجامعات. 50 من الجدير بالذكر هنا بأن هنالك افتقار لمعلومات شاملة لدى وزارة التربية والتعليم العالي أو جهاز الإحصاء المركزي حول عدد الطلبة ذوي وذوات الإعاقة الملتحقين في التعليم العالي، وتوزيعهم حسب نوع الإعاقة والجنس، واحتياجاتهم الأكاديمية، والمشاكل التي يواجهونها في مسيرة تعلمهم ومدى مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية في الجامعات والكليات، مما يحد من عملية صنع سياسات عامة للتعليم العالي مبنية على معارف وتحليلات شاملة للطلبة ذوي وذوات الإعاقة في التعليم إلى الأسباب معارف وتحليلات شاملة للطلبة ذوي وذوات الإعاقة في التعليم إلى الأسباب التالية:

1) السياسات والإجراءات الحالية في الجامعات لا تشجع التحاق الطلبة نوي ونوات الإعاقة، حيث لا يوجد حالياً أية إجراءات خاصة تشجيعية أو امتيازات بالمنح والقروض والمساعدات الطلابية مقرة ومنفذة لهم، ويتم التعامل معهم بالتساوي مع الطلبة الآخرين. كما لا نتضمن القرارات الوزارية المقرة في وزارة التربية والتعليم العالي ولمجموعة من الجامعة أية اجراءات موثقة أو معمول بها لتيسير قبول الطلبة ذوي وذوات الإعاقة في التعليم العالي، كرفع معدل علامات شهادة الثانوية، على سبيل المثال، علماً بأن وزارة التربية والتعليم العالي تقوم بتيسير قبول الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعات، كل حالة على حدا، وحسب الحالات التي تردهم، وبناء على التفاوض مع مؤسسات التعليم العالي، وذلك لضمان عدم وجود تمبيز أو انتهاك لحقهم في الالتحاق في التعليم العالي. أضف إلى ذلك، لا يوجد أية إجراءات أو برامج خاصة بتوفير أجهزة تساعدهم في العملية التعليمية، معظم الطلاب ذوي وذوات الإعاقة الملتحقين/ات في الجامعات يقومون بتوفير أجهزتهم الخاصة (حواسيب خاصة، أجهزة تسجيل، الطلاب ذوي وذوات الإعاقة الملتحقين/ات في الجامعات يقومون تتعلق بالترتيبات التيسيرية المعقولة وملاءمة المناهج الدراسية والأدوات التعليمية وتوفير مساعدين في الامتحانات والبحث أو الحركة داخل الجامعة والتنقل أو السكن، الخ.

2) البيئة التعليمية غير ملاءمة لاستخدام الطلاب نوي الإعاقة، من مراحيض وممرات ومداخل ومناهج مناسبة وأدوات وأجهزة تعليمية لازمة. فعلى سبيل المثال، تشير احصائيات وزارة التربية والتعليم العالي للعام الدارسي 2015/2014 بأن 55% من المدارس الحكومية والخاصة والتابعة لوكالة الغوث في الضفة الغربية وقطاع غزة توفر ممرات أو مداخل و 56% توفر مراحيض للطلاب ذوي وذوات الإعاقة، ومن الملاحظ أن مدارس قطاع غزة المختلفة توفر هذه الملاءمات بنسب أعلى من المدارس في الضفة الغربية. 62 وتبرز أهمية هذه الملاءمات لتمكين الطلاب ذوي الإعاقة من الالتحاق في التعليم، لا سيما للإناث، عندما

⁵⁷ دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والعمر 1995، 1997-2010-2000، http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education-1994-2012-11A1.htm

⁵⁸ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح الأفراد ذوي إعاقة، تقرير النتائج الرئيسية، 2011، صفحة 81.

⁵⁹ مؤسسة دياكونيا/ناد، برنامج التأهيل، دراسة على أساس أدلة بحثية: وصول الأشخاص ذري الإعاقة إلى التعليم الرسمي، 20 كانون الثاني 2011، صفحة 23.

⁶⁰ مؤسسة قادر للتتمية المجتمعية، السياسات والتشريعات الناظمة للتعليم العالي والتحاق الشباب ذوي الإعاقة: إضاءات في أفضل الممارسات العالمية وتحليل الواقع السياساتي والتشريعي الفلسطيني واستجابته لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، 5 أب 2014.

⁶¹ مؤسسة قادر للتتمية المجتمعية، السياسات والتشريعات الناظمة للتعليم العالي والتحاق الشباب ذوي الإعاقة: إضاءات في أفضل الممارسات العالمية وتحليل الواقع السياساتي والتشريعي الفلسطيني واستجابته لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، 5 أب 2014.

⁶² وزارة التربية والتعليم العالى،الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2014-2015، حزيران 2015، صفحة 58.

نلاحظ أن ما يزيد عن خمس الأفراد ذوي الإعاقة (22%) بقليل تركوا التعليم بسبب المعوقات البيئية والمادية، (23% في الضفة الغربية و4.19 % في قطاع غزة، و7.21 %بين الذكور مقابل 9.22 %بين الإناث). وقد يعود ارتفاع نسبة ترك الإناث لمقاعد التعليم مقارنة بالذكور عند وجود معوقات مادية وبيئية له علاقة بتدني دافعية الأهل وعدم تشجيع بناتهم في حال وجود عوائق.

2) نقص الكوادر المؤهلة القادرة على التعامل مع متطلبات تعليم الاشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

3) صعوبة وصول الطلاب ذوي الإعاقة إلى المدارس والجامعات، نتيجة بعد مكان إقامتهم وعدم توفر مواصلات مناسبة، حيث 61% من الأطفال ذوي وذوات الإعاقة من عمر 10-17 عاماً لا يستخدمون المواصلات العامة بسبب المعوقات البيئية والمادية. ويعتبر الأطفال ذوو وذوات الإعاقة الحركية هم الأكثر احتياجاً لمواءمة في المواصلات لاستكمال تعليمهم (50%)، تليها إعاقات التذكر والتركيز (25%) والإعاقات البصرية (24.5%) ومن شم السمعية (15.2%) واعاقة التواصل تليها إعاقات السائقين السلبية تجاه الأفراد ذوي وذوات الإعاقة، وارتفاع التكاليف المالية تحد من حركتهم/ن بشكل عام، وتتأثر الفتيات والنساء بشكل خاص من جميع هذه العوامل.

4) التوجهات المجتمعية السلبية، حيث يرفض العديد من الأهالي إرسال أبنائهم ذوي الإعاقة إلى المدارس، لا سيما للإناث ذوات الإعاقة. كما تلعب إدارة المدرسة عاملاً رئيسيا في تشجيع أو الحد من التحاقهم/ن. فعلى سبيل المثال، أعرب 20% من المبحوثين في الدراسة التي أعدها مركز دراسات التتمية في جامعة بيرزيت عام 2011 بأن إدارة المدرسة قد رفضت التحاقهم بالمدرسة، ولا سيما للأطفال ذوي صعوبات التعلم والتواصل والسمع.

5) الوضع الاقتصادي للعائلة يحد من إمكانية التحاق الشباب ذوي وذوات الإعاقة في التعليم العالي، ويلعب أيضاً عاملاً يؤثر في إمكانية التحاق الأطفال في التعليم الأساسي والثانوي، لا سيما حين يتطلب ذلك تكاليف لمواءمة المناهج والأدوات التعليمية الخاصة بالاطفال وتكاليف المواصلات، مما يمنع الفقراء والعائلات ذوي الدخل المحدود من تسجيل أبناءهم وبناتهم في المدارس والجامعات والكليات.

6) التشريعات الفلسطينية لا تدعم ولا تعزز التحاق الأشخاص نوي الإعاقة في التعليم العالي بشكل فاعل. حيث لا يتم تفعيل وتطبيق أحكام القانون رقم (4) لسنة 1999 بشأن حقوق المعوقين وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم(40) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين، أضف إلى افتقاره إلى عنصر الالزام. من ناحية أخرى، يخلو قانون رقم (11) لسنة 1998م بشأن التعليم العالي النافذ من أي اشارة الى حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم العالي، أو نصوص ملزمة لتوظيف كوادر تعليمية لديها القدرة على التعليم والتعامل مع الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة أو اعتماد مناهج تعليمية تناسب احتياجاتهم/ن. كما هنالك افتقار لتعليمات أو أنظمة أو قرارات تلزم مؤسسات التعليم العالي بتوفير الأدوات المساعدة للملتحقين/ات في مؤسسات التعليم العالي. كما تخلو التشريعات الفلسطينية من وجوب ملائمة وسائل نقل ومواصلات خاصة لنقل الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة من وإلى مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى عدم تفعيل المواد القانونية التي تلزم القطاع العام والخاص بتشغيل الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة.

• تتدنى مشاركة وانخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، حيث 87% من الأفراد ذوي وذوات الإعاقة فوق سن 15 عاماً لا يعملون ولا يبحثون عن عمل (86% في الضفة و 91% في غزة)، أي أنهم غير مشاركين بتاتاً في سوق العمل، بينما لا تتعدى نسبة الأفراد ذوي وذوات الإعاقة العاملين 8%، ونسبة البطالة لا تتعدى 4% (متعطلون لا يبحثون عن عمل ومتعطلون يبحثون عن عمل). 64 ويعزى ذلك إلى صعوبة الوصول إلى أماكن العمل وضعف مواءمة أماكن العمل، 65، بالإضافة إلى ضعف

⁶³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح الأفراد ذوي إعاقة، تقرير النتائج الرئيسية، 2011، صفحة 59- 76.

⁶⁴ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة الشؤون الاجتماعية، مسح الأفراد ذوي إعاقة، تقرير النتائج الرئيسية، 2011، صفحة 81.

المهارات التقنية والأكاديمية، لا سيما في ظل ضعف فرصهم/ن في الإنخراط في برامج التأهيل والتعليم العالي والمهني الملائم لاحتياجاتهم/ن، وضعف نفعيل وتطبيق والرقابة على تشغيلهم/ن في القطاع الخاص.

- ضعف مشاركة الأفراد ذوي وذوات الإعاقة في الحياة الاجتماعية، إذ حوالي نصفهم/ن من عمر 10-17 سنة لا يشاركون/ن في مناسبات اجتماعية (افراح واحزان) واكثر من الثلث لا يزورون الاصدقاء والاهل في بيوتهم، ومعظم من عمرهم/ن 18 سنة فأكثر لا يذهبون مع الاهل والاصدقاء للاماكن الاجتماعية او زيارة الاصدقاء او المشاركة في المناسبات الاجتماعية مثل الافراح والأحزان (82.6%،56,4،82%)، وحوالي نصفهم/ن (18 سنة فاكثر) يواجهون/ن صعوبات في الوصول أثناء تأدية انشطة محددة خارج المنزل وذلك بسبب عدم موائمة الارصفة ، الشوارع، الاشارات الارشادية، الخدمات الترفيهية، ومواقف السيارات). 66
- ضعف القدرات المؤسساتية التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة: تعاني المؤسسات التي تعنى بالأشخاص ذوي/دوات الإعاقة من تحديات جمة، من أهمها قلة الكوادر وتخصصها في مجالات التأهيل والتربية الفكرية والتوجيه والارشاد المتخصص لمختلف أنواع الإعاقات. من جهة أخرى، لا تلائم الخدمات المقدمة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، من حيث تمركزها بشكل أساسي في المدن، ووجود فجوة في تغطية بعض الفئات العمرية من كبار السن، وبعض أنواع الإعاقة، وتفاوت القدرات الاستيعابية للمؤسسات، والافتقار إلى خدمات العلاج الصحي والتشخيصي والوقائي والطب التخصصي بشكل أكبر من قبل المؤسسات. أضف إلى ذلك، هنالك افتقار إلى خدمات تعليمية متخصصة لفئات عمرية معينة وللأفراد ذوي وذوات إعاقة التعلم وبشكل مجاني ويغطي كافة المناطق الجغرافية، بالإضافة إلى محدودية البرامج التمكينية، ولا سيما التي تستهدف النساء ذوات الاعاقة. 67
- محدودية المعارف والتحليلات السياساتية لصناع القرار عن واقع الأشخاص ذوي وذوات الإعاقة واحتياجات الإعاقات المختلفة. ما زالت قضية تحديد حجم الإعاقة في فلسطين وانتشارها وخصائصها غير متفق عليه بشكل كلي بين الباحثين والعاملين وصناع القرار المعنيين في هذا المجال.
- ضعف انسجام التشريعات والسياسات مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي وذوات الإعاقة: ويعزى ذلك إلى وجود ثغرات قانونية في قانون حقوق المعوقين الفلسطينيين رقم 4 للعام 1999، بالإضافة إلى تعارض قانوني بين نصوص بعض التشريعات الناظمة لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة والقوانين الأخرى مثل قانون الخدمة المدنية، وتقييد اللوائح التنفيذية الخاصة بالإعفاء الجمركي على الأشخاص ذوي وذوات الاعاقة الحركية فقط في حين جعله قانون حقوق المعوقين حقاً مطلقاً للجميع.

6.4. القضايا والتحديات التي تواجه الشابات والشباب

يعتبر المجتمع الفلسطيني فتياً حيث تمثل فئة الشباب والشابات فيه أعلى مستويات الهرم السكاني، مع الانخفاض الحالي في معدل الخصوبة، أصبح الشباب والشابات من عمر 15 إلى 29 عاماً يشكلون 30% من مجموع السكان وبناء على التقديرات السكانية، من المتوقع ارتفاع عددهم/ن من 1.5 مليون إلى 1.9 في عام 2030. وفي ظل التغيير في الهيكلية السكانية، أصبح العائد الديمغرافي يمثل فرصة من أجل تحقيق المكاسب الاقتصادية المرتبطة بانخفاض معدلات الإعالة وزيادة نسبة السكان في عمر الإنتاج.

⁶⁵ كالسابق، صفحة 26-27.

⁶⁶ كالسابق، صفحة 23.

⁶⁷ وزارة شؤون المرأة، مركز دراسات التتمية، بناء روابط: نحو إستراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات، 2013.

⁶⁸ المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، إطار التخطيط الاستراتيجي الوطني لقطاع الإعاقة في فلسطين، صفحة 15، 2012.

وللاستفادة من العائد الديموغرافي، يجب أن يملك السكان الأصغر سناً قدرة أفضل على الوصول إلى التعليم النوعي، والتغذية الكافية، والخدمات الصحية الجيدة، وفرص عمل منتجة والسياسات الداعمة للشباب.

فقي منتصف العام 2016، بلغت نسبة الشباب والشابات من عمر 15 إلى 29 عاماً 30% من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع 75% في الفئة العمرية (15-19) سنة و 63% في الفئة العمرية (20-29) سنة. 69 التحق بالتعليم في العام 2015 ما نسبته 36.9% من الشباب والشابات ضمن الفئة العمرية من(15-29) ، هذا وحصل 11.2% من الشباب الذكور مقارنة مع 14.3% من الإناث على الشهادات الجامعية. ⁷⁰ تعاني هذه الفئة من ارتفاع نسب البطالة في صفوفهم، والتي وصلت إلى 30% (25% ذكور و4.00% إناث) لنفس العام، وظهرت أعلى نسبة بطالة للفئات العمرية ما بين 18-22 عاماً (37.2%). ومن الجدير بالذكر بأن حوالي 28% من الشباب والشابات العاطلين/ات عن العمل كانوا قد أكملوا/ن 13 سنة على الأقل من التعليم، و 38% هم/ن خريجون/ات بشهادة دبلوم متوسط فأعلى.

وبالرغم من انخفاض نسبة الاصابة بالأمراض المعدية بين هذه الفئة، إلا أن هنالك ارتفاع في نسبة الامراض غير المعدية، كالأمراض العقلية، والسكري، وأمراض القلب والسرطان)، حيث يعاني 27.4% من مشاكل نفسية، وترتفع نسبة التدخين بينهم لتصل إلى 23.5% (40.9% ذكور و5.4% للإناث)⁷¹. هذا وقد كان أكثر من ربعهم/ن في العام 2011 عرضة للعنف بواقع 19.4% من الذكور مقابل 22.1% من الإناث⁷²، علماً بأن 18.4% من الشابات قد تعرضن إلى مضايقات وتحرش في العام 2015.

وفيما يتعلق بمشاركتهم/ن الاجتماعية والسياسية، فما زالت ضعيفة، وخصوصاً انخراطهم/ن في العمل الطوعي، والتغيير والحراك المجتمعي، والانتخابات في الهيئات المحلية ومختلف المؤسسات الأهلية والقاعدية والأحزاب السياسية، حيث نلاحظ مشاركة منخفضة للإناث في الأنشطة الرياضية وإدارة المؤسسات الرياضية مقارنة بالذكور. وفقا لبيانات 2013 التي وفرها المجلس الأعلى الفلسطيني للشباب والرياضة، يبلغ عدد الذكور الناشطين في النوادي والمراكز الرياضية تقريبا 10 أضعاف عدد الإناث. تنعكس الفجوة الإجتماعية الكبيرة هذه في طاقم العمل في النوادي والمراكز حيث عدد الذكور 10 أضعاف عدد الإناث الناشطين في إدارة هذه المؤسسات والأطر. كما تحتل النوادي الرياضية أعلى مستوى عضوية ذكور من أي مؤسسة مدنية حيث بلغ معدل عضوية الذكور (15 عضوية الإناث في النوادي الرياضية فهي قليلة، فقد أظهر مسح الشباب الفلسطيني لعام 2015، أن 6.3% فقط من الشباب ينتمون لأندية ومراكز رياضية وهذه النسبة أعلى للذكور بنسبة 10.6% مقارنة بالاناث بنسبة 10.6% كما أن مشاركة الإناث والذكور في الانشطة التطوعية قليلة، فالشباب الذكور اكثر مشاركة بالأعمال التطوعية مقارنة بالشابات اذ بلغت لدى الشباب الذكور 1.7%مقارنة بنحو 6% لدى الشابات. 75

من ناحية أخرى، يلاحظ ضعف البرامج الرياضية والثقافية الموجودة وملاءمتها لاحتياجات الشابات والشباب ذوي وذوات الإعاقة بشكل خاص، بسبب عدم توفر الاحتياجات المطلوبة في المرافق الحالية، وتمركز معظم الاندية والمرافق الرياضية والثقافية في المدن وتهميش القرى والمخيمات مما يصعب من الوصول الشباب لتلك المرافق، بالإضافة إلى عدم تواجد اماكن رياضية وثقافية تستهدف جميع افراد العائلة، ومن ضمنها الشابات. من ناحية أخرى، هنالك قلة المدربين المتخصصين في المجالات الرياضية والفنية والتركيز على رياضات دون الاخرى مثل كرة القدم وعدم توفر رياضات اخرى كافية. كما أن هنالك اهتماما رسميا محدودا بالرياضة النسوية، وعدم توفر أندية أو مرافق مختلفة لممارسة الأنشطة النسوية الرياضية وللأشخاص ذوي الإعاقة، وتأثير العادات والتقاليد ومعارضة

⁶⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بياناً صحفية عشية اليوم العالمي للشباب، 2016/08/12.

⁷⁰ مسح الشباب الفلسطيني لعام 2105، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط 2016.

^{.2016} الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح الشباب الفلسطيني 2015، النتائج الرئيسية، شباط 71

⁷² الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 2014/08/12 يمكن الاطلاع على المعلومات من خلال الرابط: http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1184&mid=3172&wversion=Staging

⁷³ الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح الشباب الفلسطيني 2015، النتائج الرئيسية، شباط 2016، صفحة 27.

⁷⁴ كالسابق.

⁷⁵ كالسابق.

العائلة والتي تحد من مشاركة المرأة والأفراد ذوي وذوات الإعاقة في الانشطة الرياضة، وعدم وعي المجتمع بأهمية الرياضة النسوية وللأفراد ذوى الإعاقة.⁷⁶

أظهرت استراتيجية قطاع الشباب الفلسطيني للأعوام 2017-2022 والتي أعدها المجلس الأعلى للشباب والرياضة،⁷⁷ بأن هذا الوضع يعزى إلى مجموعة من الأسباب من أهمها:

- دور محدود وسلبي للأحزاب السياسية في مجال المساهمة الايجابية في تعزيز الانتماء والهوية الفلسطينية لدى الشباب والشابات فضلاً عن ارتباط الانتخابات بالمصالح الشخصية والفئوية بشكل عام؛ مما أدى الى ضعف ثقة الشباب والشابات بالأحزاب السياسية وساهم سلباً في تدني مشاركتهم/ن السياسية، وبالتالي غياب فرص المشاركة في صنع القرار.
- عدم وجود رؤية موحدة بين القطاع الرسمي والاهلي والمؤسسات الشبابية فيما يتعلق بأولويات العمل الشابي والأهداف والتدخلات المقترحة لمعالجة مشكلات الشباب.
- ضعف انشطة التخطيط التشاركي مع فئات الشباب والشابات ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الأطراف من أصحاب العلاقة والشركاء الرئيسيين.
- اعتماد البرامج المنفذة لصالح أنشطة الشباب والشابات على المشاريع الممولة بشكل كامل من قبل جهات تمويل خارجية حيث
 لا يوجد موازنات مخصصة لدعم الانشطة الشبابية من الموازنة العامة.
 - محدودية التنسيق والتشاور وتتفيذ التدخلات المشتركة بين المؤسسات المجتمعية التي تعمل في القطاع الشبابي.
- اعتماد المنهاج التعليمي على التلقين، وعدم استناده إلى منهجيات التفكير الابداعي والمشاركة والحوار والتدريب الميداني للطلاب والطالبات أو تطوير اساليب التعليم الالكتروني.
 - ضعف المهارات والمعارف لدى الكوادر التعليمية.
 - السياسات الاقتصادية الوطنية غير مشجعة للشباب والشابات.
- الانقسام السياسي الفلسطيني وغياب المؤسسات القانونية وانتشار الفساد وغياب الرقابة والمسائلة، واقصاء الشباب والشابات والتعصب، يقلص من دورهم أن في الحفاظ على مستقبل الهوية الوطنية.
- عدم إقرار قانون رعاية الشباب الفلسطيني، بالرغم من توفر مسودة قانون رعاية الشباب ينص على توفير التأمين الصحي، فرص العمل، الحق في تشكيل برلمان شبابي، تخفيض الرسوم الجامعية، توزيع المنح بشكل عادل، والسماح للشباب والشابات بالمشاركة السياسية الفاعلة والحق في ممارسة السياسة وتشكيل الأحزاب، إلا أنه غير مقر وبحاجة إلى تعديلات، بالإضافة إلى عدم وضوح الآليات حول كيفية تطبيق بنود القانون على أرض الواقع وتحويله من الاطار النظري الى العملي.

7.4. القضايا والتحديات التي تواجه الجمعيات الخيرية

لعبت الجمعيات الخيرية ولا تزال دوراً وطنياً هاماً في عملية التنمية، إلا أنها تعانى من مجموعة من التحديات:

• القضايا ذات العلاقة بتسجيل ومتابعة الجمعيات ودور وزارة الداخلية والهيئات الأخرى: هنالك ضعف في آليات التنسيق ما بين وزارة الداخلية ووزارات الاختصاص عند تسجيل الجمعيات ⁷⁸، بالإضافة إلى ضعف آليات متابعة الوزارات لعمل الجمعيات بسبب محدودية مواردها المالية والبشرية وافتقارها إلى القدرة على تحليل التقارير المالية والإدارية بطريقة مهنية، بالإضافة إلى تداخل

⁷⁶ المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الإستراتيجة الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني (2017-2023)، صفحة 51.

⁷⁷ دولة فلسطين، المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الاستراتيجية الوطنية لقطاع الشباب الفلسطيني للأعوام 2017-2022.

⁷⁸معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، محمود دويدن، تقييم أثر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة2000 ولاتحته التنفيذية على أداء الجمعيات، 2016، صفحة 48.

صلاحيات الهيئات والأجسام والمؤسسات الرسمية المختلفة. ⁷⁹ وتشكو الجمعيات من بعض التدخلات في تعيين مجالس الإدارة وإغلاق مقرات. كما أن إسناد مهمة التسجيل لوزارة الداخلية من وجهة نظر الجمعيات، يفتح الباب لتدخل الجهات التنفيذية في العمل الأهلي، وخصوصاً أثناء الأزمات السياسية. ⁸⁰ تشير 94% من عينة الجمعيات في دراسة معهد ماس لعام 2016 بأن السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية تتدخل غالباً أو أحياناً في توجيه عمل الجمعية. هذا وتشير وحدة المنظمات الأهلية وحقوق الإنسان في مجلس الوزراء بأن تدخل وزارة الداخلية هذا مخالف لصلاحياتها كما نص عليها القانون، ويجب أن تكون مختصة بالتسجيل فقط وافساح المجال للوزارات ذات الاختصاص بالمتابعة والإشراف على عمل الجمعيات. ⁸¹

- القضايا ذات العلاقة بإدارة الجمعيات: الحوكمة والمساعلة والشفافية: يخلو القانون من الإشارة إلى مستويات الإدارة ومدة عضوية مجلس الإدارة وآليات المساعلة والشفافية، حيث لم يتضمن القانون ولاتحته التنفيذية من بيان آليات المساعلة داخل الجمعية، لا سيما فيما يتعلق بآليات لمساعلة مجلس الإدارة ومعاييرها ومخرجات عملية المساعلة، بالإضافة إلى افتقار القانون القواعد شفافية عمل الجمعيات، مثل نشر تقاريرها الإدارية والمالية ومصادر تمويلها والتبرعات والمنح، وآليات تنظيم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتدقيق السجلات المالية والشكاوى، الخ. وفيما يتعلق بإدارة الجمعيات، لم يشر القانون إلى المستويات الإدارية مثل الإدارة التنفيدية والمالية وعلاقتها بمجلس الإدارة وحدود المسؤولية، بالإضافة إلى تحديد لجان مجلس الإدارة ومدة عضويته، ولم يمنع أو يقيد توظيف أقارب أعضاء مجلس الإدارة. ما زال هنالك جدل حول ما الذي يجب تبنيه في التشريعات الوطنية في مجال المساعلة والشفافية، وما الذي يجب تركه للأنظمة والمعايير الخاصة بالجمعية. 82 من ناحية أخرى، هنالك ضعف في آليات الشفافية والافصاح والمساعلة لدى الجمعيات، حيث 89% من عينة الجمعيات في دراسة معهد ماس لعام من إدارة الجمعية وهيئتها العامة. هذا ولا تفصح 84% من الجمعيات عن نظامها الأساسي ولا تتيح الاطلاع عليه من قبل من إدارة الجمعية وهيئتها العامة. هذا ولا تفصح 84% من الجمعيات عن نظامها الأساسي ولا تتيح الاطلاع عليه من قبل العامة. كما أن 36% ليس لديها مدونات سلوك، وفقط 65% تخضع الشواغر للمنافسة العادلة بشكل علني دائماً. من الملاحظ أن 60% من الجمعيات يوظفون أقارب لأعضاء مجالس إدارتهم.83
- القضايا ذات العلاقة بالنهج والاستراتيجيات والبرامج: يتمثل ذلك في ضعف التكامل ما بين المجتمع الأهلي والحكومة في تتفيذ الخطط الحطومية للتنمية، وربط برامج الجمعيات في الخطط الوطنية، بالإضافة إلى اقتصار بعض مجالس إدارة الجمعيات ممارسة صلاحياتها ومهامها على متابعة الأمور المالية والإدارية ووضع الإجراءات اللازمة، وغياب الدور الرقابي والإشرافي في مراجعة واعتماد المعاملات المالية. 84 هذا ولا تقوم الهيئات الحاكمة في الجمعيات بعملية التخطيط الاستراتيجي وتجنيد تمويل الجمعية وتعزيز التشبيك مع الأطراف الخارجية وعمل الجمعيات بشكل فاعل، يترافق ذلك مع ضعف عمليات التخطيط الاستراتيجي بمشاركة المجتمع المحلي والمواطنين والأطراف ذات العلاقة داخل الجمعيات. من ناحية أخرى، هنالك تفاوت في تمكين الجمعيات للمتطوعين، وضعف منهجيات العمل والافتقار إلى أدلة عمل توجيهية في المجالات التي تتفذها الجمعيات وضعف آليات تصميم المشاريع لمتطلبات المجتمع وبالتخطيط التشاركي، وضعف آليات الرقابة والتقييم للبرامج، حيث تشير وضعف آليات تصميم المشاريع لمتطلبات المجتمع وبالتخطيط التشاركي، وضعف آليات الرقابة والتقييم للبرامج، حيث تشير 6% من عينة الجمعيات في دراسة ماس لعام 2016 بأنه ليس لديها ادوات محددة لقياس الأثر.
- القضايا ذات العلاقة بالموارد المالية والبشرية: إن محدودية تنوع مصادر التمويل لدى الجمعيات واعتمادها بشكل أساسي على التمويل الخارجي وربع بعض الأنشطة والمشاريع المنفذة يؤثر على استدامة الجمعيات وبرامجها، حيث تشير 83% من عينة

⁷⁹ وزارة التتمية الاجتماعية، تقرير حول واقع الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلي، 2016، صفحة 7.

⁸⁰كالسابق، صفحة 50.

⁸¹كالسابق، صفحة 74–75.

⁸² كالسابق، صفحة 55.

⁸³ كالسابق، صفحة 57.

⁸⁴ ديوان الرقابة المالية والإدارية،المخالفات الأكثر شيوعاً في المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، التقرير ربع السنوي الثالث، 2013.

الجمعيات في دراسة معهد ماس لعام 2016 إلى عدم قدرتها على الاستدامة المالية، بالإضافة إلى انخفاض ملحوظ للدعم المالي أو العيني المقدم من أعضاء الهيئة العامة، واعتماد الجمعيات على اشتراكات الأعضاء في تنفيد أنشطتها، مما قد يدلل على ضعف فلسفة العمل الأهلي الطوعي لدى الأعضاء من جهة، ورمزية الاشتراكات السنوية، أو عدم التزام بعض أعضاء الهيئة العامة في غالبية الجمعيات بتسديدها. 85 من ناحية أخرى، تشير نصف الجمعيات في عينة دراسة معهد ماس لعام 2016 إلى عدم الحرص والجدية في تطوير كوادرها البشرية.

8.4. القضايا والتحديات التي تواجه سكان المناطق المهمشة

- سكان القدس الشرقية: منذ 1967، يخضع سكان القدس الشرقية لولاية بلدية الاحتلال الاسرائيلي ويعانون من أوضاع معيشية صعبة وقيود عديدة بسبب الاحتلال تطال شتى مجالات حياتهم. تعاني غالبية الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية من كثافة سكانية عالية بسبب صعوبة الحصول على تصاريح للبناء وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وتجميد الملكيات من قبل الاحتلال، بالإضافة إلى عدم كفاية المرافق والخدمات العامة، واعتقال الأطفال والشباب، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب والتي وصلت إلى 40% في الربع الثاني من عام 2016، وارتفاع معدلات الفقر حيث يعيش حوالي 76% من سكان القدس الشرقية تحت خط الفقر المحدد إسرائيلياً، منهم 84% من الأطفال.علاوة على ذلك، يعيش أكثر من 99,000 فلسطيني من سكان القدس الشرقية معزولين خلف جدار الفصل الإسرائيلي في ظروف معيشية سيئة، ويمنعون من الوصول إلى الخدمات وأراضيهم الزراعية ويضطرون إلى العبور عبر الحواجز والحصول على تصاريح.86
- التجمعات السكانية في مناطق ج: يعتبر "الفلسطينيون من مناطق (ج) من الفئات السكانية الأكثر تهميشاً في الضفة الغربية، خاصة مع زيادة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، بسبب انعدام أو عدم كفاية البنية التحتية الأساسية للخدمات العامة، والإغلاق وتدمير المرافق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، وعدم توفر الطرق المناسبة والكافية أو وسائل النقل. فضلاً عن محدودية الوصول إلى المراعي وموارد المياه الطبيعية، وعدم القدرة على البناء. يعاني ما يقارب 532 تجمعاً فلسطينياً في مناطق ج⁸⁷ من مصادرة أراضيهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهدم منازلهم، وتهجيرهم قسرياً. معظم المجتمعات المحلية في مناطق (ج) معرضة لشح المياه، وتعتمد أساساً على مصادر المياه من الصهاريج الخاصة، بأسعار تصل إلى خمسة إضعاف المياه المنقولة بالأنابيب. وبالتالي ينتهك حقهم في التنقل والسكن والصحة والتعليم والعيش الكريم.
- التجمعات البدوية والرعوية في مناطق ج: تعتبر هذه التجمعات من الأكثر تهميشاً بين سكان مناطق ج، ويقدر عددهم بحوالي 30,171 فرداً يعيشون في 183 تجمعاً بدوياً ورعوياً⁸⁸، ويقدر أن 70% منهم هم لاجئون و 90% يعتمدون على الرعي. تعمق الإجراءات الإسرائيلية المفروضة عليهم فجوة الفقر وتحد من قدرتهم على ممارسة حقهم في التنقل والسكن والصحة والتعليم والعمل. يعانون من التهديد المستمر للتهجير وعنف المستوطنين.⁸⁹

⁸⁵ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، محمود دويدن، تقييم أثر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة2000 ولاتحته التنفيذية على أداء الجمعيات، 2016، صفحة 72.

⁸⁶فريق الأمم المتحدة القطري، الأرض الفلسطينية المحتلة، التحليل القطري المشترك "لكي لا يترك أحد خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرمان الهيكلي في فلسطين، 2016، صفحة 59-61.

https://public.tableau.com/profile/ocha.opt#!/vizhome/VPP2013MMay21N- مكتب الأمم المتحدة لتتسيق الشؤون الإنسانية، - Basic24/DashBasic

⁸⁸ مكتب الأمم المتحدة لتتسيق الشؤون الإنسانية، تشخيص التهميش لمناطق (ج)، 2014.

⁸⁹ الأمم المتحدة، تحليل وضع الدولة، مسودة ليست للنشر، 2016، صفحة 32.

- سكان مناطق H2 في الخليل: تضعف امكانية وصول سكان مناطق H2 في الخليل، والذين يقدر عددهم ب40,000 فلسطيني، إلى الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والأنشطة الاقتصادية، بسبب عنف المستوطنين المستمر، بحيث يقدر عدد المستوطنين بحوالي 800 داخل المنطقة و 8000 مستوطن مقيمين في مستوطنة كريات أربع في ضواحي الخليل. يقدر أن هنالك ما يقارب 120 حاجزاً منصوباً من قبل الاحتلال الإسرائيلي والذي يفصل المنطقة عن بقية المدينة. ونتيجة لهذه الإجراءات التعسفية الإسرائيلية، توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في المدينة القديمة والمناطق المحيطة بالمستوطنين، وشرد الآلاف من الفلسطينين.
- السكان في المناطق الحدودية: يقطن ما يقارب 11,000 فلسطيني في مناطق حدودية مغلقة ومناطق الجدار، بحيث من المتوقع أيضاً أن يزيد عددهم ب25,000 فلسطيني عند اكتمال جدار الفصل الإسرائيلي. يخضع السكان إلى قيود في التنقل ولزوم تصاريح لذلك، حتى لو كانت منازلهم أو عائلاتهم أو أراضيهم أو مصادر دخلهم في هذه المناطق. تقتطع هذه التجمعات عن أراضيها الزراعية عندما نكون هذه الأخيرة في الجهة الإسرائيلية من الجدار، ويمنع الفلسطينيون من الوصول إليها أثناء فترات الحصاد ويخضعون لآلية التصاريح الإسرائيلية، مما يفقدهم سبل عيشهم ويؤدي إلى البطالة والفقر وحتى الموت في حالات الطوارئ الطبية. كما يتعرض الفلسطينيون في المناطق الحدودية في غزة إلى هدم منازلهم خلال أعمال العدوان وإطلاق النار على المزارعين، ويعانون من قلة حصولهم على حقوقهم المختلفة أسوة بوسط المدينة خاصة البنية التحتية ومشاريع البناء، لا سيما لأن البعض منهم يعيش في مناطق نائية، كما أن وجود الاحتلال في المناطق الحدودية يؤثر على تقديم الخدمات المطلوبة لهم، خاصة في مجال البنية التحتية للمناطق المتاخمة للحدود.

^{.2015/6/20} للحصاء الفلسطيني، بيان صحفي عشية اليوم العالمي للاجئين، 2015/6/20.

⁹¹أنروا، المخيمات، 2015.

 $^{^{92}}$ UNRWA in Figures 2015

الجزء الثالث: توجهاتنا المستقبلية "إلى أين نتجه خلال الأعوام الستة القادمة؟"

1. تطلعاتنا المشتركة لمستقبل مجتمعنا الفلسطيني: رؤية قطاع التنمية الاجتماعية



مجتمع فلسطيني منيع ومتضامن ومنتج ومبدع، يوفر الحياة الكريمة لكل الأسر والأفراد، ويحرر طاقاتهم، ويؤمن بالحقوق والمساواة والعدالة والشراكة والإدماج

نضع نصب أعيننا هذه الرؤية لقطاع التتمية الاجتماعية الذي يضم طيفا واسعا من الشركاء:مؤسسات رسمية ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الدوليين، توجه طاقاتنا وجهودنا المشتركة، لتؤكد تطلعاتنا الطموحة للمضي قدما نحو مجتمع فلسطيني متضامن ومتماسك، تجمع أسره وأفراده علاقات مترابطة وقوية، ويعملون معا في السعي لتحقيق طموحاتهم الاجتماعية والاقتصادية والوطنية، وموجهين طاقاتهم الجماعية ومؤمنين بحقوق الإنسان وقيم المساواة والعدالة والشراكة والإدماج. نرى مجتمعاً فلسطينياً نابضاً بالحياة ومزدهراً بانتاجيته وإبداعه العاليين، يتألق برواده ورائداته ومبدعيه ومبدعاته، ويراعي احتياجات أجياله الحاضرة والمستقبلة ويبني على تتوعها، وينمي رأس ماله الاجتماعي ويعامل مواطناته ومواطنيه بمساواة وبإنصاف وباحترام دون أي تمييز أو إقصاء. نصبو إلى مجتمع يتمتع فيه جميع الفلسطينين، من نساء ورجال وفتيات وفتيان وأشخاص ذوي وذوات إعاقة وكبيرات وكبار السن وأطفال بحياة كريمة وذات جودة ، بحيث يتوفر لجميع المواطنات والمواطنين كافة الخدمات الحياتية الأساسية اللازمة لهم من غذاء ملاءم وصحة وتعليم ومياه وبينية تحتية ملائمة وعمل لائق وبيئة نظيفة.

تنطلق هذه الرؤية من إيماننا العميق بأن الحياة الكريمة للجميع لن تتحقق دون مجتمع يعزز فرص وصول المواطنين المهمشين والقشات الضعيفة والأكثر حرماناً وعرضة للتهميش، كالفقيرات والفقراء والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة والنساء والمسنين والأطفال وسكان المناطق المهمشة، كالقدس الشرقية والتجمعات البدوية والرعاة وسكان مناطق (ج) وسكان المناطق الحدودية والمحاذية للجدار، واللاجئون في المخيمات وسكان غزة غير المتصلين بالمياه النظيفة والمجاري، إلى النظام الاجتماعي، مع التأكيد على تمتعهم بكافة حقوقهم لضمان دمجهم الكامل ومشاركتهم الفاعلة على كافة الأصعدة وفق ما ورد في القوانين الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين. لذلك تنطلق هذه الرؤية من أرضية حقوقية تعزز العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز، وهو ما من شأنه تعزيز علاقة الفرد بالدولة، ويعزز المواطنة الصالحة، ويبلور مفهوماً ناضجاً وحقيقياً للعقد الاجتماعي، بحيث يستطيع تغيير واقع الأسر والأفراد، ذكوراً وبالحيز والحراك والعيش الكريم وفي بيئة العمل الاجتماعي، نظمح للمساواة في تمتع هذه الفئات بجميع حقوقهم وبالحيز والحراك والعيش الكريم وفي بيئة العمل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضمان التمييز الإيجابي لتحقيق وبالحيز والحراك التمييز والإقصاء لهذه الفئات. نشدد على عملية الإدماج من منطلق مفهومنا للتنمية بأنها عملية ذلك وإزالة كافة أشكال التمييز والإقصاء لهذه الفئات. نشدد على عملية الإدماج من منطلق مفهومنا للتنمية بأنها عملية للتماسك الاجتماعي الذي يعطي كل فلسطيني، بنسائه ورجاله وفتياته وفتيانه وأطفاله وكباره حساً بالانتماء والتقدير والشرعية من منطلق احترامه للتنوع المجتمعي.

تتحقق التنمية في مجتمعنا بتوفر الإرادة الإجتماعية لاستنهاض الطاقات الإجتماعية والإنسانية الكامنة من ثقافة وقيم ومعتقدات اجتماعية وأمن وبني سياسية واجتماعية ومنظمات، ولذلك سنركز على تحرير الطاقات والمبادرات الفردية الإبداعية للشباب والشابات والنساء، ودعم الرواد والرائدات والمبدعين والمبدعات. يتطلب تحقيق التنمية الإجتماعية مسؤولية وطنية مشتركة بين مختلف الفاعلين الأساسيين من أفراد ومنظمات ومؤسسات، والتركيز على العمل المحلي والمدوارد المحلية، ويتطلب مساعلة اجتماعية ومشاركة المواطنات والمواطنين. لذلك نرى مجتمعاً فاعلاً بمؤسساته ومجموعاته الوطنية والمحلية والمجتمعية، كشركاء رئيسيين في التحرر وفي التنمية الاجتماعية، معاً يحررون طاقات الأفراد ويمكنوهم من أداء أدوارهم الاجتماعية والاقتصادية بشكل فعال، ليكونوا صادمين ومنيعين وقادرين على الصمود في وجه الاحتلال وقادرين على عماية أنفسهم ومواجهة الصدمات والضغوطات والأزمات السياسية والاقتصادية والمدنية والمدنية والسياسية والطبيعية التي قد يتعرضون لها، والتي قد تؤثر على متطلبات عيشهم الكريم وسبل معيشتهم، نضع هذه الرؤية بين أيديكم لنعلن عن إصرارنا وعزمنا وهمتنا لمواصلة جهودنا الوطنية ليعيش جميع الفلسطينين بحرية وكرامة ومستوى معيشي لائق، وأن يتمتعوا جميعهم بحياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على قدم المساواة.

ينبع إصرارنا وعزمنا في هذه الرؤية من تمسكنا بوثيقة إعلان الاستقلال الفلسطينية، والتي تؤكد المساواة الكاملة في الحقوق وقيم العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطنين، بالإضافة إلى التزام دولة فلسطين بالاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية، وأهمها اتفاقية حقوق الطفل الدولية، واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة اتفاقية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والتي تحمى حقوق هذه الفئات.

المحرك الرئيسى لشركاء التنمية الاجتماعية: القيم الناظمة

يحكم عمل جميع شركاء النتمية الاجتماعية، من مؤسسات رسمية ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الدوليين، مجموعة من القيم الناظمة بحيث تشكل منظومة توجيهية لسياسات وبرامج وتدخلات هذه الأطراف في عملهم في مجال النتمية الاجتماعية في فلسطين.

- العدالة.
- المساواة.
- الحقوق.
- الشراكة.
- المشاركة
- الإدماج.

3. الأهداف الاستراتيجية: ما هي التغييرات التي نصبو إلى تحقيقها خلال الأعوام 2017-2022؟

1.3. الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر

محاربة ظاهرة الفقر هي مسؤولية وطنية جماعية، تتطلب تضافر جهودنا جميعاً، كمؤسسات رسمية وأهلية ودولية وقطاع خاص، للحد من الفقر في مجتمعنا الفلسطيني، وذلك من خلال التأثير في مجموعة من التدخلات والسياسات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر تعزيز الصمود والمنعة والتمكين الاقتصادي للجمجتمع الفلسطيني. نسعى ضمن هذا الهدف الاستراتيجي الى الحد من الفقر متعدد الأبعاد والجوع والحرمان، وتعزيز قدرة الأسر الفقيرة وجميع أفرادها، بغض النظر عن الجنس والعمر والإعاقة، على تأمين متطلباتهم الحياتية الأساسية، من غذاء صحي ملاءم وملبس ومسكن مناسبين وعناية طبية وتعليم ورعاية شخصية ومواصلات وخدمات وعلاقات اجتماعية لازمة. فمن حق كل فلسطيني وفلسطينية في مستوى معيشي كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له/ها ولأسرته/ها، والحق في تأمين معيشته/ها في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وضمان علاقاته/ها الاجتماعية، وغير ذلك من سبل عيش المواطنين والمواطنات والتي يمكن أن تفقد نتيجة ظروف خارجية وتعرضهم للوقوع في دائرة الفقر. كما يسعى هذا الهدف المي الحد من الفقر المرتبط بعدم توفر الدخل اللازم في تحقيق جميع متطلبات جميع أفراد الأسرة من طعام وغذاء وصحة وتعليم، الخ، وذلك لاستدامة التنمية وتحقيق حياة كريمة للجميع.

يتقاطع هذا الهدف مع جميع القطاعات المشمولة في الاستراتيجيات القطاعية، وخاصة استراتيجية إدارة المال العام والاقتصاد الوطني والتشغيل والتعليم والصحة والزراعة والحكم المحلي والطاقة والبيئة، وذلك من منطلق أن الحد من الفقر يجب أن يتضمن وصول الأسر الفقيرة إلى خدمات البنية التحتية والتعليمية والصحية والاجتماعية الملاءمة.

الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر

من نستهدف في هذا الهدف؟ الفقراء والفقيرات

من هم الشركاء لتحقيق هذا الهدف؟ المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

ما هي التقاطاعات مع القطاعات في الاستراتيجيات القطاعية؟ جميع القطاعات المشمولة في الاستراتيجيات القطاعية، وخاصة استراتيجية إدارة المال العام والاقتصاد الوطني والتشغيل والتعليم والصحة والزراعة والحكم المحلي والطاقة والبيئة.

ما هي مبادئ النهج الحقوقي المتضمنة في هذا الهدف؟ الإلزامية القانونية، عدم التمييز، تمكين أصحاب الحقوق.

2. الهدف الاستراتيجي الثاني: إزالة كافة أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني

من منطلق النهج الحقوقي، تتبنى المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية والقطاع الخاص ذات العلاقة في هذه الاستراتيجية هدفها الثاني، ألا وهو إزالة كافة أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطييني. ويشمل هذا الهدف القضاء على جميع أشكال التمييز السلبي في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية والسياسية ضد الفئات المهمشة، من فقراء وفقيرات ونساء وأطفال وشباب وشابات وكبيرات وكبيار سن وأشخاص ذوي وذوات إعاقة، وفي فرص وصولهم/ن إلى الموارد والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأسباب لها علاقة بالتمييز على أساس الدين أو اللون أو الجنس أو الإعاقة أو العمر أو المكان الجغرافي أو المعتقدات السياسية. كما يركز هذا الهدف على مبدأ مساعلة أصحاب الواجبات في جميع المجالات وتفعيل دور المؤسسات والقيادات المحلية وممثلي أصحاب الحقوق والمواطنين وتمكينهم في هذه العملية.

ينقاطع هذا الهدف مع مجموعة من القطاعات المشمولة في الاستراتيجيات القطاعية، وخاصة استراتيجية النوع الاجتماعي والشباب والإعاقة والتعليم والصحة والتشغيل والاقتصاد المحلي وإدارة المال العام والزراعة والحكم المحلي والطاقة والبيئة، والاستراتيجية الوطنية الخاصة بتطبيق قرار مجلس الأمن1325بشأن المرأة والسلام والأمن، وذلك من

منطلق أن إزالة كافة أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي يجب أن يتضمن وصول الفئات المهمشة من فقيرات وفقراء ونساء وأطفال وشباب وشابات وكبيرات وكبار سن وأشخاص ذوي وذوات إعاقة إلى خدمات البنية التحتية والتعليمية والصحية والاجتماعية والاجتماعية والاجتماعية والاجتماعية والاجتماعية والاجتماعية والمياسية.

الهدف الاستراتيجي الثاني: إزالة كافة أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني

من نستهدف في هذا الهدف؟ الفقيرات والنساء والشباب والشابات والأطفال وكبيرات وكبار والأشخاص ذوي إعاقة.

من هم الشركاء لتحقيق هذا الهدف؟ المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية والقطاع الخاص ذات العلاقة.

ما هي التقاطاعات مع القطاعات في الاستراتيجيات القطاعية؟ استراتيجية النوع الاجتماعي والشباب والإعاقة والتشغيل والتعليم والصحة والزراعة والعدل والحكم المحلي والطاقة والبيئة، والاستراتيجية الخاصة بتطبيق قرار مجلى الأمن 1325.

ما هي مبادئ النهج الحقوقي المتضمنة في هذا الهدف؟ الإلزامية القانونية، المساعلة، عدم التمييز، تمكين أصحاب الحقوق، المشاركة.

. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي

التماسك الاجتماعي يتمثل بقدرة المجتمع على تأمين الرفاه لجميع الأسر والأفراد والتقليل من الفوارق فيما بينهم. لا يقتصر التماسك الاجتماعي على مكافحة الإقصاء الاجتماعي والفقر، بل يتضمن تعزيز وحدة الأسرة وتماسكها، وخلق التضامن في المجتمع وتعزيز العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية وتطوير سياسات اقتصادية عادلة ودامجة للفئات المهمشة والفقيرة، خلال عملية التتمية الاجتماعية، بحيث نرى تحسن في ثقة المواطنين والمواطنين في الحكومة والقيادات المجتمعية وزيادة في عدد المتطوعات والمتطوعين المنخرطين/ات في مبادرات تتموية لرعاية الفقراء والفئات المهمشة، تراجع في حالات العنف المجتمعي، زيادة في عدد المواطنين والمواطنين والمواطنات المنخرطين/ات في مؤسسات الاجتماعية والاحزاب السياسية ومجالس واتحادات ونقابات ومؤسسات لتمثيلية وأطر أخرى محلية ووطنية، بالإضافة إلى تحسن نظرة الفلسطينين حول أهم القيم الاجتماعية الانسانية في المجتمع الفلسطيني، بالرغم من كالعدالة الاجتماعية، الانتماء للوطن، التسامح، التكافل، احترام الأخر، والتي طالما تميز بها تاريخياً الشعب الفلسطيني، بالرغم من تراجعها. يتقاطع هذا الهدف بشكل رئيسي مع استراتيجية التعليم والأشخاص ذوي الإعاقة والاستراتيجيات عبر القطاعية للشباب والنوع الاجتماعي.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي

من نستهدف في هذا الهدف؟ المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص ذات العلاقة.

من هم الشركاء لتحقيق هذا الهدف؟ المؤسسات الرسمية والأهلية والدولية والقطاع الخاص ذات العلاقة.

ما هي التقاطاعات مع القطاعات في الاستراتيجيات القطاعية؟ استراتيجية النوع الاجتماعي والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والتعليم. ما هي مبادئ النهج الحقوقي المتضمنة في هذا الهدف؟ تمكين أصحاب الحقوق، المشاركة.

4. السياسات القطاعية: ما هي قواعد العمل التي ستحكم عمل جميع الشركاء؟

الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر

السباسات القطاعبة

- تنظيم وتنسيق المساعدات الاجتماعية النقدية وغير النقدية: تستهدف هذه السياسة تطوير أنظمة للمساعدات الاجتماعية، المراعية للنوع الاجتماعي، بدلاً من البرامج لضمان عنصر الاستدامة لاعتماد منهج مرتبط بالحقوق.
- مأسسة وتطوير برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة، بما يشمل توفير المصادر المالية وبرامج خدمات الأعمال اللازمة بما في ذلك تعزيز عملية التسويق وتعزيز التشريعات ذات العلاقة.
- وضع ندابير تشريعية وومؤسسانية ومالية لتأسيس وتفعيل هيئات وصناديق واتحادات مختصة في الضمان الاجتماعي والحماية من الكوارث والتأمينات.
 - 4. وضع تدابير مؤسساتية وتتظيمية تساعد الهيئات المحلية والمؤسسات والجمعيات الخيرية والقيادات من خدمة الفقيرات والفقراء.
 - 5. تطوير وتوسيع عمل جمعيات حماية المستهلك في جميع المحافظات.

الهدف الاستراتيجي الثاني: القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني

السباسات القطاعية

- تصميم خدمات اجتماعية مبينة على الاحتياج: تأتي هذه السياسة لبناء الخدمات الاجتماعية لتستجيب لاحتياجات الأسر المستهدفة بناء على تحليل وضعها وأوضاع الأفراد فيها وتحديد التدخلات الملائمة لها.
- 2. تعزيز اللامركزية في تقديم الخدمات باعتماد خيارات مجتمعية ومحلية: تسعى هذه السياسة إلى تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والمحلي والقطاع الخاص في تصميم وتقديم ومتابعة وتقييم الخدمات، وصولاً إلى سوق مختلط لتقديم الخدمات الاجتماعية وأنطمة تحويل على المستوى المحلي، بما يعزز فاعليتها وضمان وصولها للفئات المستهدفة وبالاستتاد إلى احتياجاتها الفعلية.
- ضمان شمول مناهج التعليم العام والتعليم العالي لمواد واهداف تعزز المساواة والعدالة بين الجميع وتعزز النهج المبني على الحقوق
- 4. إيجاد آليات وثقافة مجتمعية ومؤسساتية تعزز دور المؤسسات والقيادات المحلية وممثلي أصحاب الحقوق والمواطنين في مساءلة أصحاب الواجبات في جميع المجالات.
- 5. وضع سياسات وتدابير من مؤسسات العدالة تمكّن الفئات الفقيرة والمهشمة من الوصول الى القضاء الشرعي والنظامي من خلال بناء نظام المساعدة القانونية.
- 6. توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم لجميع الفئات المستضعفة، لا سيما النساء والأشخاص ذوي وذوات الإعاقة والأطفال وكبيرات وكبار السن والشباب والشابات، ووضع تدابير لوصول الجميع الى المياه والطاقة والمراكز الرياضية والثقافية المناسبة، وتطوير الأعمال الريادية والاقتصادية.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي

السياسات القطاعية

- وضع تدابير وطنية ومحلية تشجع الشباب والشابات والقيادات المجتمعية للانخراط في العمل التطوعي القائم على خدمة المجتمع وتعزز الترابط المجتمعي.
 - 2. تطوير نماذج بمشاركة الجميع لتعزيز مفهوم المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص والبلديات ومأسستها.
 - وضع ودعم الأطر الوطنية والمحلية التي ترعى الحوار المجتمعي في قضايا الوحدة الوطنية وتعزيز القيم الإنسانية والوطنية.

- 4. حوار وطنى مستمر حول تأثير السياسات الاقتصادية على معدلات الفقر والتهميش والتمييز والعدالة الاجتماعية.
- 5. تطوير البنية المؤسسية وبناء القدرات الملائمة للتتمية الاجتماعية: تستهدف هذه السياسة رفع قدرة وكفاءة المؤسسات المزودة للخدمات وتطوير مواردها البشرية وإرساء مرجعيات وترتيبات مؤسسية شفافة وواضحة.
- 6. تطوير نظام متابعة وتقييم لقطاع النتمية الاجتماعية بمشاركة كافة الشركاء: تستهدف هذه السياسة العمل على تطوير نظام للمتابعة والتقييم بما يعزز المساءلة والشفافية والحوكمة للقطاع بشكل عام، وذلك لضمان سير العمل في مجالات النتمية الاجتماعية وفق المعايير والإجراءات السليمة، وضمان فاعلية وكفاءة الأداء، وبالتالي في تعزيز كفاءة الخدمات وفاعلية تدخلات الحماية والنتمية الاجتماعية بمختلف أنواعها.

5. النتائج القطاعية والمسؤوليات: ما هي النتائج التي نريد تحقيقها وما دور الشركاء؟

يعرض الجدول أدناه النتائج لكل هدف استراتيجي ودور الشركاء المختلفين.

		ج لكل هدف استراتيجي ودور السركاء	پروس ، بدوی ، بدا
الدور المتوقع للمجتمع المدنى	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
		الحد من الفقر	الهدف الاستراتيجي الأول: ا
• توفير مساعدات نقدية وغذائية	• وزارة الصحة – توفير الخدمات	 توفير مساعدات نقدية. 	1.1. الأسر الفقيرة
ومساعدات ماليه طارئة.	الصحية المجانية.	 توفیر مساعدات غذائیة منتظمة. 	والهشة قادرة
• توفير المياه المناسبة والطاقة،	• وزارة التربية والتعليم العالي – توفير	 توفير مساعدات ماليه طارئة. 	على تأمين
وخصوصا في المناطق	الخدمات التعليمية المجانية.	• تأهيل سكن.	الاحتياجات
المهمشة.	• وزارة الاقتصاد الوطني - وضع	إعفاءات.	الأساسية بنوعية
• تعديلات في السكن.	سياسات وطنية لتشجيع الاستثمار	• إنشاء منظومة معلومات MIS	وكمية كافيتين.
• حملات مناصرة دولية لفضح	وسياسات اقتصادية لمعالجة أسباب	وقواعد بيانات موحدة حول الأسر	
ممارسات الاحتلال الاسرائيلي	الفقر وليس فقط محاربته، وبناء	الفقيرة واحتياجاتها والخدمات	
التي تؤدي بشكل مباشر إلى	الاحتياطات الوطنية من السلع	المقدمة لها.	
تفاقم ظاهرة الفقر في	الأساسية، وخصوصاً الطحين.		
فلسطين.	• وزارة المالية: وضع السياسات		
• معلومات ودراسات.	المالية التي تضمن معالجة أسباب		
• خدمات ارشاد نفسي	الفقر وليس فقط محاربته.		
واجتماعي.	• الجهاز المركزي للاحصاء		
	الفلسطيني- تطوير مفهوم الفقر		
	فلسطينيا، بما ينسجم مع التوجهات		
	الوطنية، توفير احصائيات حول		
	الفقر في فلسطين.		
	• مكتب رئيس الوزراء: تطوير مفهوم		
	الفقر فلسطينيا، بما ينسجم مع		
	التوجهات الوطنية.		
	 وزارة الأشغال العامة والإسكان – 		
	مواءمة/توفير سكن ملاءم للفقراء.		
• برامج تمكين اقتصادي للأسر	وزارة العمل - برامج تمكين للعاطلين عن	• برامج تمكين اقتصادي للأسر	2.1. الرجال والنساء
الفقيرة، تتضمن إقامة مشاريع		الفقيرة، تتضمن إقامة مشاريع	والشباب والشابات في
جديدة وتطوير أعمال للأسر	وزارة الزراعة - برامج تمكين جماعي	جديدة وتطوير أعمال للأسر الفقيرة	الأسر الفقيرة منخرطون
الفقيرة التي لديها مشاريع	للمزارعين.	التي لديها مشاريع قائمة.	في مشاريع تمكين

الدور المتوقع للمجتمع المدنى دور المؤسسات الحكومية الرئيسية دور وزارة التنمية الاجتماعية وزارة الاقتصاد - مراجعة التشريعات قائمة. برامج تمكين جماعية للأسر الفقيرة اقتصادى فردى والسياسات لوضع سياسات وتشريعات • توفير قروض لمشاريع والمزارعين. وجماعي. اقتصادية للأسر الفقيرة. تشجيعية لصغار المنتجين والمشاريع توفير قروض لمشاريع اقتصادية برامج تدريب مهني وتوظيف الصغيرة، وتأسيس الشركات والمشاريع للأسر الفقيرة. للشباب والشابات والأشخاص التى تعنى بتسويق منتجات فقراء وصغار برامج تدريب مهنى وتوظيف ذوي الإعاقة من الاسر المنتجين، والاستفادة من الأسواق للشباب والشابات والأشخاص ذوي التضامنية العالمية في هذا المجال. الإعاقة من الاسر الفقيرة. الفقيرة. • القطاع الخاص - تأسيس • تشجيع تأسيس الشركات والمشاريع مشاريع منتجة ومشغلة للأيدى التي تعنى بتسويق منتجات فقراء العاملة الفقيرة. وصغار المنتجين، والاستفادة من مؤسسات الإقراض - تطوير الأسواق التضامنية العالمية في هذا سياسات تحفيزية للفقراء، المجال. وذلك من خلال خفض قيم تدریب کوادرها لتمکینها من الربح/الفائدة وتسهيل عملية الاضطلاع بدورها بشكل أفضل في الاقتراض وتطوير سلع مجال توجيه التدخلات لصالح إقراض في مؤسسات الإقراض الفقراء على المستوى المحلى، وتصميم وتتفيذ التدخلات أيضاً. تتلاءم مع احتياجات الفقراء، وخصوصاً النساء. دراسات وتقاریر حول تدابیر وزارة الزراعة - تعزيز جاهزية حماية 3.1. تدابير إنشاء صندوق وطنى للطوارئ لتحسين الاستجابة الوطنية للكوارث الحماية الاجتماعية صندوق درء المخاطر والتأمينات اجتماعية وطنية والاحتياجات المطلوبة. الزراعية من النواحي التنظيمية الطبيعية. ومحلية فاعلة • حملات ضغط ومناصرة والمالية والكوادر المختصة دراسات وتقاریر حول تدابیر تحمى الفئات لوضع تدابير وطنية ومحلية. والتشريعات الناظمة. الحماية الاجتماعية والاحتياجات الفقيرة والمنكشفة القطاع الخاص – مساهمات مؤسسة الضمان الاجتماعي- إعداد المطلوبة. رجالاً ونساءً من مالبة. التشريعات الثانوية لقانون الضمان مراجعة منظومة التشريعات الهزات الفلسطينية وتحديد التعديلات الاجتماعي وإقرارها. والصدمات اللازمة عليها لضمان إيجاد البيئة الفريق الوطنى لإدارة مخاطر والكوارث. الكوارث/المجلس الأعلى للدفاع المؤسساتية اللازمة لتتفيذ السياسات والتدخلات التي يتم أو يمكن تبنيها المدنى: رفع الجهوزية وسرعة الاستجابة للكوارث الطبيعية وغيرها. لمكافحة الفقر وفق المفهوم الجديد. وانشاء صندوق للكوارث. الضغط باتجاه وتبنى سياسات وتشريعات لتوفير الاحتياجات الأساسية (وفقاً للمفهوم الحالي والمستقبلي للفقر) والتمكينية للأسر الفقيرة، يتضمن ذلك أيضاً خفض رسوم الكهرباء والمياه للفقراء. رعاية وقيادة ملتقيات وطنية لتتسيق جهود الأطراف الفاعلة في هذا القطاع.

الدور المتوقع للمجتمع المدنى	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
<u> </u>		توحيد آليات الاستهداف واحتساب	•
		الفقر .	
		تطوير استراتيجية الوطنية لمكافحة	•
		الفقر والتهميش مع نهاية عام	
		.2018	
		بناء أرضية الحماية الاجتماعية	•
		(تحدید مخصصات اجتماعیة	
		للفئات المهمشة مسنين،	
		معاقين،)	
		إنشاء هيئة/جسم تتسيقي عالي	•
		المستوى لوضع سياسات وطنية	
		(اقتصادية واجتماعية) تضمن	
		معالجة أسباب الفقر وليس فقط	
		محاربته.	
	والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني	قضاء على كافة أشكال التهميش والعنف	الهدف الاستراتيجي الثاني: ال
• حملات ضغط ومناصرة.	• وزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم	دراسات لمراجعة السياسات	• .1.2 تشریعات
• دراسات وتقارير لمراجعة	ووزارة الأشغال العامة والإسكان ووزارة	والتشريعات المتعلقة بالفئات	وسياسات حمائية
السياسات والتشريعات.	المواصلات ووزارة الاقتصاد وزارة	المهمشة.	تعزز العدالة
	شؤون المرأة والمجلس الاعلى للشباب	تنظيم ملتقيات مع المؤسسات	والمساواة
	والرياضة- تعديل السياسات	الرسمية لنقاش التعديلات على	والحقوق للجميع.
	والتشريعات ذات العلاقة بكل وزارة	السياسات والتشريعات.	
	والمتعلقة بحماية وتحقيق المساواة	مراجعة السياسات والتشريعات	•
	للأطفال والنساء والأشخاص ذوي	المتعلقة بعمل الوزارة ومراكزها.	
	الإعاقة وكبار السن.		
• جلسات مساءلة لأصحاب	• وزارة شؤون المرأة وزارة الصحة وزارة	حملات وأنشطة توعوية حول	2.2. ثقافة مجتمعية
الواجبات.	العمل - حملات وأنشطة توعوية.	مناصرة قضايا الفئات المهمشة.	تعزز الحقوق
• بناء قدرات أصحاب	• جميع الوزارات - وبناء قدرات الكوادر	دراسات وتقارير حول الخدمات	والمساءلة.
الحقوق حول حقوقهم	العاملة في الوزارات حول واجبات	المقدمة.	
الاجتماعية والمدنية	أصحاب الحقوق وآليات الشفافية	جلسات مفتوحة للمواطنين حول	•
والاقتصادية والسياسية.	والمساءلة، وتطوير أليات عمل تفسح	الخدمات المقدمة.	
• حملات وأنشطة توعوية.	المجال لمساءلة المجتمع والمؤسسات	بناء قدرات الكوادر العاملة في	•
• حملات ضغط ومناصرة.	المجتمعية لعملية تطبيق التشريعات،	الوزارة حول واجبات أصحاب	
• دراسات وتقارير.	الأنظمة والإجراءات.	الحقوق وآليات المساعلة والشفافية.	
	 وزارة التربية والتعليم – مراجعة 	تطوير آليات عمل تفسح المجال	•
• برامج إعلامية.	المناهج.	لمساءلة المجتمع والمؤسسات	
• بناء قدرات الإعلاميين.	• وزارة العمل - حملة توعية للمشغلين	المجتمعية تطبيق	
• برامج تثقیف مدني للشباب	حول ميزات تشغيل الأشخاص ذوي	التشريعات، الأنظمة والإجراءات.	
والأطفال والأشخاص ذوي	الإعاقة وإجراء وتأمين الترتيبات		
الإعاقة بخصوص المواطنة	التيسيرية والمؤهلة لمختلف الأشخاص		

tation the same of	The time the time to the second	To be at Tomber to		
الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية		
والحقوق والحريات العامة	ذوي الإعاقة دون تمبيز على أساس : عالاداة الاسادة الاحادة الاحادة الاحادة الاحادة الاحادة العاد العادة العا			
وحقوق الإنسان	نوع الإعاقة/الصعوبة.			
والديمقراطية.	•			
• بناء قدرات الشباب في				
مجال توثیق ورصد				
انتهاكات حقوقهم والتعبير				
عنها في منابر مجتمعية.	t.e. t. t. t. e.e.	1: 11 :		u mitt u teitt 2.0
• توفير دعم قانوني للفئات	• وزارة العدل – مراجعة وتعديل	2. 6 2 23	•	3.2. الفئات الفقيرة
المهمشة.	السياسات والتشريعات، توعية وارشاد	المختصين قبل الدخول في إجراءات		والمهمشة
• حملات توعیة مجتمعیة	للاهالي حول الإجراءات القانونية.	المحاكمة.		وضحايا العنف
حول حق الفئات المهمشة		توعية وارشاد للاهالي حول	•	قادرین علی
في الوصول إلى العدالة.	المجانية للفقراء والمهمشين.	الإجراءات القانونية.		الوصول إلى
	• وزارة شؤون المرأة – وضع خطة وطنية			منظومة العدالة.
انتهاك حقوق الفئات في	التوعية حول حق النساء والفتيات من			
الوصول إلى العدالة.	الوصول إلى العدالة.			
• حملات ضغط ومناصرة.				
• ارشاد نفسي واجتماعي	• جميع الوزارات المقدمة للخدمات	قاعدة بيانات بالمؤسسات المعنية	•	
• مواءمة السكن وتعليم		ببرامج الحماية للنساء وخدماتها		تتمتع بالخدمات
للأشخاص ذوي الإعاقة.	والتكنولوجيا- تقديم الخدمات الصحية	(خطة قرار 1325).		الاجتماعية وخدمات
	والتعليمية ومواءمة السكن والمواصلات	خدمات دعم اجتماعي مقدمة للنساء	•	
وتأهيلية وتجهيزات للفئات.	وبنية تحتية للفئات المختلفة، تطوير	المتضررات (خطة قرار 1325).		والتكنولوجيا.
	أدلة واجراءات العمل الخاصة	تدریب 25 موظف من مقدمي	•	
تتعلق بوصول الفئات الى	بالخدمات المقدمة، وبناء قدرات	الخدمات في قطاع التتمية		
الخدمات.	العاملين.	الاجتماعية حول التعامل مع النساء		
• توثق انتهاكات وصول		ضحايا العنف (خطة قرار 1325).		
الفئات الى الخدمات.		خدمات مقدمة للأطفال والنساء	•	
• دراسات وتقاير .		والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار		
• حملات توعية.		السن.		
		3.3	•	
		والأنظمة، الخ الخاصة بالخدمات		
		المقدمة.		
		بناء قدرات العاملين.	•	
		دراسات وتقارير .		
		رقابة على الخدمات المقدمة من	•	
		المؤسسات الأهلية.		
		شراء الخدمات من المؤسسات	•	
		الأهلية.		
		ملتقیات دوریة مع الشرکاء حول	•	
		واقع الخدمات.		

الدور المتوقع للمجتمع المدنى دور المؤسسات الحكومية الرئيسية دور وزارة التنمية الاجتماعية تتظيم أنشطة وبرامج 5.2. مشاركة • وزارة العمل- انشاء تعاونيات زراعية • برامج تمكين اقتصادي اجتماعية وثقافية وترفيهية. للنساء والشباب، وبناء قدرات أنشطة اجتماعية. اجتماعية حملات الضغط والمناصرة. الجمعيات التعاونية. دراسات وتقارير. وإقتصادية تمكين اقتصادي للفئات. وزارة الاقتصاد – سیاسات وتشریعات وسياسية فاعلة تنظيم المخيمات الصيفية للفئات المهمشة. تشجع تسويق منتجات صغار المنتجين للشباب. وإقرار مواصفات تختص بالصناعات برامج لتشجيع المبادرات التقليدية والصناعات الغذائية النسويه. الريادية والانشطة التطوعية وزارة التربية والتعليم العالى – تطوير من قبل الطلبة في المدارس برامج التدريب والتأهيل المهنى والتقني والجامعات. لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، من برامج تعليم للكبار. خلال تخصصات تلاءم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمات في • حملات توعية لتعزيز الاتجاهات والمبادرات التي المنهاج والمرافق، وتدريب الكوادر التعليمية على ذلك، وتوفير تكاليف تدعم قيمة العمل المهنى. برامج تثقيفية وتوعوية وبناء المواصلات لوصول الأشخاص ذوى قدرات لتتمية وتطوير الإعاقة للوصول إلى هذه المراكز. مفاهيم ثقافة وممارسات وزارة الثقافة – انشاء مراكز ثقافية. العمل التطوعى والخيري وزارة شؤون المرأة - توفير الدراسات والتحليلات حول وضعية انخراط بين صفوف الشباب والجامعات والمؤسسات الشباب والشابات والفتيان والفتيات في الشبابية، من خلال الزامية الأنشطة الثقافية والرياضية والعمل التطوع. التطوعى والمؤسسات المجتمعية وتقديم تتفيذ مبادرات تستهدف توصيات محددة لتفعيل المشاركة • تعزيز وتفعيل مشاركة للشابات. الشباب في الحياة المدنية وزارة الثقافة - تطوير برنامج خاصة في دعم المبدعين الشباب والشابات والسياسية وتمكين الشباب والشابات من الهواة من بناء قدرات العاملين في المراكز الثقافية والرياضية الانخراط في مراكز وانشطة ثقافية المحلية، وتجهيز هذه وإبداعية مختلفة. المجلس الأعلى للشباب - تطوير المراكز. إنشاء مساحات صديقة الرياضة النسوية وللأشخاص ذوي للأطفال والشباب. الإعاق وتوفير مراكز رياضية ملائمة أسواق محلية دورية لاحتياجات وظروف الشباب والشابات للمنتجات النسويه كالأسواق في جميع القري والاحياء والمخيمات الشعبية بالتعاون مع الحكم وللأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع المحلى ووزارة الأشغال اللجنة البارالومبية. كما سيعمل المجلس العامة. على توعية الشباب والشابات للانخراط في العمل التطوعي والمجتمعي وتقديم بناء قدرات الجمعيات برامج لها علاقة في رعاية المبادرات التعاونية، لا سيما التي

الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
تستهدف النساء.	الشبابية التطوعية والمجتمعية وبناء		
• برامج تحسين نوعية	قدرات العاملين في الأندية الرياضية		
المنتجات للنساء وتسويقها.	والمراكز الثقافية حول النوع الاجتماعي		
	وتطوير برامج ملاءمة للفتيات والنساء.		
	• الحكم المحلي ووزارة الأشغال العامة:		
	أسواق محلية دورية للمنتجات النسويه		
	كالأسواق الشعبية بالتعاون مع		
	مؤسسات المجتمع المدني.		
		زيز التماسك الاجتماعي	الهدف الاستراتيجي الثالث: تع
برامج التطوع الشبابية لدعم	• وزارة التربية والتعليم – سياسات	دراسة حول قانون جمع التبرعات	1.3. مبادرات العمل
والعمل مع الفقراء والفئات	وبرامج لتشجيع مبادرات تطوعية	والذي من المفترض أن ينظم عملية	التط_وعي
المهمشة.	محلية في المدارس والجامعات،	جمع التبرعات على المستوى	موسعة وفاعلة.
مبادرات تطوعية محلية في	بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات	الوطني.	
المدارس والتجمعات، بالتعاون	المحلية.		
مع وزارة التربية والتعليم			
والهيئات المحلية.			
حملات مناصرة لإقرار قانون	•		
جمع التبرعات.			
حملات تستهدف مؤسسات	• وزارة الحكم المحلي - برامج لبناء	دراسة حول واقع المسؤولية	2.3. نماذج فاعلة
القطاع الخاص لدعم تتفيذ	قدرات الهيئات المحلية لتبني نهج	الاجتماعية.	للمسؤولية الاجتماعية
برامج وخدمات حماية الطفل	التنمية المجتمعية وإنشاء صندوق	حملات تستهدف مؤسسات القطاع	علـــــــى المســــتوى •
والمرأة وكبار السن والفقراء	التنمية المجتمعية.	الخاص لدعم تتفيذ برامج وخدمات	المحلي والوطني.
والأشخاص ذوي الإعاقة		حماية الطفل والمرأة وكبار السن	
والشباب.		والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة	
برامج لبناء قدرات الهيئات	•	والشباب.	
المحلية لتبني نهج التتمية		توقيع اتفاقيات وطنية مع الشركات	•
المجتمعية.		الخاصة لتبنى نماذج مسؤولية	
		اجتماعية لمكافحة الفقر ورعاية	
		الفئات المهمشة.	
		مبادرات لحشد تمویل من أفراد	•
		ومؤسسات فلسطينية تعمل في	
		الخارج.	
		إنشاء صندوق للمسؤولية	•
		الاجتماعية بالشراكة مع مؤسسات	
		القطاع الخاص.	
مراجعة للسياسات الاقتصادية.	وزارة الاقتصاد – تعديل السياسات	إعداد دراسات وتقارير لتعديل أو	.3.3 السياسات
حملات ضغط ومناصرة	الاقتصادية.	إقرار سياسات اقتصادية عادلة	الاقتصــادية
لتعديل السياسات الاقتصادية.		وإدماجية للفقراء والفئات المهمشة.	عادلة
		الضغط مع الوزارات المعنية لتعديل	وإدماجية.

الدور المتوقع للمجتمع المدني	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
		السياسات الاقتصادية.	
برامج توعوية في المدارس والجامعات حول المساواة والقيم الانسانية. برامج إعلامية تشجع قيم المساواة والقيم الإنسانية. برامج ومبادرات مجتمعية تربوية تستهدف الأطفال والفتيات والفتيان والشباب والشابات. برامج توعوية لتحسين معارف وممارسات وتوجهات الأزواج الشابة في قضايا تربية	• وزارة التربية والتعليم – مراجعة المناهج الفلسطينية لتضمين قيم المساواة والقيم الإنسانية، وتتفيذ برامج ومبادرات توعوية مع مجالس الأهالي في المدارس حول قضايا تربية الأطفال والتعامل مع العنف واحترام الاخرين وقيم التسامح بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.	·	• .4.3 منظومة التنشئة الاجتماعي معززة للقيم الإنسانية.
الأطفال. برامج ومبادرات توعوية مع مجالس الأهالي في المدارس حول قضايا تربية الأطفال والتعامل مع العنف واحترام الاخرين وقيم التسامح.			
برامج بناء قدرات للجمعيات الخيرية لتحسين الحوكمة والتخطيط والبرامج والموارد البشرية والمالية.		بناء قدرات العاملين في وزارة التتمية الاجتماعية في كافة المجالات المتعلقة بعمل الوزارة. دراسات وتقارير حول مجالات التتمية. مأسسة وتعميم مجموعات التخطيط ومجالس المستفيدين. حملة اعلامية لدعم الجهود والتوجهات التتموية تطوير الأنظمة الداخلية اللازمة لتحسين أداء الوزارة. تجنيد التمويل واستقطاب ممولين لمشاريع. ترخيص الجمعيات والرقابة على عملها.	وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع.

الدور المتوقع للمجتمع المدن	دور المؤسسات الحكومية الرئيسية	دور وزارة التنمية الاجتماعية	
		الخيرية لتصنيفها وتحديد واقع	
		الجمعيات (الحوكمة، الاستراتيجيات	
		والنهج، البرامج والخدمات، التغطية	
		والانتشار، المصادر المالية	
		والبشرية).	
		توفير إعفاءات جمركية للجمعيات.	•
		توفير الدعم المالي والإداري	•
		للجمعيات.	
		تشكيل شبكات الحماية الاجتماعية	•
		المحلية ومتابعتها	
		مراجعة التشريعات الفلسطينية	•
		الحالية لتتلاءم مع مبادئ العمل	
		الأهلي، لا سيما قانون الجمعيات	
		الخيرية (وادراج الجمعيات الأجنبية	
		ضمنه ومراجعة لائحته التنفيذية	
		أيضاً لتوضيح عملية تسجيل	
		الجمعيات ودور وصلاحيات وزارة	
		الداخلية ودور جهة الاختصاص،	
		والفترة الزمنية لإعطاء الترخيص	
		وفترة فعالية الجمعية بعد الترخيص،	
		بالإضافة إلى الإشارة إلى	
		المستويات الإدارية ومدة عضوية	
		مجلس الإدارة وآليات الشفافية	
		والمساءلة وقضايا الحاكمية (نمو	
		عضوية الهيئات العامة وتتوعها،	
		وتحديد الفترة الزمنية لتولي عضوية	
		مجالس الادارة، مثلاً كحد أعلى	
		دورتين في وليس أكثر))، قانون	
		العمل، قانون الشركات غير	
		الربحية، قانون الجمعيات التعاونية،	

6. مؤشرات الرصد والتقييم: قياس مدى التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية

يوضح الجدول التالي مؤشرات قياس الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية

سلسلة النتائج	المؤشرات	مسؤولية جمع المعلومات	مستوى التفصيل	دورية المؤشر	مصدر جمع البيانات
	 نسبة الفقر المدقع المبني على أنماط الاستهلاك. 	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجـــنس، العمـــر، المنطقة	2023 ،2018	مسح
	 نسبة الفقر المدقع المبني على الدخل. 	, ,,,	الجـــــنس، العمر ،المنطقة	2023 ،2018	مسح
	 نسبة الفقر المبني على أنماط الاستهلاك. 	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجـــنس، العمـــر، المنطقة	2023 ،2018	مسح
	4. نسبة الفقر المبني على الدخل.	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجــــنس، العمــــر، المنطقة	2023 ،2018	مسح
1. الهدف الاستراتيجي الأول:	 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي. ★ 	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجنس، فئات عمرية،		
الحد من الفقر	 6. نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية. ★ 	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	المنطقة، الجنس، البعد (نوع الحرمان)	2023 ،2018	مسح
	الوصية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	الجـــنس، العمـــر، المنطقة	2022 ،2017	مسح
	 الخسارة الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي. ★ 	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	تــم حـــذف مســـتوى التفصيل	2022 ،2017	مسح
	 9. نسبة الأسر الفقيرة التي تستفيد من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية. 	وزارة النتمية الاجتماعية.	جنس رب الأسرة، المحافظة نوع الخدمة، خط الفقر، الإعاقة	سن <i>وي</i>	ســـــجلات إدارية
1.1 الأسر الفقيرة والهشة قادرة على تأمين الاحتياجات الأساسية بنوعية وكمية كافيتين.	*	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وزارة التنمية الاجتماعية وزارة التربية الصحة، وزارة التربية والتعليم	المنطقة. الخدمة	2023 ،2018	مىبوح
	11. مدى رضا الأسر الفقيرة المستفيدة من المساعدات المقدمة (حسب الكمية والنوعية).	وزارة التنمية الاجتماعية.	جــنس رب الأســرة، الفئـــات العمريـــة، المحافظة	2019 2017 2022	دراسة خاصة

مصدر جمع البيانات	دورية المؤشر	مستوى التفصيل	مسؤولية جمع المعلومات	المؤشرات	سلسلة النتائج
مسح	2023 ،2018	جــنس رب الأســرة، المحافظة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	12. نسبة إنفاق الأسر على الصحة من الإنفاق الإجمالي للأسرة.	
مسح	2023 ،2018	جــنس رب الأســرة، المحافظة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	13. نسبة إنفاق الأسر على الغذاء.	
مسح	2022 ،2017	جنس رب الأسرة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	
ســــجلات إدارية	سنوي	نـــوع المشـــروع، المنطقــة الجغرافيــة، جنس المستفيد، الفئـة	وزارة التتمية الاجتماعية.	-	
		العمرية، طبيعة التحديث التحديث (منحة، قصرض، تشعيل، أخرى)، طبيعة المشروع (فصردي،		15. عدد المستفيدين من التمكين الاقتصادي.	2.1. الرجال والنساء والشباب والشابات في
دراسة بشكل	,2019 ,2017	جماعي)	in the Military of the tr		الأسر الفقيرة منخرطون/ات في
دوري	2022	نــوع المشــروع، المنطقــة الجغرافيــة، جـنس المستقيد، الفئـة العمريــة، طبيعــة التــدخل (منحــة، قــرض، تشــغيل، أخــرى)، طبيعــة المشــروع (فــردي، جماعي)	وزارة التنمية الاجتماعية.	16. نسبة الأسر الفقيرة المستهدفة في برامج التمكين الاقتصادي والتي لا زالت تدير مشاريعها الاقتصادية بعد ثلاث سنوات.	مشاريع تمكين اقتصادي فردي وجماعي.
ســــجلات ادارية	سنوي	وصف نوع التدبير		17. عدد تدابير الحماية الاجتماعية الوطنية التي تم وضعها خلال ال 12 شهراً الماضية لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة.	3.1. تدابير حماية
سجلات	سنوي	وصف المحتويات	الجهاز المركزي للإحصاء الفاسطيني	18. عدد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث. ★	اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة
سجلات	سنوي	المنطقة	, ,,	19. عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث لكل 100 000 شخص. ★	الفنات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً من الهزات والصدمات والكوارث.
ســـــجلات إدارية	سنوي	المحافظة قيمة المساعدات	وزارة الزراعة	20. عدد الأفراد المستفيدين من صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.	

مصدر جمع البيانات	دورية المؤشر	مستوى التفصيل	مسؤولية جمع المعلومات	المؤشرات	سلسلة النتائج
ســــجلات ادارية	سنو <i>ي</i>	الجنس، الفئة العمرية ، المحافظة	صندوق الضامان الاجتماعي هيئة التأمين والمعاشات	21. عدد الأفراد المسجلين في صندوق الضمان الاجتماعي وهيئة التقاعد	
سجلات إدارية	سن <i>وي</i>	بحسب الجنس، مع التمييز بين الأطفال والعاطلين عن العمل والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والحوامل /الأطفال حديثي الولادة وضحايا إصابات العمل والفقراء والضعفاء	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة التتمية الاجتماعية، هيئة التقاعد، صندوق الضمان الاجتماعي، وزارة الصحة، وزارة العمل.	22. نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية. ★	2. الهدف الإستراتيجي الثاني:
مسح	2019 ،2016 2024	حسب نوع العنف، الحالة الزواجية، الحالة التعليمية، فئات العمر ، الجنس، جهة التعنيف	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	23. نسبة الأفراد الذين تعرضوا للعنف.	القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في
مسح	سنو <i>ي</i>	الجنس	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	24. نسبة عمالة الأطفال.	المجتمع الفلسطيني
سجلات	سنوي	الجنس، المنطقة، المرحلة التعليمية	وزارة التربية والتعليم.	25. نسبة الأطفال المتسربين من المدارس.	
سجلات إدارية	سنو <i>ي</i>	الجنس، المنطقة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمحاكم الشرعية.	26. نسبة الأفراد الذين تزوجوا قبل بلوغهم 18 عاماً.	
سجلات	سنو <i>ي</i>	الأطفال، الفتيات والنساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، الشباب، كبار السن	وزارة النتمية الاجتماعية	27. عدد التشريعات وسياسات الحماية للفتات المهمشة المعدلة أو الجديدة التي تم إقراراها.	1.2. تشريعات وسياسات حمائية تعزز العدالة والمساواة والحقوق للجميع.
سجلات	سن <i>وي</i>	الجنس، نوع الشكوى، المنطقة	وزارة النتمية الاجتماعية	28. عدد شكاوي المواطنين التي تمت معالجتها	2.2. ثقافة مجتمعية تعزز الحقوق والمساءلة
سجلات	سنوي	المنطقة، الفئة، نوع العنف، الجنس، ضحايا التعذيب (عنف الاحتلال)	وزارة النتمية الاجتماعية، مجلس القضاء الأعلى، المحاكم	29. عدد ضحايا العنف الذين تم الدفاع عنهم أمام الهيئات القضائية.	3.2. الفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرة على
سجلات	سن <i>وي</i>	الجنس، نوع الحيازة، العمر.	مجلس القضاء الاعلى ووزارة العدل	30. عدد قضايا الميراث في المحاكم.	الوصول الى منظومة العدالة

مصدر جمع البيانات	دورية المؤشر	مستوى التفصيل	مسؤولية جمع المعلومات	المؤشرات	سلسلة النتائج
سجلات	سنوي	الجنس، نوع الحيازة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة، الطابو	31. نسبة السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، الذين لديهم مستندات معترف بها قانوناً والذين يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة. ★	
سجلات ادارية	سن <i>وي</i>	الجنس، نوع العنف، الإعاقة	وزارة التنمية الاجتماعية	32. عدد الأطفال الذين تم وقف الاعتداءات عليهم بعد تلقيهم خدمات الحماية	
سجلات ادارية	سنو <i>ي</i>	الجنس، نوع الندخل (توفير الرعاية الأسرية)	وزارة التنمية الاجتماعية	33. نسبة الأطفال مجهولي النسب وغير الشرعيين المتواجدين في مؤسسات الرعاية الخاصة بهم الذين تم إصدار شهادات ميلاد لهم.	
سجلات	سنوي	الجنس، نوع الكفالة، المنطقة	وزارة التنمية الاجتماعية	34. عدد الأيتام الذين حصلوا على خدمة كفالة يتيم.	
سجلات	سنوي	الجنس، المنطقة، نوع التاهيل	وزارة التنمية الاجتماعية	35. عدد الأحداث الذين تم رعايتهم وتأهيلهم اجتماعياً.	
سجلات	سنو <i>ي</i>	الجنس، نوع التدريب	وزارة التنمية الاجتماعية	36. عدد المستفيدين من خدمات التأهيل والتدريب في مراكز تأهيل الشبيبة.	1.2. الفئات المهمشة تتمتع
سجلات	سنو <i>ي</i>	العمر، نوع العنف، نوع الخدمة، المنطقة	وزارة التتمية الاجتماعية	37. عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال وتم تقديم خدمات الحماية لهن.	بالخدمات الاجتماعية وخدمات البنية
سجلات	سن <i>وي</i>	نوع التهمة، نوع الخدمة	وزارة التنمية الاجتماعية	38. عدد النساء في مراكز الإصلاح والتأهيل، واللواتي تم تقديم خدمات اجتماعية لهن خلال ال 12 شهراً الماضية.	التحتية والتكنولوجيا .
سجلات	سنو <i>ي</i>	الجنس ، نوع الاعفاء	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة النقل والمواصلات	39. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمة الإعفاء الجمركي خلال ال 12 شهراً الماضية.	
سجلات	سن <i>وي</i>	الجنس	وزارة التنمية الاجتماعية	40. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين تم توفير أدوات مساندة لهم خلال ال 12 شهراً الماضية.	
سجلات	سن <i>وي</i>	الجنس	وزارة التنمية الاجتماعية	41. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الذين حصلوا على خدمات في المراكز المتخصصة خلال ال 12 شهراً.	

مصدر جمع البيانات	دورية المؤشر	مستوى التفصيل	مسؤولية جمع المعلومات	المؤشرات	سلسلة النتائج
سجلات	سنو <i>ي</i>	الجنس	وزارة الصحة	42. نسبة الأفراد ذوي الإعاقة والمشمولين بالتأمين الصحي المجاني	
سجلات	سنوي	الجنس	وزارة الصحة	43. نسبة كبار السن المشمولين بالتأمين الصحي المجاني.	
سجلات	سنو <i>ي</i>	الجنس، نوع الخدمة (ايوائي، نهاري)	وزارة التنمية الاجتماعية	44. عدد المقيمين والمستفيدين من بيوت رعاية المسنين خلال ال 12 شهراً الماضية.	
سجلات	سنو <i>ي</i>	الجنس	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم	45. معدل المشاركة في التعليم المنظم قبل سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي. ★	
مسح	سنوي	المنطقة، الجنس، العمر	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	46. معدل المشاركة في قوة العمل.	
مسح	سنوي	المنطقة، العمر	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	47. نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي.	
مسح	2022 ،2017	النشاط، الجنس، العمر، الفئات	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	48. نسبة الأفراد الذين يمارسون أنشطة ثقافية.	
مسح	سن <i>وي</i>	الجنس، العمر، المرحلة التعليمية، المؤهل. الفئات (الخريجين، الشباب، الإناث)	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	49. معدل البطالة.	.5.2 مشاركة
سجلات	سنو <i>ي</i>	الجنس، المرحلة التعليمية	وزارة التربية والتعليم	50. عدد الأفراد ذوي الإعاقة الملتحقين بالتعليم.	اجتماعية واقتصادية وسياسية فاعلة للفئات
مسح	2022 ،2017	حسب القطاع	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	51. معدل مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة العاملين في القوى العاملة.	المهمشة.
سجلات		الجنس، المرحلة التعليمية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم	52. النسبة المئوية للسكان في فئة عمرية معينة النين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في تصنيفات وظيفية تتناول الأمية، المهارات الحسابية.★	
		برلمانية، رئاسية، هيئات محلية	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع لجنة الانتخابات	53. نسبة المشاركة في الانتخابات على المستوى الوطني.	
مسح		الجنس، المنطقة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	54. نسبة الشباب (15-29) الذين لديهم رغبة في الهجرة إلى الخارج.	3. الهدف الاستراتيجي الثالث:
سجلات ادارية	سنوي	الجنس، المنطقة، نوع الجريمة	الشرطة، النيابة العامة	55. عدد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في مراكز الشرطة.	تعزيز التماسك الاجتماعي

مصدر جمع	دورية المؤشر	مستوى التفصيل	مسؤولية جمع المعلومات	المؤشرات	سلسلة النتائج
مسح	2019 2017 2022	الجنس، المنطقة	مراكز استطلاعات	56. تحسن في ثقة المواطنين في الحكومة والقيادات المجتمعية، في نهاية العام 2019 ونهاية العام 2022.	
مسح	,2019 ,2017 2022	الجنس، المنطقة	مراكز استطلاعات الرأي	57. نسبة الزيادة في وجهة نظر الأفراد حول تحسن قيم اجتماعية انسانية في المجتمع الفلسطيني (العدالة الاجتماعية، الانتماء للوطن، التسامح، التكافل، احترام الأخر).	
مسح		الجنس، المنطقة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	58. نسبة مشاركة الأطفال والشباب في العمل التطوعي.	1.3. مبادرات العمل التطوعي موسعة وفاعلة
دراسة	°2019°2017 2022	حجم الدعم المالي، والاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات والشركات	وزارة التنمية الاجتماعية	59. عدد نماذج المسؤولية الاجتماعية المنفذة على المستوى المحلي والوطني.	2.3. نماذج فاعلة المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي والوطني.
سجلات	سنوي	نوع السياسات، جهة الإقرار	وزارة التنمية الاجتماعية	60. عدد السياسات الاقتصادية التي تتبنى توصيات التقارير ذات العلاقة بتعديل أو إقرار سياسات اقتصادية عادلة وإدماجية للفقراء والفئات المهمشة.	3.3. السياسات الاقتصادية عادلة وإدماجية.
سجلات	سنو <i>ي</i>	الجنس، نوع العنف	وزارة التربية والتعليم،	61. عدد حالات العنف المبلغ عنها لدى المرشدين التربوبيين داخل المدارس.	1.3. منظومة النتشئة الاجتماعية معززة للقيم الإنسانية
دراسة خاصة	كل ثلاث سنوات	الفئة، نوع الخدمة	وزارة التنمية الاجتماعية	62. مدى رضا المستفيدين من الخدمات التي تقدمها وزارة التتمية الاجتماعية.	5.3. المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية
سجلات	سن <i>وي</i>	المنطقة، البرنامج، الفئة المستهدفة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة المالية	63. نسبة الإنفاق الحكومي على برامج الحد من الفقر . ★	اللمية الاجتماعية كفوءة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع

مصدر جمع البيانات	دورية المؤشر	مستوى التفصيل	مسؤولية جمع المعلومات	المؤشرات	سلسلة النتائج
سجلات	سن <i>وي</i>	المنطقة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع مجلس ادارة صندوق الضمان الاجتماعي، وزارة التربية والتعليم، وزارة المالية	64. نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (الضمان الاجتماعي، الصحة، التعليم). ★	
سجلات	سنو <i>ي</i>	المنطقة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة النتمية الاجتماعية، وزارة المالية.	65. نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة بشكل غير متناسب.★	

[★] مؤشر التنمية المستدامة

الجزء الرابع: ارتباط الاستراتيجية بالتوجهات الوطنية والعالمية

1. الربط مع أجندة السياسات الوطنية

كون قطاع النتمية الاجتماعية مرتبط بشكل وثيق مع مجموعة كبيرة من القطاعات الأخرى، كالصحة والتعليم والزراعة والاقتصاد والأمن والعنية التحتية والثقافة، ترتبط الاستراتيجية بشكل عام مع تسع أولويات وطنية حددتها أجندة السياسات الوطنية، وبشكل خاص مع الأولوية رقم (7).

شكل رقم 4: التقاطعات مع مصفوفة الأولويات الوطنية والسياساتية في مسودة الأجندة الوطنية

شكل رقم 4: التقاطعات مع مصفوفة الأولويات الوطنية والسياساتية في مسودة الأجندة الوطنية								
	التنمية المستدامة					الإصلاح وت الخدمات	ِ الاستقلال	الطريق نحو
10. مجتمع قادر على الصمود والتثمية	9. رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة	8. تعليم جيد وشامل للجميع	7. العدالة الاجتماعية وسيادة القانون	6.استقلالية الاقتصاد القلسطيني	 الحكومة الفعال الفعال الفعال 1.5 تعزيز 	4. الحكومة المستجيبة للمواطن	3. تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	2. الوحدة الوطنية
1.10. توفير الأمان والأمان والأمان والأمان وتعزيز سيادة القانون 2.10. توفير الاحتياجات الأساسية الأساسية بالزراعة والمجتمعات الريفية والمجتمعات الريفية اليوية والتراث التقافي القلسطيني	الجميع عدمات الرعاية المحميع الصحية الصحية الشاملة للجميع بصحة بصحة المواطن ورفاهيته	1.8 التعليم المبكر لاطفالنا كري 2.8 تحسين نوعية التعليم 3.8 من التعليم الى العمل	1.7. الحد من الفقر 2.7. توفير الحماية الاجتماعية والمهمشين للفقراء والمهمشين وصول 3.7. تعزيز للعدالة المواطنين ومكين المساواة بين 4.7. للمرأة المرأة مستقبلنا 5.7. شبابنا	2.6. توفير فرص عمل لاثقة	المساعلة والشفافية 2.5 نجاعة وفعالية إدارة المال العام	1.4. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن بمستوى بمستوى الخدمات المواطن المواطن المواطن	1.3. تعزيز المشاركة في المنظومة المنظومة الدولية	1.2. تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني الفلسطيني الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين

الأولوية الوطنية رقم (2): الوحدة الوطنية

ترتبط الاستراتيجية بالأولوية السياساتية تحقيق وجدة الأرض والشعب الفلسطيني"، وذلك ضمن التدخل السياساتي الذي يتعلق بتحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين، والمرتبطة بفئات التتمية الاجتماعية، كالأطفال والمسنين والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة. كما ترتبط بالأولوية السياساتية في العمل مع المؤسسات الدولية والدول المضيفة لضمان توفير الخدمات للاجئين في كافة أماكن تواجدهم. أما على مستوى الأولوية السياساتية الثانية "تجسيد الممارسة الديموقراطية في دولة فلسطين، فإن الارتباط يتعلق بضمان الانتخابات الديمقراطية على مستوى المؤسسات الأهلية والقاعدية، وتعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز في فلسطين وصون الحريات الأساسية للمواطنين، لا سيما للفقراء والفئات المهمشة.

الأولوية الوطنية رقم (3): تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين

ترتبط الاستراتيجية بالأولوية السياساتية "تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية"، وذلك للوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة إلى انضمام دولة فلسطين لعدد من المعاهدات الدولية ذات العلاقة بالفئات المستهدفة في قطاع التنمية الاجتماعية، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

الأولوية الوطنية رقم (4): الحكومة المستجيبة للمواطن

من منطلق النهج الحقوقي لعملية التتمية الاجتماعية، والذي يحدد أصحاب الحقوق ويتطلب إيلاء المجموعات والفئات المهمشة اهتماماً خاصاً، كالفقراء وسكان مناطق (ج) والمحاذية لجدار الفصل الإسرائيلي في الضفة الغربية والمناطق الحدودية في قطاع غزة، والقدس، لا سيما استحقاقهم لخدمات أساسية، فإن الأولوية السياساتية التي تتعلق بالارتقاء بمستوى الخدمات العامة للمواطنين ترتبط بشكل كبير بالاستراتيجية، لا سيما من منظور التدخلات السياساتية المقترحة والمتمثلة في تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطن على المستويات المختلفة وتتفيذها بالتعاون مع الشركاء، وإطلاق بوابة الحكومة الالكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها، تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

الأولوية الوطنية رقم (5): الحكومة الفعالة

إن النهج الحقوقي بتطلب تعزيز الشفافية والمساعلة وقعالية ادارة المال العام في عمل الحكومة، كأصحاب واجب، وكجزء رئيسي في عملية النتمية الاجتماعية لتعزيز تقديم الخدمات للمواطنين، الأمر الذي تركز عليه أولويتان سياساتيان ضمن هذه الأولوية الوطنية، وذلك من خلال مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي ومكافحة الفساد، تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات، تعزيز الادارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج، إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن التذخلات السياساتية لنجاعة وفعالية ادارة المال العام، اصلاح نظام التقاعد لموظفي القطاع العام، اصلاح المؤسسات العامة واعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية، لا سيما خدمات المياه والكهرباء.

الأولوية الوطنية رقم (6): استقلالية الاقتصاد الفلسطينية

يعتبر "توفير فرص عمل لائقة للجميع" من أكثر الأولويات السياساتية ارتباطاً بالاستراتيجية، لا سيما من خلال اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في اطلاق المشاريع الريادية لتشغيل الخريجين، دعم صندوق التشغيل الفلسطيني وتطويره، ضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية السلامة المهنية.

الأولوية الوطنية رقم (7): العدالة الاجتماعية وسيادة القانون

لا يمكن أن تتحقق التنمية الاجتماعية من دون العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والتي وضعت كأولوية وطنية في أجندة السياسات الوطنية، وبذلك تعتبر المرتكز الرئيسي للاستراتيجية. ويندرج ضمنها أولاً الأولوية السياساتية الأولى المتمثلة في الحد من الفقر من خلال تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمهمشين، مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفقراء والمهمشين، الادماج الاجتماعي وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (أفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الاسرى المحررين). كذلك تندرج هنا الأولوية السياساتية الثانية توفير الحماية الاجتماعية من خلال تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها، انفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي، تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها وتعزيز الحوار الاجتماعي. من ناحية

أخرى، تساهم الاستراتيجية بشكل مباشر في تحديد الأهداف الاستراتيجية والتدخلات السياساتية التي تحقق الأولولية السياساتية المتمثلة في تعزيز وصول المواطنين للعدالة، والتي تشمل تدخلات سياساتية تتضمن تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الانسان وافاذها، ضمان فاعلية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية، الوصول العادل الى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث. وأخيراً من منطلق استهداف استراتيجية التتمية الاجتماعية للنساء، فإنها ترتبط في الأولوية السياساتية الرابعة "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" وتدخلاتها في إزالة كافة اشكال التمييز بين الجنسين والقضاء على كافة اشكال العنف ضدهن، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التتمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة. وأخيراً، ومن منطلق استهداف الشباب، ستعمل الاستراتيجية على تحديد أهداف ترتبط بالأولوية السياساتية الخامسة "شبابنا، مستقبلنا"، والتي تتدرج ضمنها تدخلات سياساتية متمثلة بتمكين الشباب الفلسطينين من الحصول على فرص تؤمن لهم النجاح في مستقبلنا"، والتي تندرج ضمنها تدخلات سياساتية متمثلة بالتركيز على الشباب الأقل حظاً.

الأولوية الوطنية رقم (8): تعليم جيد وشامل للجميع

يعتبر التعليم مكونا رئيسيا لاستراتيجية التنمية الاجتماعية، والتي ترتبط مع الأولوية السياساتية الاولى "التعليم المبكر لاطفالنا"، من خلال المساهمة في تحقيق التدخلات السياساتية المتمثلة في تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع، وتوسيع نطاق التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواه. كذلك، ستعمل الاستراتيجية على تحديد أهداف تساهم في تحقيق الأولوية السياساتية "تحسين نوعية التعليم" والتي يندرج ضمنها اصلاح المناهج التعليمية وتطويرها وضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة المناطق والفئات المهمشة، والاولوية السياساتية " من التعليم إلى العمل" والتي يندرج ضمنها مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالى مع احتياجات التنمية وسوق العمل، تطوير البنية التحتية ومرافق التعليم والتدريب المهنى والتقني.

الأولوية الوطنية رقم (9): رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع

من منطلق توفير خدمات لأصحاب الحقوق وتحقيق رفاهيتهم، ترتبط استراتيجية النتمية مع الاولوية الوطنية التاسعة، لا سيما من خلال أولوياتها السياساتية التي تصبو إلى توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع والارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته بالتركيز على الفئات الفقيرة والمهشمة، من خلال المساهمة في اصلاح نظام التأمين الصحي العام، تعزيز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية (تحسين نظام شراء الخدمات الطبية والتحويلات)، الارتقاء بمستوى وجودة الخدمات الصحية، زيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية، بالإضافة إلى تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين، تبنى نهج صحة العائلة، تعزيز برامج إدارة الأمراض المزمنة وتطبيق السياسات الوطنية بهذا الخصوص.

الأولوية الوطنية رقم (10): مجتمع قادر على الصمود والتنمية

وأخيراً، ترتبط الاستراتيجية بالأولوية الوطنية التي تناشد للوصول إلى مجتمع قادر على الصمود والتتمية، من خلال توفير الأمن والأمان وتعزيز سيادة القانون توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكنية النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية.

2. الربط مع غايات التنمية المستدامة

من منطلق التزام دولة فلسطين بأهداف التنمية المستدامة (جدول أعمال 2030)، والذي يضم 17 هدفاً و 169 مؤشراً، اعتمدته 193 دولة عضو في الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، كرؤية تتموية عالمية من أجل مستقبل عالم أفضل بحلول عام 2030، ستسترشد الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتتمية الاجتماعية بهذه الأهداف، وخصوصاً عشرة أهداف ألنظر جدول رقم 5).

جدول رقم 5: ارتباط استراتيجية التنمية الاجتماعية الفلسطينية مع بعض أهداف وغايات التنمية المستدامة (جدول أعمال 2030)

· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
التقاطعات مع أهداف ونتائج الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية	أهداف التنمية المستدامة
يتقاطع هذا الهدف مع الهدف الاستراتيجي الأول للاستراتيجية الوطنية للتتمية الاجتماعية (الحد من	الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع

التقاطعات مع أهداف ونتائج الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية	أهداف التنمية المستدامة
نسبة الفقر)، ونتائجه جميعها.	أشكاله في كل مكان
ينقاطع مع الهدف الاستراتيجي الاول (الحد من الفقر).	الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير
	الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز
	الزراعة المستدامة
ينقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول والثاني.	الهدف 3: ضمان تمتّع الجميع بأنماط
	عيش صحية وبالرفاهية في جميع
	الأعمار
يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول (الحد من الفقر) والثاني (إزالة كافة اشكال التهميش والاقصاء	الهدف 4: ضمان التعليم الجيد
الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني)	المنصف والشامل للجميع وتعزيز
	فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الثاني إزالة كافة اشكال التهميش والاقصاء الاجتماعي في المجتمع	الهدف 5: تحقيق المساواة بين
الفلسطيني) بشكل كبير، ولا سيما في نتائجه وسياساته جميعها والتي تستهدف النساء، حيث تم	الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
تحديد النساء والفتيات كفئة مستهدفة ذات أولوية في الاستراتيجية الوطنية.	
5. يتقاطع مع النتيجة المرتبطة بالهدف الاستراتيجي الاول والتي تنص على الأسر الفقيرة والهشة	الهدف 6: ضمان توفر المياه وخدمات
قادرة على تأمين الاحتياجات الأساسية بنوعية وكمية كافيتين.	الصرف الصحي للجميع
يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الاول ولا سيما فيما يتعلق بمكون التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة	الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي
والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.	المطرد والشامل للجميع والمستدام،
	والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير
	العمل اللائق للجميع
يتقاطع مع الهدف الاستراتيجي الأول والثاني	الهدف 10: الحد من انعدام المساواة
	داخل البلدان وفيما بينها
ينقاطع مع الهدف الاستراتيجي الاول لا سيما فيما يتعلق بتوفر البنية التحتية والمساكن المناسبة	الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات
وبالهدف الاستراتيجي الثاني وفيما يتعلق بسياسة توفير وتطوير الخدمات الاجتماعية والصحية	البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة
والتعليم لجميع الفئات المهمشة ووضع تدابير لوصول الجميع الى المياه والطاقة والمراكز الرياضية	على الصمود ومستدامة
والثقافية المناسبة، وسياسة وضع تدابير وطنية تضمن دمج جميع الفئات المهمشة في المجتمع.	
ينقاطع مع الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بوصول الفئات المهمشة إلى العدالة، وبالهدف	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات
الاستراتيجي الثالث.	

الجزء الخامس: بيان سياسة البرنامج:

"غايات وأهداف ومعايير البرامج للأعوام 2017-2019"

للمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المدرجة أعلاه، ستقوم وزارة النتمية الاجتماعية بتنفيذ ثلاثة برامج رئيسية بموجب الموازنة: برنامج التمكين ومكافحة الفقر، برنامج تتمية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة، وبرنامج النتمية الإدارية والتخطيط، بحيث ترتبط هذه البرامج بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية الثلاث (انظر الشكل رقم 6).

شكل رقم 5: ارتباط برامج الموازنة بالأهداف الاستراتيجية







1. برنامج التمكين ومكافحة الفقر

يعمل هذا البرنامج على تمكين الأسر الفقيرة والمهمشة من إنتاج دخلها بالاعتماد على ذاتها، وتقديم المساعدات النقدية والعينية والمنتظمة والطارئة والموسمية، وتقديم خدمة التأمين الصحي والإعفاءات المدرسية وغيرها من التدخلات للأسر الفقيرة والمهمشة، وفقاً للمعايير المعمول بها في الوزارة.

• توفير العيش الكريم للأسر الفقيرة والمهمشة وتعزيز منعتها وتمكينها للاعتماد على الذات والخروج من دائرة الفقر

غاية/ات سياسة البرنامج

 تمكين الأسر الفقيرة والمهمشة اقتصادياً من خلال تدخلات ومشاريع صغيرة مدرة للدخل

معايير لغاية/ات سياسة البرنامج

- تقديم مساعدات مالية ربعية للأسر الفقيرة المستحقة
- •تقديم مواد غذائية تحتوي على سعرات حرارية مناسبة وفق معايير.

يندرج ضمن هذا البرنامج هدفان ألنظر الجدول رقم 6). ينص الهدف الأول على مساعدة الأسر الفقيرة والمهمشة على توفير احتياجاتها الأساسية، أما الهدف الثاني فيسعى إلى تمكين الاسر الفقيرة والمهمشة اجتماعياً واقتصادياً.

جدول رقم 6: أهداف سياسة برنامج التمكين ومكافحة الفقر

هدف سياسة البرنامج رقم 1	مساعدة الاسر الفقيرة والمهمشة على توفير احتياجاتها الأساسية
	159 الف فرد حصلوا على بطاقة تموين
	118 الف اسرة حصلت على مساعدة نقدية منتظمة
الد شر مانس	80 الف من الطلبة حصلوا على اعفاءات
المخرجات	5000 الآف اسرة حصلت على مساعدة طارئة
	120 الف اسرة لديها بطاقة تامين طبي
	57 الف في الضفة الغربية نفر حصلوا على مساعدات غذائية
هدف سياسة البرنامج رقم 2	تمكين الاسر الفقيرة والمهمشة اجتماعيا واقتصاديا
	1000 أسرة استفادت من المشروع
	250 شخص من ذوي الاعاقة حصلوا على قروض
المخرجات	1000 شاب/ة استفادوا من مشاريع اقتصادية
	500 إمرأه من مشاريع التمكين
	50 مزارعا استفادوا من مشاريع التمكين الجماعي

2. برنامج تنمية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة

يتضمن هذا البرنامج إلى تتمية أوضاع الفئات المهمشة والضعيفة من خلال العناية بجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة في مجال الرعاية والحماية والتوعية والتأهيل والوقاية للفئات (الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والمسنين ومدمني المخدرات والسجناء وعائلاتهم) كخطوة أولة نحو التمكين بمعناه الواسع اقتصادياً واجتماعياً نفسياً وسكنياً، والعمل على حماية هذه الفئات من العنف والاستغلال والاقصاء والتهميش من خلال مراكز متخصصة لكل فئة، وفق معايير جودة وأنظمة اعتماد عصرية، والاسهام في تطوير التأهيل الاجتماعي والمهني والتدريب وادارة البرامح الموسمية وتوفير الرعاية الأسرية الأطفال مجهولي النسب وغير الشرعيين من خلال آليات الاحتضان ورعاية الأطفال في دور الحضانة والايتام والأحداث وفاقدي الرعاية الوالدية والتوعية الأسرية والإرشاد الأسري وتطوير وتتسيق الخدمات مع القوانين مؤسسات المجتمع والجمعيات الخيرية عبر تعزيز الشراكات وشراء الخدمات وتتسيق التدخلات، بما يتلاءم مع القوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها والمقرة رسمياً.

الوصول إلى منظومة خدمات اجتماعية توفر الرعاية والتأهيل والحماية والتوعية والوقاية الفؤات المهمشة والضعيفة في اطار العدالة وتكافؤ الفرص والتي من شأنها تمهيد الأرضية لتعزيز مبادرات التمكين كأساس استراتيجي للتنمية الاجتماعية على أسس من الشراكة وبناء على المعايير المعتمدة من الوزارة.
 حصول الفئات الضعيفة والمهشمة على خدمات اجتماعية من رعاية وحماية وتأهيل وتوعية ووقاية وإيواء وإرشاد نفسي واندماج اجتماعي من خلال مراكز البرنامج الوزارة المتخصصة ومديرياتها ومكاتبها الفرعية وشراكة مع مؤسسات المجتمع

المدني.

يندرج ضمن هذا البرنامج سنة أهداف ألنظر الجدول رقم 7). ينص الهدف الأول على حصول 4000 من الاشخاص ذوي الاعاقة على خدمات الرعاية والحماية والتأهيل والتوعية خلال عام 2017، أما الهدف الثاني فيستهدف الاطفال وأسرهم من خلال حمايتهم وتأهيلهم ورعايتهم وتوعيتهم وارشادهم وكفالتهم. ويستهدف الهدف الثالث النساء ضحايا

العنف وينص على توفير خدمات الحماية والتمكين والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي والقانوني لهن. أما المسنون، فهم مستهدفون في الهدف الرابع والذي ينص على توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوائية لـ1800 مسن. وأخيراً، يركز الهدف الخامس على تعزيز الشراكة والتكامل مع الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة الفئات المهمشة الأكثر استحقاقاً، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في إطار المسؤولية الاجتماعية.

جدول رقم 7: أهداف سياسة برنامج تنمية وحماية الفئات المهشة والضعيفة

هدف سياسة البرنامج رقم 1	4000 من الاشخاص ذوي الاعاقة حصلوا على خدمات الرعاية والحماية والتأهيل والتوعية خلال عام 2017
	650 من الأشخاص ذوي الإعاقة سيحصلون على خدمة الإعفاء الجمركي لشراء سيارات تسهل وتيسر حركتهم
	وتنقلهم، وفق الشروط والمعايير الخاصة باللائحة التنفيذية وقرار مجلس الوزراء
	وتسهم، وبي استروك والمعايير المناسبة بالرقب السهية وتوار معيس الوزارة. 500 من الأشخاص ذوي الإعاقة سيحصلون على أدوات مسانده حسب معايير الوزارة.
	500 من الأماكن العامـة والمؤسسات الأهليـة والخاصـة سـوف يـتم موائمتهـا وفقـا لاحتياجـات الأشـخاص ذوي
	الاعاقة، من خلال حملات الضغط والمتابعة والمراقبة بالنتسيق مع وزارة الاشغال والبلديات وشبكات حماية.
	5% من الوظائف الحكومية والأهلية سوف يتم تخصيصها للأشخاص ذوي الإعاقة، عبر الضغط والمراقبة
	لمدى الالتزام بالقانون بالتعاون مع ديوان الموظفين العام.
	60 من الأشخاص ذوي الإعاقة سيحصلون على خدمات من مشاريع التمكين الاقتصادي
المخرجات	تشطيب المشروع وتجهيز المبنى ليقدم الخدمات للمكفوفين
	وي و بديو 1000 من الأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم شاركوا في ندوات و ورشات توعية ومناصرة بحقوق الأشخاص ذوي
	الإعاقة وفق قانون 4/لعام 99.
	200 من الاشخاص االمصابين بمرض التوحد وعائلاتهم حصولا على توعية وارشاد حول كيفية التعامل معهم.
	1000 من الأشخاص ذوي الإعاقة سيحصلون على خدمات الإيواء والرعاية والحماية والتأهيل في مراكز
	متخصصة حسب المعايير والاجراءات المتبعة بالوزارة
	100 من ذوي الاعاقة في محافظة الخليل حصلوا على تأهيل مهني
	توقيع اربع اتفاقيات مع الوزارات الشريكة لتنظيم تقديم الخدمات للاشخاص ذوي الاعاقة
هدف سياسة	
البرنامج رقم 2	18210 من الأطفال واسرهم قد تم حمايتهم وتأهيلهم ورعايتهم وتوعيتهم وارشادهم وكفالتهم.
	15 من الأطفال مجهولي النسب وغير الشرعيين المتواجدين في مؤسسات الرعاية الخاصة بهم والمؤهلين
	للاحتضان تم توفير الرعاية الأسرية لهم خلال العام 2017
	15 طفل مجهول النسب وغير الشرعيين المتواجدين في مؤسسات الرعاية الخاصة بهم تم اصدار شهادات
	ميلاد لهم وفقا للاصول
	تم الإشراف والرقابة على كافة الحضانات المرخصة وعددها (200) حضانة في الضفة الغربية
	7000 من الايتام تم كفالتهم ومتابعتهم
	50 سجين واسرهم حصلوا على برامج تثقيفي - توعوي - ارشادي -نفسي - اجتماعي. وتوفير الخدمات
المخرجات	والاحتياجات الاساسية
	مركز للأحداث مجهز في جنوب الضفة الغربية
	بناء وتجهيز مجمع الخدمات الاجتماعية في قلقيلية
	400 من الأطفال المتسربين من المدارس وضعاف التحصيل العلمي حصلوا على خدمات التأهيل الاجتماعي
	والمهني في مراكز التأهيل الاجتماعي
	1000 من الأطفال (ذكور واناث) الذين تم توعيتهم وارشادهم حول حقوقهم من المناطق المهمشة ضمن الغئة
	العمرية (من 10- دون الـ18 عام).
	7000 طفل تم استهدافهم في فعاليات يوم الطفل

100 مثل الأوا الدعم التنمي والاجتماعي المحالية في مراكز الحماية الشاء المحالية المحالية الدعم التنمي والاجتماعي الشاء المحالية الدعم التنمي والاجتماعي الشاء المحالية الدعم التنمي والإجتماعي الشاء المحالية والمحالية والتعلق المحالية والمحالية والتعلق والإعابة والتأهيل التنمي مجهزة ومواطة وقادرة على الاستجابة التعكين والزعابة والتأهيل التنمي والإجتماعي محالية المحالية والتعكين والزعابة والتأهيل التنمي والإجتماعي المحالية والتأميل المحالية والتأميل المحالية والتأميل التنمي والإجتماعي محالية المحالية المحالية المحالية المحالية والتأميل المحالية والتأهيل المحالية والمحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية والمحالية والمحالية والمحالية والتأهيل في المورت الأمنة سيتم محجين بالمجتمع والاسرة وحداث والمحالية والتأهيل والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية المحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية والمحالية والمحالية والمحالية المحالية المحالية المحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية المحالية والمحالية والمحالي		
لله محكة احداث في جنوب الضغة الغربية المخارت الشغة الغربية الشغارة ورقة ترعبة للمدمنين واسرهم للوقائية من المخدرات ورقة ترعبة للمدمنين واسرهم للوقائية من المخدرات ورقة ترعبة للمدمنين واسرهم للوقائية من المخدرات ورقة ترعبة المدمنين واسرهم للوقائية من المخدرات وقائلة والمنافية المنافية والتأثير المنافية والتأثير المنافية والثانية المنافية والثانية المنافية والثانية المنافية والثانية المنافية والثانية المنافية والمؤتد المنافية والمنافقة والمناف		130 من الاطفال تلقوا خدمات الحماية في مراكز الحماية
المنابع محكة احداث في جنوب الضفة الغربية المنابع المن		500 طفل تلقوا الدعم النفسي والاجتماعي
24 ورثمة توعية المدمئين واسرهم الوقاية من المخدرات 10 مراكز التأهيل المهني مجيزة ومؤهلة وقادرة على الإستجابية لاحتياجات سوق العمل. 10 من الاحداث النزلاء تم دمجهم بالنظام التعليمي 10 من الاحداث النزلاء تم دمجهم بالنظام التعليمي 10 والقائوني لهن. 10 من النساء حضحايا العنف حصابة بهذا العجال. 10 من النساء الحامث والمتخصصة والمتخصصة بهذا العجال. 10 من النساء الحامثات على خدمة الحماية والتأهيل سيتم تيديب والتأهيل المهني لهن المواكز المرخصة والمتخصصة بهذا العجال. 10 من النساء الحاصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 10 من النساء الحاصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 10 من النساء الحاصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 10 من النساء الموضات للعنف تقون خدمات الإرشاد. 10 من النساء المعرضات للعنف تقون خدمات الإرشاد المعرضات التعاملية في بطا ودورا وجنين 10 من المسلمية وقاونية قاعلة في بطا ودورا وجنين 10 من المسلمية عن مراكز الاصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الإساسية. المناسخ المسلمية على العنف النساء تجارها المعنين والاوادي العنف النسانية والاوادي النساء من مراكز المسنين حسارا على الترجيه بحقد وقيم الصحيح والتطمية والاجتماعية والنفيونية والاجتماعية المحلمي والمناسة المحلمي المحلمي والمحتيات المحلمية والاحتيات شراء خدمة وفرت الزعاية من الصرد ومؤسسات المجتمع المحلى والمحتي المحلى والمحتيات شراء خدمة وفرت الزعائية من الجراء والمحتيات المجتمع المحلى والمحتيات المحتمع المحلى المحتمعة المحلى المحتمعة المحلى والمحتمات معاملة الموادرية والمحتمعة المحلى والمحتمات معاملة على المتوعة تم دعمها مالها وادري المحتمعة تم دعمها مالها وادري		1100 حدث تم تاهيلهم مهنيا واجتماعيا
11 مراكز التأهيل المهنى مجيزة وموظة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل. 12 من الاحداث النزلاء تم دمجهم بالنظام التعليمي 13 والقانوني لهن. 140. والقانوني لهن. 150 من الاحداث النزلاء تم دمجهم بالنظام التعليمي 150 من النساء صغطان العنف سيتم إيبواءهن في مراكز متخصصة بحماية المرأة تأبعة للوزارة أو شراء خدمات للبن في المراكز المرخصة والتخصصة بهذا المجال. 150 من النساء المراكز المرخصة والتخصصة بهذا المجال. 150 من النساء المحاسلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 150 من النساء المحاسلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 100 من النساء المحاسلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 100 من النساء المحرضات للعنف تقني خدمات الارشاد 100 من النساء المحرضات للعنف تقني خدمات الارشاد 100 من النساء المحسلات على مواحل والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية. 130 من النساء مصابل عن الموسسات العاملية على العنف أنه التهارية والإيوانية لهم. 1800 من تلكنم مواخز الامساني والاقانيات الدينية 1800 من المسنين مراكز الامساني والاقانيات الدينية 1800 من المسنين معراكز المسنين والاوادي النهارية والإيوانية لهم. 1800 من تتكثم مع الاخطمة والتوانين والاقانيات الدينية 1000 من تتكثم مع الاخطمة والقوانين والاقانيات الدينية 1000 من تتكثم مع الاخطمة والتوانية والموانية المتلمية والتقونية والارشاد ومؤسسات المجتمع المحلي للاسخاب في الإعالة والمسنين والاقانية المهمشة وفقا لتطبيات شراء خدمة وفرت الرعاية من أو الدراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية الاجتماعية لكافة والتمسات شراعة والتقوية الإعتماعية المحلوية المحتمع المحلوي المحتمية المحتمية المحتمية المحتمية المحتمية المحتمعية لكافة البينامج رقم 5 المحمولة تفرعية تم دعمها مالها واداريا 10 ماردة محلية تطوعية تم دعمها مالها واداريا 10 مدارية تطوعية تم دعمها مالها واداريا 10 مدارية تطوعية تم دعمها مالها واداريا 10 مدرية محلية تطوعية تطوعية تم دعمها المحارية عربية تم دعمها المحارية عربية المحلوية ع		انشاء محمكة احداث في جنوب الضفة الغربية
هدف سياسة المراحدات النزلاء تم دميهم بالنظام التعليمي والمتالية والتعكون والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي والقانوني ليون. والقانوني ليون. 350 من النساء ضحايا العنف سيتم إيرواءهن في مراكز متخصصة بحماية المرأة تابعة للوزارة او شراء خدمات البرنامج رقم 3 المراكز المرخصة والمتخصصة بهذا المجال. و المراكز المراكز المرخصة والمتخصصة بهذا المجال. و المراكز المراكز المراكز المراكز المراكز المراكز المراكز المراكز المركز المراكز المراكز المراكز المراكز المركز المراكز المراكز المراكز المركز ا		24 ورشة توعية للمدمنين واسرهم للوقاية من المخدرات
هدف سياسة والقانوني لهن. والقانوني لهن. والقانوني لهن. والقانوني لهن. 350 من النساء ضحايا العقف حصان على خدمات الحماية والتمكين والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي البرنامج رقم 3 ولا في المراكز المرخصة والمتخصصة بهذا المجال. 3000 امراة شاركن في انشطة يوم المرأة العالمي 500 من النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال سيتم تغديم خدمات التدريب والتأهيل المهني لهن 50 من النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال سيتم تغديم خدمات التدريب والتأهيل المهني لهن 150 من النساء المحرضات للشغف تلقين خدمات الارشاد والمحرضات للنشف تلقين خدمات الارشاد والمحرضات للنشف تلقين خدمات الارشاد والمحرضات للنشف تلقين خدمات الإرشاد والمحرضات للنشف تلقين خدمات الإرشاد والمحرضات المحتم وضع التنفيذ على المحتمل وخيرا والمحرضات المحتم وضع التنفيذ على العنف المحرض والتهاهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الإساسية. والمحرضات المحتمل والتعاهل تم تقديم خدمات اجتماعية النهارية والايوانية الفهارية والايوانية الهم. والمحرف التنفيذ والمواتفية الإساسية. والمحرف المحرفية والتمامل مع التوجية بعدولهم المحرفية والتوانية النهارية بحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة والمحتمع المحلمي والمحتمع العاملة والتمامل مع الجمعيات الخبرية والمجتمع المحلمي والمحتمع الحملي والمحتمعية الكاف المحتمعية الكاف المحتمعية تم دعمها مالها واداريا 60 من الجمعية تم دعمها مالها واداريا 10 من المحسون تم مساعتها في الحصول على إعقاءات الجمركية ضمن القانون والنظام المحلوم 50 من الجمعية تم دعمها مالها واداريا 10 من المحدود تم عدعمها مالها واداريا 10 المحدود 10 من المحدود تم عدعمها مالها واداريا 10 من المحدود 10 على وعقاءات الجمركية ضمن القانون والنظام 10 من المحدود تم عدعمها مالها واداريا 10 من المحدود تم عدعمها مالها واداريا 10 من المحدود تم عدعمها مالها واداريا 10 من المحدود على وعقاء المحدود تم عدود تم المحدود المحدود 10 على وعقاء المحدود المحدود 10 عدود المحدود 10 على المحدود 10 على المحدود 10 على المحدود 10 عدود 10		12 من مراكز التأهيل المهني مجهزة ومؤهلة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات سوق العمل.
البرنامج رقم 3 والقانوني لهن. 350 من النساء ضدءايا العنف سيتم إيرواءهن في مراكز متخصصة بحماية المرأة تابعة للوزارة او شراء خدمات لهن في المراكز المرخصة والمتخصصة بهذا المجال. 500 من النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال سيتم تغديم خدمات التدريب والتأهيل المهني لهن 50 من النساء اللواتي تعرضن للعنف رالاستغلال سيتم تغديم خدمات التدريب والتأهيل المهني لهن 150 من النساء الموضات للعنف تلقين خدمات الإرشاد 600 من النساء المعرضات للغنف تلقين خدمات الإرشاد و وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين 600 من النساء المعرضات النشاء في مراكز الإصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوقير احتياجاتهن الإساسية. 60 تزيلة في مراكز الإصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوقير احتياجاتهن الإساسية. المتضررات قد تم انجازها المنسنين والنوادي الفهارية والإنوائية النهارية والإنوائية المهربية والإنوائية لهم. 60 التفاقية في مراكز المسنين والنوادي النهارية بحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة والمنسنين والنوادي النهارية بحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة والنفسية والنمية والناساء ضحايا العنف والتي لا تشوق بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمئة وقفا لتعليمات شراء الخدمة والترفير بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية الاجتماعية المؤسسات العميشة الاكثر استحقاقا، ولتوقير الخدمات الاجتماعية، في اطان المسؤولية الإجتماعية المعلوب المنطبة الاكثر استحقاقا، ولتوقير الخدمات الاجتماعية، في اطان المسؤولية الاجتماعية العملية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 10 كاماردة محلية تطوعية تم دعمها العاملية والاعتمام المعالية والمحتول على إعقاءات الاجتماعية المنام المعشة الاكثر استحقاقة المحالية علية المحالية علية المحالية علية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحالية المحا		30 من الاحداث النزلاء تم دمجهم بالنظام التعليمي
لين في المراكز المرخصة والمتخصصة بهذا المجال. 250 من النساء المراق شاركن في انشطة يوم المرأة المجال. 251 من النساء اللواتي تعرضن للعنف والإستغلال سيتم تقديم خدمات التدريب والتأهيل المهيني لهن وقد من النساء اللواصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 150 من النساء العاصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 600 من النساء العاجرات من العنف تقين خدمات الارشاد و وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين 600 من النساء المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد نظم تحويل (1) قد تم وضعه موضع التنفيذ 60 نزيلة في مراكز الاصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات الجنماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية. والمنصررات قد تم انجازها المنطرات قد تم انجازها المسئين تم توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوانية لهم. وعلم 1000 من في مراكز المسئين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة والتفسية والتناه من المسئين حصلوا على التوعية بحقوقهم الصحية والتعلمية والارشادة والمسئين المغرجات المغتلة والمسئين المناه من المناه المعنفين تم وضرت الرعاية من افراد ومؤسسات المجتمع المحلي للأشخاص ذي الإعاقية والمسئين والنوارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهشة وقفا لتعليمات شراء الخدمة والتوقير الخدمات الإجتماعية في اطار المسؤولية الاجتماعية المغرجات المعربة تم دعمها ماليا واداريا 10 مناه معية تم دعمها ماليا واداريا 10 معربة تم دعمها ماليا وداريا 10 معربة تم تعربية تم دعوبة تم دعوبة تم دعوبة تم دعوبة تم معربة تم دعوبة تم دعوبة تم دعوبة ت	هدف سياسة	4025 من النساء – ضحايا العنف – حصلن على خدمات الحماية والتمكين والرعاية والتأهيل النفسي والاجتماعي
لهن في المراكز المرخصة والمتخصصة بهذا المجال. 3000 من النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال سيتم تقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني لهن 50 من النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال سيتم تقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني لهن 150 من النساء الحاصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 100 من من النساء العاجب تقدين خدمات الارشاد 300 من النساء المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد (600 من النساء المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد الارشاد (500 من النساء المعرضات العنف تلقين خدمات الارشاد (500 من النساء وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين (50 من نظم تحويل (1) قد تم المؤسسات العاملـة على العنف النساتج عن الاحــتلال وخـدماتها فـي مجـال دعـم النساء المتضررات قد تم الخوارها المتضررات قد تم الخوارها المعرفية والارشاد والزعابية النهارية والايوانية لهم. (1800 من المسنين تم توفير الحماية والارشاد والزعابية النهارية والايوانية لهم. (1900 من في مراكز المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة (1900 من ألمسنين من من المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية والترفيهية والاجتماعية والنفسية المخرجات المختمة وقال لتعليمات شراء لخدمة وقـرت الرعابية من أفـراد ومؤسسات المجتمع المحلـي والمحني لتحقيق الحماية المجتمعية للاكثر استحقاقا، ولتوقير الخدمة الخريات الخبرية ضمن القانون والنظام البرنامج رقم 5 الفنات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوقير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤواية الاجتماعية المخرجات المخمعية تم دعمها ماليا واداريا (100 معربة تمردعها ماليا واداريا (100 معربة تطرعية تم دعمها (100 معربة تطرعية تم دعمها (100 معربة تطرعية تم دعمها (100 معربة تطرعية تمرية تمرعها)	البرنامج رقم 3	والقانوني لهن.
المغرجات الماسية الماسية اللهائي المسلمة الماسية متعدم المسلمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة المعالمة والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 150 من النساء الحاصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الأمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 100 من النساء العرضات للعنف تم تمكينهن المعرضات للعنف تم تمكينهن المعرضات للعنف تم تمكينهن الاساسية المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد و وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين الاساسية المتضررات قد تم الموسسات العاملة على العنف النساتج عن الاحسلاج والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية المتضررات قد تم انجازها المتضررات قد تم انجازها المتضررات قد تم انجازها المتضررات قد تم انجازها المعرفين المسلمين المواسسات العاملة والتوانين والاتفاقيات الدولية والايوانية لهم. المسلمين المواسمين والنوادي النهارية بحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة والتوانية النهارية والايوانية المتحمية والاجتماعية والاجتماعية والنفسية والنفسية والنافسية المحلى للأشخاص ذوي الإعاقية والمسنين المختلفة المحلمة والقوانين والدولة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوبية للاسر والحالات الفقيرة المحتمية المحلى المحاسمة الكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمة والمجتمع المحلى والمدني لتحقيق الحمايية المجتمعية لكاف المولوبية المحمولة تملومية تم دعمها عاليا واداريا وماسة المحركية ضمن القانون والنظام المعفوجات المخمعية تم دعمها عاليا واداريا المعفوجات المجمعية تم دعمها عاليا واداريا المعفوجات المحمولة تملومية تم دعمها عاليا واداريا المعفوجات المخرجات المحمولة تملومية تم دعمها عاليا واداريا المعفوجات المحمولة تطرعية تم دعمها عاليا واداريا المعفوجات المحمولة تطرعية تم دعمها عاليا واداريا المعفوجات المحمولة على إعقاءات الجموعية تم دعمها عاليا واداريا المعفوجات المحمولة تطرعية تم دعمها عاليا واداريا المعفودات المحمولة تطرعية تم دعمها عاليا واداريا المعفودات المحمولة تطرعية تطرعية تم دعمها عاليا واداريا المعاولة على المحمولة تطرعية تطرعية تم دعمها عاليا واداريا المعود المعلود المعلود المحمولة تطرعية تطرعية تطرعية تم دعمها المعال على المحمولة على المحمولة على المحمولة تطرعية ت		350 من النساء ضحايا العنف سيتم إيواءهن في مراكز متخصصة بحماية المرأة تابعة للوزارة او شراء خدمات
المغرجات النساء الدواتي تعرضن للعنف والاستغلال سيتم تقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني لهن 150 من النساء الدواتي عرضن للعنف تم تمكينهن 100 من النساء الداجبات من العنف تم تمكينهن 100 من النساء المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد 100 و من النساء المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد 100 وحدين 100 من النساء المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد 100 وحدين 100 من النبائية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين 100 من نزيلة في مراكز الاصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية. 1800 تاعدة بيانات عن المؤسسات العاملة على العنف النساء عن الاحتلال وخدماتها في مجال دعم النساء 1800 المتضررات قد تم انجازها 1800 من المسنين تم توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوانية لهم. 1800 من المسنين والنوادي النهارية بحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة 1000 من في مراكز المسنين والنوادي النهارية بحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة والنفسية المختلفة المختلفة المؤلفة ال		لهن في المراكز المرخصة والمتخصصة بهذا المجال.
المغرجات المخرجات النساء المتاصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الآمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة 100 من النساء المتاجبات من العنف تم تمكينهن 600 من النساء المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد و وجنين و وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودروا وجنين نظام تحويل (1) قد تم وضعه موضع التنفيذ 50 ودرا وجنين 50 ونزيلة في مراكز الاصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية. قاعدة بيانسات عبن المؤسسات العاملية على العنف النساتج عبن الاحتلال وخدماتها في مجال دعم النساء المتضررات قد تم انجازها المتضررات قد تم انجازها والرعاية النهارية والايوانية لهم. ورعاية أبوانية ل 400 ممن تكاثم مع الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية والإيوانية لهم. والنساء من مراكز المسنين والنوادي النهارية بحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة المخرجات المختلفة في المناسبة والتواني لا تتوفير بالوزارة أو المراكز التابعة لهما مع إعطاء الأولوبية للاسر والحالات الفقيرة والنساء ضحايا العنف والتي لا تتوفير بالوزارة أو المراكز التابعة لهما مع إعطاء الأولوبية للاسر والحالات الفقيرة والمهشة وفقا لتطيمات شراء الخدمة ولتوفير الخدمات الخبرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحمايية المجتمعية المخروبات المساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام المفرجات المادوبية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 10 من المادوبية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 10 مناردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 11 معارية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 11 مع المحلي التورية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 11 مع المحلي التورية تم دعمها ماليا واداريا 11 مع المحلي المناسبة تعرب تم دعمها ماليا واداريا 11 مع المحلي المناسبة تعرب تم دعمها ماليا واداريا 11 مع المحلي المناسبة تعرب تم دعمها ماليا واداريا 11 مع المحلي المؤلوبة تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 11 مع المحلي المناسبة تعرب تم دعمها ماليا واداريا 11 مع المحلي المناسبة تعرب تم دعمها ماليا وداريا 11 مع المحلي المناسبة تعرب تم دعمها ماليا وداريا 11 المعركية ضمن القانون والنظام 12 مبادرية محلية تطوعية تم دعمها ماليا ودريا المعركة تعرب تم دعمها ماليا ودريا 12 مع المعرب المعركة تعرب تم دعمها ماليا ودريا المعركة المعركة تعرب تعرب المعركة تعرب تعرب المعركة تعرب المعركة المعركة المعركة المعركة تعرب المعركة		3000 امرأة شاركن في انشطة يوم المرأة العالمي
المغرجات المغرجات النساء الناجيات من العنف تم تمكينين (100 من النساء النجاجية من العنف تأقين خدمات الإرشاد (100 من النساء المعرضات للعنف تأقين خدمات الإرشاد (10 كد تم وضعه موضع التنفيذ نظام تحويل (1) كد تم وضعه موضع التنفيذ (10 كد تم النساء المنضررات كد تم انجازها المتضررات كد تم انجازها (1800 من المصنين تم توفير الحماية والإرشاد والمزعاية النهارية والإيوانية لهم. (1800 من المصنين تم توفير الحماية والارشاد والزعاية النهارية والإيوانية المهدية ملائمة (1900 مسن في مراكز المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة (1000 مسن المسنين حصلوا على الترعية بحقوقهم الصحية والتعلية والترفيهية والاجتماعية والنفسية (1000 مت المسنين حصلوا على الترعية بحقوقهم الصحية والتعلية المخلوبية الإعاقية والمسنين (1900 من المسنين المختمع المحلي والمحتمع المحلي للائسخاص ذوي الإعاقية والمسنين والنساء ضحايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها صع إعطاء الأولوبة للاسر والحالات الفقيرة والمنسنين المختمع المحلي والمدني لتحقيق الحمايية المجتمعية الكثر المتحقاقا، ولتوفير الخدمة الخبرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية الكثرة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا (100 مراردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا (100 كمياردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا (100 كمياردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا (100 كمياردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا (100 كميات المجركية ضمن القانون والنظام (100 كمياردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا (100 كمياردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا (100 كمياردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا (100 كمياردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا وداريا (100 كمياردة محلية تطوعية تم		50 من النساء اللواتي تعرضن للعنف والاستغلال سيتم تقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني لهن
المغرجات (1) من النساء المعرضات العنف تلقين خدمات الارشاد وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين (2) وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين (3) وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين (50 نزيلة في مراكز الاصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية. قاصدة بيانات عن المؤسسات العاملة على العنف النساتج عن الاحتلال وخدماتها في مجال دعم النساء المتضررات قد تم انجازها (1800 من المسنين تم توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوانية لهم. (2) والية ايوانية ل 400 ممن نتلاثم مع الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية (2) ممن في مراكز المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة (1800 ممن في مراكز المسنين والنوادي النهارية بحصون على نشاطات لا منهجية والترفيهية والاجتماعية والنفسية المخرجات (100 المسئونية الموانية الموانية والموانية الموانية والمسنين والدوانية والموانية والموانية والموانية والموانية الموانية والموانية الموانية والموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية والموانية الموانية والموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية الموانية والتوفير الخدمة والتعامل مع الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية الموانية المهمشة الاعثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية المائية المعمشة تم دعمها مائيا واداريا (50 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام (100 جمعية تم دعمها مائيا واداريا (100 جمعية تم دعمها		150 من النساء الحاصلات على خدمة الحماية والتأهيل في البيوت الآمنة سيتم دمجهن بالمجتمع والاسرة
وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين وتوفير احتياجاتهن الاساسية. وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين 50 دريلة في مراكز الاصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية. قاعدة بيانـــات عــن الموسســـات العاملــة علــى العنــف النــاتج عــن الاحــتلال وخــدماتها فــي مجــال دعــم النســاء المتضررات قد تم انجازها المتضررات قد تم انجازها والإيوانية المهر. وعلية اليوانية لهم. وعلية اليوانية لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		100 من النساء الناجيات من العنف تم تمكينهن
نظام تحويل (1) قد تم وضعه موضع التنفيذ 50 نزيلة في مراكز الاصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية. قاعدة بيانسات عن المؤسسات العاملية على العنيف النساتج عن الاحتلال وخدماتها في مجال دعم النساء المتضررات قد تم انجازها 1800 1800 من المسئين تم توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوانية لهم. رعاية ايوائية ل400 مسن تتلاثم مع الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية رعاية ايوائية ل400 مسن نتلاثم مع الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية المختية والترفيهية والاجتماعية والنفسية المختلفة المختلفة المختلفة من المسئين حصلوا على التوعية بحقوقهم الصحية والتعلمية والترفيهية والاجتماعية والنفسية والنساء ضحايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمجتمعة المخلي والمحدني لتحقيق الحمايية المجتمعية لكافة البرنامج رقم 5 الفنات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية المختمعية تم دعمها ماليا واداريا 10 ممايدة تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها اللواوة تطوعية تم دعمها 12 مباردة محلية تطوية تم دعمها 12 مباردة محلية تم دعمها 13 مباردة محلية تم دعمها 14 مباردة محلية تصوية تم دعمها 14 مباردة محلية تم دعمها 14 مبارك المسئية المحلية المحلول 14 مبارك المحلو	المخرجات	600 من النساء المعرضات للعنف تلقين خدمات الارشاد
50 نزيلة في مراكز الاصلاح والتأهيل ثم تقيم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية. قاعدة بيانات عن المؤسسات العاملة على العنف الناتج عن الاحتلال وخدماتها في مجال دعم النساء المتضررات قد تم انجازها المتضررات قد تم انجازها المسنين تم توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوانية لهم. رعاية ايوانية لـ400 مسن تتلاثم مع الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية رعاية ايوانية لـ400 مسن في مراكز المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة المخرجات المختلفة المختلفة من المسنين حصلوا على التوعية بحقوقهم المسحية والتعلمية والترفيهية والاجتماعية والنفسية والنفسية والنفسية والنفسية وقالتعليمات شراء خدمة وفرت الرعاية من افراد ومؤسسات المجتمع المحلي للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة المنات المجتمعيات الخيرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة البرنامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية من المخرجات المهركة تم دعمها ماليا واداريا 10 مباردة محلية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تم دعمها ماليا وداريا 13 مباردة محلية تم دعمها ماليا وداريا 12 مباردة محلية تم دعمها ماليا وداريا 13 مباردة محلية تم دعمها ماليا وداريا 14 مبية تم دعمها ماليا وداريا 15 مبية تم دعمها ماليا وداريا 15 مبية تم دعمها 15 مبية تم دعمها ماليا وداريا 15 مبية تم دعمها 15 مبية تم دعمة 16 مبية		3 وحدات ارشادية وقانونية فاعلة في يطا ودورا وجنين
قاعدة بيانات عن المؤسسات العاملة على العنف الناتج عن الاحتلال وخدماتها في مجال دعم النساء المتضررات قد تم انجازها 1800 من المسنين تم توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوانية لهم. رعاية ايوانية لـ400 من تتلائم مع الانظمة والقوانين والاتقاقيات الدولية رعاية ايوانية لـ400 من في مراكز المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة المختلفة المختلفة المختلفة المختلفة المختلفة المختلفة والتقافية شراء خدمة وفرت الرعاية من افراد ومؤسسات المجتمع المحلى للأشخاص دوي الإعاقة والمسنين والنوادي التوفية بيان المؤرزة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمجتمع المحلى والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة البرنامج رقم 5 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام المغربات المخرجات المخرجات المخرجات المحتمية تم دعمها ماليا واداريا المخرجات المخرجات المخرجات المخرجات المخرجات المخرجات المخرجات المحتمية تم دعمها ماليا واداريا المخرجات المخرجات المخرجات المخرجات المخرجات المحتمية تم دعمها ماليا واداريا المخرجات المخربات المخرجات المخربات المنات المخربات ال		نظام تحویل (1) قد تم وضعه موضع التنفیذ
المتضررات قد تم انجازها البرنامج رقم 4 المخرجات المخرجات المخرجات المخرجات المنافة وفقا لتعليمات شراء خدمة وفرت الرعاية من افراد ومؤسسات المجتمع المحلي للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنوادي النوارية و المراكز القاليدية والتكاميل و المسنين المحتلفة والنساء ضدعايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة ولتوفير الخدمات المجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية الكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية الكافية المنامج رقم 5 المخرجات المخرجات المخرجات		50 نزيلة في مراكز الاصلاح والتأهيل تم تقديم خدمات اجتماعية لهن وتوفير احتياجاتهن الاساسية.
هدف سياسة رقم 4 المسنين تم توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوانية لهم. وعاية ايوائية لل 400 مسن نتلائم مع الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية (عابة ايوائية لل 400 مسن في مراكز المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة (400 مسن في مراكز المسنين حصلوا على النوعية بحق وقهم الصحية والتعلمية والتثقيفية والترفيهية والاجتماعية والنفسية المختلفة (60 اتفاقية شراء خدمة وفرت الرعاية من افراد ومؤسسات المجتمع المحلي للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنساء ضحايا العنف والتي لا نتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة البرنامج رقم 5 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام (50 من الجمعية تم دعمها ماليا واداريا (12 مباردة محلية تم دعمها ماليا واداريا (12 مباردة محلية تم دعمها ماليا واداريا (12 مباردة محلية تم دعمها الدورة محلية تم دعمها المهركة تم دعمها الله المسؤولية المهركة تم دعمها الله واداريا (12 مباردة محلية تم دعمها الله واداريا (12 مباردة محلية تم دعمها الله واداريا (13 مباردة محلية تم دعمها الله واداريا (13 مباردة محلية تم دعمها الله واداريا (13 مباردة محلية تم دعمها الله واداريا (14 مباردة محلية تم دعمها واداريا (14 مباردة محلية المباردة محلية المباردة محلية المباردة محلية المباردة محلية تم دعمها (14 مباردة محلية المباردة المب		قاعدة بيانات عن المؤسسات العاملة على العنف الناتج عن الاحتلال وخدماتها في مجال دعم النساء
البرنامج رقم 4 البرنامج رقم 4 البرنامج رقم 2 الانظمة والارشاد والرعاية النهارية والايوانية لهم. رعاية ايوانية لـ 400 مسن تتلاثم مع الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية (1000 مسن في مراكز المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة (400 مـن المسـنين حصـلوا علـى التوعيـة بحقـوقهم الصـحية والتعلميـة والنتوفيهيـة والاجتماعيـة والنفسـية المخرجات (50 اتفاقيـة شـراء خدمـة وفـرت الرعايـة مـن افـراد ومؤسسـات المجتمع المحلـي للأشـخاص ذوي الإعاقـة والمسـنين والنساء ضحايا العنـف والتـي لا تتـوفر بـالوزارة أو المراكز التابعـة لهـا مـع إعطـاء الأولويـة للاسـر والحـالات الفقيـرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدميـة والمجتمع المحلـي والمـدني لتحقيـق الحمايـة المجتمعيـة لكافـة البرنامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام (50 محمعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		المتضررات قد تم انجازها
المخرجات المختلفة المختلفة المختلفة المخرجات المختلفة المخرجات المختلفة التعلمية والتعلمية والتعلمية والتعلمية والتعلمية والتعلمية والنفيهية والاجتماعية والنفسية المخرجات المختلفة المخرجات والنساء ضحايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمجتمعة والمجتمعة المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة البرنامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية المحركة ضمن القانون والنظام المحمية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		1800 من المسنين تم توفير الحماية والارشاد والرعاية النهارية والايوائية لهم.
المخرجات المختلفة المخرجات المهمشة وفق لتعليمات شراء خدمة وفرت الرعاية من افراد ومؤسسات المجتمع المحلي للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والنساء ضحايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمجتمع المحلي والمحني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة الغرامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية 12 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		رعاية ايوائية ل400 مسن نتلائم مع الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية
المختلفة المخرجات والنساء ضحايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوبة للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة تعريب الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية المختمعية تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام والمخرجات المغربة تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		1000 مسن في مراكز المسنين والنوادي النهارية يحصلون على نشاطات لا منهجية ملائمة
وللساء ضحايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة تعزيز الشراكة والتكامل مع الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة البرنامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية 50 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		400 من المسنين حصلوا على التوعية بحقوقهم الصحية والتعلمية والتثقيفية والترفيهية والاجتماعية والنفسية
والنساء ضحايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة تعزيز الشراكة والتكامل مع الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة البرنامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية 50 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام 400 جمعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها	المخرجات	المختلفة
والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة تعزيـز الشراكة والتكامـل مـع الجمعيـات الخيريـة والمجتمع المحلـي والمـدني لتحقيـق الحمايـة المجتمعيـة لكافـة البرنامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية 50 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام 400 جمعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		60 اتفاقية شراء خدمة وفرت الرعاية من افراد ومؤسسات المجتمع المحلي للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين
هدف سياسة تعزيز الشراكة والتكامل مع الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة البرنامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية 50 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام 400 جمعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		والنساء ضحايا العنف والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع إعطاء الأولوية للاسر والحالات الفقيرة
البرنامج رقم 5 الفئات المهمشة الاكثر استحقاقاً، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية 50 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام 400 جمعية تم دعمها ماليا واداريا 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		والمهمشة وفقا لتعليمات شراء الخدمة
50 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام 400 جمعية تم دعمها ماليا واداريا المخرجات 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها	هدف سياسة	تعزير الشراكة والتكامل مع الجمعيات الخيرية والمجتمع المحلي والمدني لتحقيق الحماية المجتمعية لكافة
المخرجات 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها	البرنامج رقم 5	الفئات المهمشة الاكثر استحقاقًا، ولتوفير الخدمات الاجتماعية، في اطار المسؤولية الاجتماعية
المخرجات 12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها		50 من الجمعيات تم مساعدتها في الحصول على إعفاءات الجمركية ضمن القانون والنظام
12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها	الم خر حارس	400 جمعية تم دعمها ماليا واداريا
50 شبكة حماية اجتماعية محلية تم تشكيلها ومتابعتها	المعربات	12 مباردة محلية تطوعية تم دعمها
		50 شبكة حماية اجتماعية محلية تم تشكيلها ومتابعتها

3. برنامج التنمية الإدارية والتخطيط

يركز برنامج التنمية الإدارية والتخطيط على تقديم الدعم الإداري واللوجستي والقانوني والهيكلي في إطار الحداثة والابتكار، وبناء نظم الرقابة والتقييم وتطوير نظام الاتمتة والترويج الإعلامي لبرامج الوزارة وتجنيد التمويل ووضع الخطط وإعداد التقارير وبناء القدرات، لضمان تنفيذ برامج وزارة التتمية الاجتماعية بكفاءة وفاعلية.

أنظمة إدارة وتخطيط ابداعية وفعالة وكفوءة ذات شفافية ومساعلة داعمة للتتمية الاجتماعية.

- قدرات والمهارات الموظفين تم تعزيزها وتطويرها.
- استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية 2017-2022 منجزة.
- دراسات واحصاءات في مجال الخدمات الاجتماعية والفقر.
 - برامج عمل الوزارة مأتمتة ومتاحة.
 - نظام متابعة وتفييم لبرامج الوزارة فاعل وكفوء.
 - استراتيجية وأدوات الاتصال والاعلام منطورة وفاعلة.
 - بنية تحتية متطورة لتتفيذ برامج الوزارة.
 - تقرير احصائي سنوي منجز.
- سياسة تجنيد أموال فاعلة وكفوءة لنتفيذ برامج وأنشطة الوزارة.
 - أنظمة وأدوات الرقابة الداخلية متطورة.

غاية/ات سياسة البرنامج

معايير لغاية/ات سياسة البرنامج

يندرج ضمن هذا البرنامج هدف واحد (أنظر الجدول رقم 8) يركز على توفير البيئة الممكنة والداعمة لتحول الوزارة من الشؤون الاجتماعية إلى التتمية الاجتماعية.

جدول رقم 8: أهداف سياسة برنامج التنمية الإدارية والتخطيط

هدف سياسة البرنامج رقم 1 تو	توفير البيئة الممكنة والداعمة لتحول الوزارة من الشؤون الاجتماعية الى التنمية الاجتماعية.
0.0	240 موظف تعززت قدراتهم في كافة المجالات
وث	وثائق استراتيجية التتمية الاجتماعية
اع	اعداد خطة تتغيذية
ان	انجاز دراستين في مجال التتمية الاجتماعية ودراسة اخرى في مجال تمكين والتتمية
בֿגע	ثلاث مجموعات تخطيط قد تم ماسستها وتعميمها
בֿא	ثلاث مجالس مستفيدين قد تم ماسستها وتعميمها
نظ	نظام شكاوي محوسب ونموذج شفاف تم انجازه
حد	حملة اعلامية لدعم الجهود والتوجهات التتموية
ان	انجاز شراكات محلية ودولية في مجال عمل الوزارة
المخرجات	نظام رقابي حديث وفعال مبني على تقييم المخاطر
	انجاز نظام متابعة وتنظيم كفوء وفعال
تج	تجنيد أموال واستقطاب ممولين للمشاريع
تقر	تقرير احصائي منجز
.9	129 موظف قد تم تعيينهم
بيئ	بيئة قانونية داعمة لبرامج عمل الوزارة
تط	تطوير وبناء قدرات 45 موظف /ة لتطوير الخدمات
2	12 مديرية تم دعمها لوجستيا للقيام بمهامها
وز	وزارة النتمية قادرة على حشد موارد مالية من خلال المنصة الالكترونية،crowd funding
أريا	أرضية حماية اجتماعية تحمي النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة والعاطلين عن العمل
الم	المجتمع المحلي يساهم في تمويل التدخلات التتموية على مستوى المحافظات (صندوق التتمية المجتمعية)

الجزء السادس: مغلفات الموارد المالية وفجوة التمويل للأعوام 2017-2019

جدول رقم 9: التكاليف السنوية المتوقعة والفجوة التمويلية (بالالف شيقل)

تمويل الخزينة العامة

الفجوة التمويلية 2019	التكاليف المتوقعة 2019	مبلغ الموازنة 2019/	الفجوة التمويلية 2018	التكاليف المتوقعة 2018	مبلغ الموازنة 2018	الفجوة التمويلية 2017	التكاليف المتوقعة 2017	مبلغ الموازنة 2017	البرنامج
-24,714	829,665	804,951	-46,809	828,286	781,477	-68,464	827,324	758,860	التمكين ومكافحة
-43,761	103,801	60,040	-43,771	102,091	58,320	-59,480	116,053	56,573	الفقر تنمية وحماية الفنات الضعيفة والمهمشة
-13	11,730	11,717	-25	11,400	11,375	-65	11,013	10,948	التنمية الادارية والتخطيط
-68,488	945,196	876,708	-90,605	941,777	851,172	-128,009	954,390	826,381	المجموع

الفجوة التمويلية للنفقات التطويرية (مليون دو لار امريكي)

فجوة النفقات التطويرية	مخصص من الموازنة العامة	التكاليف التطويرية الفعلية	السنة
11.94	0.263	12.203	2017
5.668	0.271	5.939	2018
2.307	0.279	2.586	2019
19915	0.813	20.728	الاجمالي

الجزء السابع: خطة العمل

من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في هذه الاستراتيجية، لا بد من مصادقة مجلس الوزراء على مجموعة من القوانين والأنظمة واللوائح، سواء المتعلقة بالفئات التي سنستهدفها أو بعمل وزارة التنمية الاجتماعية. ومن هذه المبادرات نذكر مثلاً ضرورة المصادقة على قانون الاشخاص ذوي الاعاقة المعدل ولوائحه، وقانون حماية المسنين ولوائحه، ولوائحة عانون الأحداث، وأنظمة ترخيص والاشراف على مراكز حماية المعاقين والمسنين والأطفال والمرأة (أنظر الجدول رقم 10).

جدول رقم 10: المبادرات المقترحة لمصادقة مجلس الوزراء خلال الاعوام 2017-2022

عنوان المبادرة	نوع الوثيقة	الشهر/السنة
قانون وزارة الشؤون الاجتماعية	قانون	2017-2019
قانون الاشخاص ذوي الاعاقة المعدل	قانون	2017-2018
قانون حماية المسنين	قانون	2018-2017
أدلة الاجراءات لجميع عمليات الوزارة	أدلة اجراءات	2019-2017
أنظمة ترخيص والاشراف على مراكز حماية المعاقين- المسنين- الأطفال- المرأة	أنظمة ولوائح	2017
لوائح قانون حماية المسنين	لوائح	2018
لوائح وأنظمة قانون الاشخاص ذوي الاعاقة	لوائح	2018-2019
نظام صندوق المسؤولية الاجتماعية	وثيقة – نظام صندوق	2017-2018
	المسؤولية الاجتماعية	
لوائح قانون الأحداث	لوائح	2016-2017
اللوائح التتفيذية لقانون الطفل	لائحة	2017
مأسسة وتصويب المجالس واللجان العليا للمجلس الأعلى للاعاقة للطفل على	أنظمة	2019-2020
ضوء الاستراتيجية.		
اعداد مسودة التقارير لاتفاقية حقوق الطفل البرتوكول الاختياري-حقوق	تقارير	2020-2021
الاشخاص ذوي الاعاقة		

الجزء الثامن: خطة الإدارة

تدرك وزارة النتمية الاجتماعية بأن التحول من الحماية الى النتمية سيكون له انعكاسات ليس فقط على السياسات والبرامج، بل على حدود القطاع والأطراف الفاعلة ونهج الوزارة النتظيمي بجوانبه الإدارية والمالية والفنية. وبالتالي، ستعمل وزارة النتمية الاجتماعية على تغييل دورها القيادي لقطاع النتمية الاجتماعية من خلال تغزيز أدوات رسم السياسات الاجتماعية وإدارة المعرفة والتنسيق الفعال بين جميع الأطراف المعنية في التنمية الاجتماعية وخاصة المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والاطر التمثيلية للفئات الأقبل حظاً ممثلة في النقابات العمالية والاتحادات الزراعية والنقابات المهنية واي اطر تمثيلية ديموقراطية وشفافة. ومن أجل تضمين تدخلات فعالة في خطط وبرامج جميع المؤسسات تساهم في تحقيق الرؤية الوطنية الاجتماعية، سنقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتنفيذ ما يلى:

- 1. تفعيل دور مجموعة التخطيط والموازنة داخل الوزارة في إدارة بسرامج الوزارة الثلاثة: سيعمل وزير التنمية الاجتماعية على وضع مجموعة من التدابير الداخلية والتي تضمن قيام مجموعة التخطيط والموازنة بمهام الرصد والمتابعة والتقييم لبرامج الوزراة الثلاثة وتعزيزها مساهمتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأربعة وبشكل محدد. سيعمل الوزير على تفعيل المجموعة من خلال التدابير التالية.
- تقييم نصف سنوي للتقدم المحرز في مخرجات خارج المشاريع وداخل المشاريع للبرامج الثلاثة، وتقييم سنوي على مستوى المخرجات والاهداف والغايات وذلك من خلال مراجعة معايير الأهداف والغايات.
- مراجعة برامج الوزارة في نهاية كل سنة، وتشمل المراجعة دراسة علاقة الغايات والاهداف في الأهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية ودراسة السببية أي نظرية التغيير التي تتعلق في البرامج الثلاثة وتعديلها حيث يلزم الأمور، يمكن ان تكون عملية المراجعة هذه مباشرة بعد إقرار الاستراتيجية الوطنية للتتمية الاجتماعية من مجلس الوزراء ويمكن ان يشمل التصميم المعدل على مؤشرات قياس أداء بدل معايير الأداء.
- تطوير نظام رصد وتقييم بالمشاركة: ستعمل الإدارة العامة التخطيط على تطوير نظام متكامل للرقابة والتقييم. يشمل النظام مجموعة من الأدوات والنماذج التي ستقيس مؤشرات ومعايير الأداء للبرامج الثلاثة ويشمل ايضاً وصف مفصل للتقارير والاجتماعات وخطوط الاتصال ذات العلاقة.
- اعداد خطة سنوية للبرامج: ستعمل الإدارة لعامة للتخطيط مع مدراء البرامج على وضع اطار ومنهجية للخطة السنوية للبرامج ويتم مراجعتها لضمان التكامل بين إدارة البرامج، يمكن ايضاً ان يشارك في عمل التخطيط السنوي مدراء مديريات وزارة التنمية الاجتماعية وومدراء المراكز وبعض المؤسسات الحكومية ذات العلاقة .
- 2. تفعيل دور الفريق الوطني في الرصد والتقييم للاهداف والنتائج والتدخلات القطاعية: سيعمل وزير التنمية الاجتماعية على وضع مجموعة من التدابير والتي تعزز علاقة الفريق الوطني في الاستراتيجية وخاص في مجال تفعيل التوجيه وتعميم المعرفة وتعميق المسائلة تجاه مكونات الاستراتيجية وبشكل محدد سيعمل الوزير على انفاذ التدابير التالية:

- الفريق الوطني يقدم المشورة خلال تطوير نظام رقابة وتقييم على مستوى الأهداف والنتائج والتدخلات القطاعية ويحث المؤسسات على توفير المعلومات اللازمة لنظام الرصد والتقييم وخاصة تقديم تقارير نصف سنوية حول التدخلات المنفذة في مجال النتمية الاجتماعية.
- عقد اجتماع سنوي لنقاش التقدم نحو الأهداف والنتائج القطاعة واتخاذ قرارات في تعديل أي من المسارات الاستراتيجية بناء على التقارير الميدانية.
- 3. تطوير وظيفة الدراسات والأبحاث الاجتماعية كمرتكز للسياسات الاجتماعية: ستعمل الإدارة العامة التخطيط والسياسات على تعزيز المصادر البشرية والمادية اللازمة لانتاج دراسات تحليلية تساعد صانع القرار لوضع سياسات وتصميم برامج وتدخلات مبنية على الأدلة تصب في أولويات جميع الفئات المهمشة والفقراء.
- 4. تفعيل التكافل المجتمعي والدولي: ستعمل الوزارة على وضع استراتيجية فرعية تهدف الى تطوير استراتيجيات وأدوات لحشد الأموال والمصادر المحلية والإقليمية والدولية لدعم مبادرات المجتمع المحلي في مجال التتمية والحماية الاجتماعية. كما ستعمل على تطوير برامج المسؤولية الاجتماعية تجاه التمكين الاقتصادي للنساء والشباب والرياديين.
- 5. إعادة هيكلة الوزارة بما ينسجم مع الوظائف الجديدة: من خلال مجموعة من المهام التي تشمل حصر الموارد البشرية داخل الوزارة وتحديد الفجوات بين ما هو مطلوب والوضع الحالي ومن ثم تقديم مقترح هيكلي وخطة تطوير للكوارد البشرية بشقيها استقطاب كفاءات وتطوير كفاءات قائمة.

الملاحق

ملحق رقم 1: أعضاء الفريق الوطني للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية 2017-2022

ممثل المؤسسة	المؤسسة	
معالي الوزير /د. إبراهيم الشاعر/ رئيس الفريق القطاعي	وزارة التتمية الإجتماعية	.1
وكيل الوزارة/د. محمد أبو حميد	وزارة التنمية الإجتماعية	.2
الوكيل المساعد/ داود الديك	وزارة التتمية الإجتماعية	.3
الوكيل المساعد/أنور حمام	وزارة النتمية الاجتماعية	.4
مستشار الوزير/أيمن صوالحة	وزارة التتمية الاجتماعية	.5
اعضاء مجموعة التخطيط والموازنة	وزارة التتمية الاجتماعية	.6
فادي البرغوثي	وزارة المالية التخطيط	.7
حسان طهبوب	وزارة الأوقاف	.8
كائنات جرادات	وزارة الأسرى	.9
عبدالكريم دراغمة	وزارة العمل	.10
زیاد کرابلیة	الصندوق الوطني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال	.11
علاء أبو الرب، علا عكر	وزارة الصحة	.12
د. مأمون جبر	وزارة التربية والتعليم العالي	.13
نزار بصلات	المجلس الأعلى للشباب	.14
أمين عاصيي	وزارة المرأة	.15
مرام صوالحة	وزارة الزراعة	.16
نبيل ترزي	وزارة الأشغال العامة والإسكان	.17
محيي الدين العارضة	وزارة الحكم المحلي	.18
جواد الصالح	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	.19
عبدالله صبري	اتحاد الجمعيات الخيرية	.20
غسان كسابرة	مركز تطوير المنظمات غير الحكومية	.21
عائشة احمد	الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان	.22
د. بدر الأعرج	جامعة بيرزيت	.23
موسى سلامة	اتحاد الغرف الصناعية التجارية الصناعية	.24
رانية مرعي	مجموعة الاتصالات الفلسطينية	.25
نبيل العبوشي	هيئة التقاعد الفلسطينية	.26
سعد جيران	مؤسسة أسر الشهداء والجرحي	.27
بشائر كرابلية	سلطة جودة البيئة	.28

ملحق رقم 2: ارتباط استراتيجية التنمية الاجتماعية مع أجندة السياسات الوطنية

أهداف استراتيجية التنمية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة	الأولوية السياساتية	الأولوية الوطنية
الهدف الاستراتيجي الأول والثاني	تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين، العمل مع المؤسسات الدولية والدول المضيفة لضمان توفير الخدمات للاجئين في كافة أماكن تواجدهم.	1.2. تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني	الأولوية الوطنية رقم (2): الوحدة
الهدف الاستراتيجي الثالث	الانتخابات، تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز في فلسطين وصون الحريات الأساسية للمواطنين.	2.2. تجسيد الممارسة الديموقراطية في دولة فلسطين	الوطنية
الهدف الاستراتيجي الاول والثاني	الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين لعدد من المعاهدات الدولية ، المشاركة الفاعلة في الأطر الدولية.	1.3. تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية	` ' '
الهدف الاسترانيجي الاول والثاني		2.4. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة للمواطن	الأولوية الوطنية رقم (4): الحكومة المستجيبة للمواطن
الهدف الاستراتيجي الثالث	مأسسة النزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي ومكافحة الفساد، تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات، تعزيز الادارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج، إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها.	1.5. تعزيز المساءلة والشفافية	الأولوية الوطنية رقم (5): الحكومة
	اصلاح نظام التقاعد لموظفي القطاع العام، اصلاح المؤسسات العامة واعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات، إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية، لا سيما خدمات المياه والكهرباء.	2.5. نجاعة وفعالية إدارة المال العام	الفعالة
الهدف الاستراتيجي الثاني	اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في اطلاق المشاريع الريادية لتشغيل الفريجين، دعم صندوق التشغيل الفلسطيني وتطويره، ضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية السلامة المهنية.	2.6. توفير فرص عمل لائقة للجميع	الأولوية الوطنية رقم (6): استقلالية الاقتصاد الفلسطينية
الهدف الاستراتيجي الاول الهدف الاستراتيجي الاول	تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والمهمشين، مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفقراء والمهمشين، الادماج الاجتماعي وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (افراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الاسرى المحررين). تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود	1.7. الحد من الفقر	الأولوية الوطنية رقم (7): العدالة الاجتماعية وسيادة القانون
والثالث	دنيا لها، انفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي، تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها وتعزيز الحوار الاجتماعي.	2.7. توفير الحماية الاجتماعية	

أهداف استراتيجية التنمية	التدخلات السياساتية ذات العلاقة	الأولوية السياساتية	الأولوية الوطنية
الهدف الاستراتيجي الثاني	تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الانسان وانفاذها، ضمان		
	فاعالية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية،	2.7. تعزيز وصول المواطنين	
	الوصول العادل الى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في	للعدالة	
	تقديمها لا سيما للنساء والأحداث.		
الهدف الاستراتيجي الثاني	إزالة كافة اشكال التمييز بين الجنسين والقضاء على كافة		
والهدف الاستراتيجي الثالث	اشكال العنف ضدهن.	3.7. تعزيز المساواة بين الجنسين	
	إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء	وتمكين المرأة	
	في النتمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة		
الهدف الاستراتيجي الثاني	تمكين الشباب الفلسطينين من الحصول على فرص تؤمن		
	لهم النجاح في مستقبلهم والمشاركة الفعالة في الحياة العامة	4.7. شبابنا، مستقبلنا	
	وبناء الدولة، بالتركيز على الشباب الأقل حظاً.		
الهدف الاستراتيجي الثاني	تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع، وتوسيع	1.8. التعليم المبكر الأطفالنا	
	نطاق التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواه.	۱۱۰۵ مصيم معبور عصد	
الهدف الاستراتيجي الثاني	اصلاح المناهج التعليمية وتطويرها، ضمان العدالة في	2.8. تحسين نوعية التعليم	الأولوية الوطنية
	الوصول لفرص التعليم خاصة للمناطق والفئات المهمشة.	12.0 سيل تربي استيم	رقم (8): تعليم
الهدف الاستراتيجي الثاني	مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع		جيد وشامل للجميع
	احتياجات التتمية وسوق العمل، تطوير البنية التحتية ومرافق	3.8. من التعليم الى العمل	
	التعليم والتدريب المهني والتقني.		
الهدف الاستراتيجي الثاني	اصلاح نظام التأمين الصحي العام، تعزيز الاستدامة المالية		
	لنظام الرعاية الصحية (تحسين نظام شراء الخدمات الطبية	1.9. توفير خدمات الرعاية الصحية	
	والتحويلات)، الارتقاء بمستوى وجودة الخدمات الصحية،	الشاملة للجميع	الأولوية الوطنية
	زيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية	السائف للباني	رقم (9): رعاية
	الصحية .		صحية شاملة ذات
الهدف الاستراتيجي الثاني	تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك		جودة ومتاحة
	الصحي للمواطنين، تبني نهج صحة العائلة، تعزيز برامج	2.9. الارتقاء بصحة المواطن	للجميع
	إدارة الأمراض المزمنة وتطبيق السياسات الوطنية بهذا	ورفاهيته	
	الخصوص.		
الهدف الاستراتيجي الثاني	تطوير مؤسسات قطاع الامن.	1.10. توفير الأمن والأمان وتعزيز	
		سيادة القانون	
الهدف الاستراتيجي الثاني	ربط التجمعات السكنية بشبكات المياه النظيفة وشبكات		
	الصرف الصحي، ربط التجمعات السكنية بمصادر الطاقة		
	التي يمكن الاعتماد عليها، تحسين المواصلات العامة ورفع		
	مستوى الأمان على الطرق،	للتجمعات السكنية	
	توفير الإسكان للأسر ميسورة التكلفة، ضمان الأمن الغذائي		قادر على الصمود
	للسكان.		والتنمية
الهدف الاستراتيجي الاول	حماية المزارعين ودعهم لا سيما في المناطق المهددة		
	والمهمشة.	وبالمجتمعات الريفية	
الهدف الاستراتيجي الثالث	دعم الابداع والإنتاج الثقافي، حماية التراث الثقافي الفلسطيني	"	
	وتطويره، تطوير الصناعات الثقافية والسياحية.	الفلسطيني	

ملحق رقم 3: قائمة التدخلات السياساتية حسب الأهداف والنتائج

الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر

التدخلات السياساتية		الهدف/النتيجة
توفير مساعدات نقدية منتظمة عبر البطاقات (بطاقة دعم مواصلات عامة، بطاقة كهرباء، بطاقة دعم مياه، بطاقة شراء احتياجات استهلاكية غذائية وغير غذائية، بطاقات خصم معينة، إلخ). توفير مساعدات غذائية منتظمة. توفير مساعدات ماليه طارئة. توفير الخدمات الصحية المجانية، لتشمل خدمة التأمين الطبي، توفير الخدمات التعليمية المجانية، لتشمل إعفاءات من الرسوم المدرسية واثمان الكتب اعتماد سياسات التدعيم fortification للمواد الأساسية كالطحين والملح، والتغذية المدرسية (مثلاً: كوب الحليب المدرسي)، وبناء الاحتياطات الوطنية من السلع الأساسية، وخصوصاً الطحين (بناء صوامع مثلاً).		1.1. الأسر الفقيرة والهشة قادرة على تأمين الاحتياجات الأساسية بنوعية وكمية كافيتين.
برامج تمكين اقتصادي للأسر الفقيرة، تتضمن إقامة مشاريع جديدة وتطوير أعمال للأسر الفقيرة التي لديها مشاريع قائمة. برامج تمكين جماعية للأسر الفقيرة والمزارعين. توفير قروض لمشاريع اقتصادية للأسر الفقيرة تتلاءم مع احتياجاتهم بشكل عام، ومع احتياجات النساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بشكل خاص. برامج تدريب مهني وتوظيف للشباب والشابات والأشخاص ذوي الإعاقة من الاسر الفقيرة. تأسيس مشاريع منتجة ومشغلة للأيدي العاملة من قبل القطاع الخاص، لا تزاحم صغار المنتجين على أرزاقهم. تأسيس الشركات والمشاريع التي تعنى بتسويق منتجات فقراء وصغار المنتجين، والاستفادة من الأسواق التضامنية العالمية في هذا المجال. برامج بناء قدرات المؤسسات والشبكات القاعدية لتمكينها من الاضطلاع بدورها بشكل أفضل في برامج بناء قدرات المؤسسات والشبكات القاعدية لتمكينها من الاضطلاع بدورها بشكل أفضل في مجال توجيه التدخلات لصالح الفقراء على المستوى المحلي، وتصميم وتتفيذ التدخلات أيضاً. تطوير سياسات تحفيزية للفقراء في مؤسسات الإقراض، وذلك من خلال خفض قيم الربح/الفائدة وتسهيل عملية الاقتراض وتطوير سلع إقراض في مؤسسات الإقراض تتلاءم مع احتياجات الفقراء، وخصوصاً النساء.		2.1 الرجال والنساء والشباب والشابات في الأسر الفقيرة منخرطون في مشاريع تمكين اقتصادي فردي وجماعي.
إنشاء جسم تتسيقي عالى المستوى لوضع سياسات وطنية تضمن معالجة أسباب الفقر وليس فقط محاربته. مراجعة منظومة التشريعات الفلسطينية وتحديد التعديلات اللازمة عليها لضمان ايجاد البيئة المؤسساتية اللازمة لتنفيذ السياسات والتدخلات التي يتم أو يمكن تبنيها لمكافحة الفقر وفق المفهوم الجديد ووفقاً للتوجه نحو التتمية الاجتماعية. وضع السياسات الوطنية التي تضمن معالجة أسباب الفقر وليس فقط محاربته، بما يشمل سياسات تشجيع الاستثمار والسياسات الاقتصادية والمالية للدولة. الضغط باتجاه تبني سياسات وتشريعات لتوفير الاحتياجات الأساسية (وفقاً للمفهوم الحالي والمستقبلي للفقر) والتمكينية للأسر الفقيرة، يتضمن ذلك أيضاً خفض رسوم الكهرباء والمياه للفقراء. إنشاء منظومة معلومات موحدة حول احتياجات الأسر الفقيرة.	•	3.1. تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً من الهزات والصدمات والكوارث.

التدخلات السياساتية	الهدف/النتيجة
تأسيس ملتقيات وطنية ترعاها وتقودها وزارة النتمية الاجتماعية لتتسيق جهود الأطراف الفاعلة في	•
هذا القطاع.	
تطوير مفهوم الفقر فلسطينيا، بما ينسجم مع التوجهات الوطنية وتوحيد آليات الاستهداف	•
واحتساب الفقر	
تطوير استراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش مع نهاية عام 2018.	•
برامج دعم فني للحكومة لتحسين جهود مكافحة الفقر، وذلك من خلال التدريب والمشورة الفنية	•
ودعم الابحاث والدراسات.	
حملات مناصرة دولية لفضح ممارسات الاحتلال الاسرائيلي التي تؤدي بشكل مباشر إلى تفاقم	•
ظاهرة الفقر في فلسطين.	
إنشاء صندوق وطني للطوارئ لتحسين الاستجابة الوطنية للكوارث الطبيعية.	•
تعزيز جاهزية صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية من النواحي النتظيمية والمالية والكوادر	•
المختصة والتشريعات الناظمة.	
تعزيز المصادر المالية لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية.	•
اعداد التشريعات الثانوية لقانون الضمان الاجتماعي وإقرارها.	•
تأسيس أرضية حماية الاجتماعية social protection floor	•

الهدف الاستراتيجي الثاني: القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني

الشباب	كبار السن	2	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء		الأطفال		
ضمان تطبيق قانون العمل	• ضمان شمولية التأمين الصحي	•	• مراجعة القوانين واللوائح ذات العلاقة في	• موائمة القوانين لضمان المساواة بين	•			
الفلسطيني وتوفير بيئة العمل	لاحتياجات كبار السن، بما في		الخدمة المدنية لزيادة العلاوات والحوافز	النوع الاجتماعي.				
الملائمة والأمنة والعمل اللائق.	ذلك تعديل قانون الصحة لهذا		الممنوحة للعاملين والعاملات في القطاع	• تعديل قانون الخدمة العامة والعمل	•	مراجعة القوانين والأنظمة التي	•	
	الغرض.		الحكومي مجال الأشخاص ذوي الإعاقة	لادراج نسبة توظيف النساء ذوات		تحكم عمل وزارة الصحة والعمل		
	• إقرار مشروع قانون رعاية كبار	•	وكبار السن.	الأعاقة ضمن نسبة التشغيل في		الصحي لتغطي الخدمات التي		
	السن الفلسطيني واستكمال		• مراجعة التشريعات المتعلقة بالمسنين	القطاع الحكومي والأهلي والخاص،		تقدم للأطفال وخاصة من الأسر		
	المنظومة التشريعية الخاصة به.		والأشخاص ذوي الإعاقة من منظور النوع	والرقابة على تطبيق المؤسسات لهذه		المهمشة.		
	• تأسيس لجنة وطنية لقطاع كبار	•	الاجتماعي.	النسبة.		تطوير سياسات الكشف المبكر	•	
	السن تتولى الضغط والمناصرة		• مراجعة وتعديل القوانين الفلسطينية الحالية	• قرارات وتعليمات خاصة بالنساء	•	عن حالات الأطفال الذين		
	لاعتماد وتنفيذ القانون من جهة،		بما ينسجم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية،	لتمكينهن من التصرف بالأموال		يتعرضون للإساءة والاهمال		1.2. تشریعات
	وموائمة الخطط والسياسات		وبما يضمن الحقوق الاجتماعية والثقافية	والحضانة والوصاية عند غياب		والوقاية منها.		وسياسات حمائية تعزز
	والبرامج الوطنية مع احتياجات		والاقتصادية والسياسية والمدنية للأشخاص	الزوج.		اعداد بروتوكولات وطنية خاصة	•	العدالة والمساواة
	وحقوق كبار السن بكافة فئاتهم.		ذوي الإعاقة، وذلك ضمن الأولويات	• تضمين قضايا النساء الأرامل	•	بعمل وزارة الصحة مع فئات		والحقوق للجميع.
	• توسيع منظومة الضمان	•	التالية:	والمطلقات في قانون الضمان		الأطفال المهمشين.		وـــری ــبـی
	الاجتماعي لتلبية احتياجات كبار		- قانون حقوق المعوقين رقم (4) لعام	الاجتماعي.		دراسة لمراجعة السياسات	•	
	السن (التأمين الصحي		.1999	• سياسات وتشريعات لخفض رسوم	•	والتشريعات لالزام التعليم ما قبل		
	والاجتماعي تتوائم مع الاحتياجات		- قانون العمل الفلسطيني وقانون	الكهرباء والمياه للنساء المهمشات		المدرسة.		
	والواقع الذي يعيشه كبار السن).		الخدمة المدنية.	(الفقيرات، ذوات الإعاقة، كبار		وضع لوائح تتفيذية لقانون حماية	•	
	• الضغط على وتبني سياسات	•	- قانون الطفل الفلسطيني.	السن، زوجات الشهداء والأسرى،		الأحداث.		
	تضمن توفير الأماكن الملائمة		- قانون التعليم العام وقانون التعليم	النساء في التجمعات المهشمة		حملة لإقرار المجلس الوطني	•	
	والحاضنة لكبار السن كالمساحات		العالي.	(مناطق ج)، النساء اللواتي يرأسن		للطفل.		
	العامة، ووسائط النقل، وغيرها.		- قانون الصحة العامة وقانون التأمين	أسر، الخ).				
			الصحي.	• سياسات لتسهيل اجراءات الترخيص	•			

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال
		- قانون المواصلات العامة.	والتسجيل لمشاريع النساء.	
		- قانون التنظيم والبناء.	• مراجعة قانون الشركات ومسودة	
	ين	• تحقيق استقلالية المجلس الأعلى لشؤو	قانون المنتج المحلي من منظور نوع	
	مة	الأشخاص ذوي الإعاقة كمؤسسة عا	اجتماعي.	
	غة	مستقلة بما يضمن دوره في صيا.	• العمل على مراجعة قانون الاستثمار	
	ابة	التشريعات والإجراءات والمسائلة والرق	بحيث يتم منح امتيازات للمشاريع	
		على تتفيذها	الصغيرة والصغيرة جداً (المشاريع	
	نية	• تعديل اللوائح التنفيذية للقوانين الفلسطين	النسويه بعدالة مقارنة مع المشاريع	
	يق	الحالية بالنظر الى الاتفاقيات والمواث	الكبيرة).	
	عية	الدولية، وبما يضمن الحقوق الاجتماء	• التوعية بحقوق المرأة في الميراث	
	ص	والثقافية والاقتصادية والمدنية للأشخام	وضمان إجراءات وتسهيلات	
	(ه،	ذوي الإعاقة: بناء على المقترح أعلا	ومساعدة قانوينة تمكن المرأة من	
		تعديل اللوائح التنفيذية للقوانين أعلاه.	الحصول على حقها.	
	اِت	• مراجعة وتعديل خطط جميع الوزارا		
	رق	وموازناتها لتكون حساسة ودامجة لحقو		
		الأشخاص ذوي الإعاقة.		
	ىية	• استحداث تعديلات في الهيكليات التنظيم		
	بما	لدى المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، ب		
	ئح	ينسجم مع الاقتراحات في القوانين واللوا		
		التنفيذية المعدلة.		
	بما	 وضع سياسات لمواءمة المرافق العامة ب 		
	وي	يناسب احتياجات الوصول للأشخاص ذو		
	لی	الإعاقة، ليتضمن ذلك أيضاً الوصول إ		
		المعلومات.		
	ىية ا	 تطوير منظومة اللوائح التوضيح 		

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال	
		والتتفيذية للقانون وأنظمة العمل بما يشمل			
		الآليات والإجراءات اللازمة لإلزام تطبيق			
		التشريعات واللوائح والرقابة على ذلك.			
		• إقرار نظام/قانون يلزم القطاع الخاص			
		بتحمل مسؤوليتهم المجتمعية تجاه الفقراء			
		والفئات المهمشة، ومن ضمنها الأشخاص			
		ذو <i>ي</i> الإعاقة.			
		• وضع سياسات واضحة ومحددة ومُقَرّة			
		ومُعْلَنة حول المعابير والمواصفات التي			
		يجب أن تتسم بها الخدمات المختلفة			
		المقدمة للاشخاص ذوي الإعاقة ونظام			
		اعتماد وطني لمزودي الخدمة.			
		• وضع سياسات واضحة ومُعْلَنة ومحددة			
		حول آليات وإجراءات المتابعة والرقابة			
		على مدى النزام القطاع بمعابير جودة			
		الخدمات وبالتعاطي مع قضايا الإعاقة			
		بمنظور حقوقي وتتمو <i>ي</i> .			
• جلسات استماع ومساءلة	• جلسات استماع ومساءلة لأصحاب	• جلسات استماع ومساءلة لأصحاب الواجب	• جلسات استماع ومساءلة لأصحاب	• وضع آليات مؤسساتية لإلزام	
لأصحاب الواجب من قبل	الواجب من قبل كبار السن حول	من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة حول	الواجب من قبل النساء حول	القطاع الخاص والمنظمات غير	
الشباب حول الخدمات	الخدمات المقدمة لهم.	الخدمات المقدمة لهم.	الخدمات المقدمة لهم.	الحكومية بالإبلاغ عن حالات	2.2. ثقافة مجتمعية
المقدمة لهم.	• برامج وحملات توعية كبار السن	 برامج وحملات توعية الأشخاص ذوي 	 برامج وحملات توعیة للفتسیات 	العنف وتبليغ الجهات المعنية	عزز الحقوق الحقوق
• برامج وحملات توعية الشباب	بالاتفاقيات والمواثيق الدولية	الإعاقة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية	والنساء بالاتفاقيات والمواثيق الدولية	بالتسيق مع الجهات ذات العلاقة	عرر المساءلة.
بالاتفاقيات والمواثيق الدولية	المتلعقة بحقوق الإنسان والحقوق	المتلعقة بحقوق الإنسان والحقوق	المتلعقة بحقوق الإنسان والحقوق	(مثل نقابة الأطباء، الخ).	إلمساعت-،
المتلعقة بحقوق الإنسان	الاجتماعية والمدنية والسياسية.	الاجتماعية والمدنية والسياسية.	الاجتماعية والمدنية والسياسية.	• تنظيم حملات إعلامية وتوعوية	
والحقوق الاجتماعية والمدنية	• وضع رؤية واستراتيجية إعلامية	• تطوير المهارات والتوجهات لدى الكوادر	 تطویر برامج إعلامیة لمناصرة 	للأسر في الحضانات ورياض	

لأطفال	أطفال	الفتيات والنساء	الأشخاص ذوو الإعاقة	كبار السن	الشب	ثىباب
لأطفال المر	أطفال المرخصة.	قضايا المرأة ومحاربة أشكال	البشرية في المؤسسات الرسمية المعنية،	مشتركة للتثقيف المجتمعي بحقوق		والسياسية.
عزيز دور	زيز دور مجالس التعليم	التهميش والإقصاء والمساواة بين	حول قضايا وحقوق الأشخاص ذوي	كبار السن، ولمنع كافة ضروب	•	توعية فئات الشباب بمفو
لمجتمعي.	جتمعي.	الجنسين.	الإعاقة، ودور الوزارات والمؤسسات	العنف والإساءة الموجهة بقصد أو		المساواة بين الجنسين ومفاهيد
رامج توع	مج توعوية للأطفال حول	• بناء قدرات الإعلاميين في مجال	الرسمية، كأصحاب واجب، للالتزام	بغير قصد.		النوع الاجتماعي
عقوقهم وح	قوقهم وحمايتهم من العنف	الصحافة الاستقصائية لمناصرة	بواجباتهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بتقديم	•	•	اشراك الشباب في انشطا
إلاستغلال و	لاستغلال والتهميش.	قضايا المرأة.	الخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي			دعم وتعزيز المساواة بين
		• توعية ممثلي المؤسسات الدينية نحو	الإعاقة.			الجنسين والحملات المجتمعية
		أهمية مناصرة قضايا المرأة ودورهم	• حملات توعية مجتمعية حول حقوق			ذات الصلة.
		في التوعية المجتمعية.	الأشخاص ذوي الإعاقة، لا سيما حقهم في		•	برامج اعلامية تهتم
		• تنظیم برامج توعویة تستهدف	العمل، والحقوق الأخرى.			باحتياجات الشباب
		المجتمع والذكور بشكل خاص حول	• برامج تثقيف مدني بخصوص المواطنة			ومتطلباتهم وادوراهم
		قضايا النوع الاجتماعي والصحة	والحقوق والحريات العامة وحقوق الإنسان			المجتمعية.
		الانجابية ومناصرة قضايا المرأة.	والديمقراطية، وحقوق الأشخاص ذوي		•	برامج إعلامية تسلط الضور
		• مراجعة المناهج لتعزيز صورة المرأة	الإعاقة.			على المواهب الشابة
		القيادية ذات الدور الاجتماعي	• حملة توعية للمشغلين حول ميزات تشغيل			ومبادرات الشباب المبدع.
		والسياسي والاقتصادي.	الأشخاص ذوي الإعاقة وإجراء وتأمين		•	برامج تثقيف مدني بخصوص
			الترتبيات التيسيرية والمؤهلة لمختلف			المواطنة والحقوق والحريات
			الأشخاص ذوي الإعاقة دون تمييز على			العامة وحقوق الإنسان
			أساس نوع الإعاقة/الصنعوبة.			والديمقراطية، وحقوق
			• بناء قدرات الإعلاميين في مجال تغيير			الأشخاص ذوي الإعاقة.
			الصور النمطية المنوطة بالأشخاص ذوي		•	بناء قدرات الشباب في مجال
			الإعاقة			توثيق ورصد انتهاكات
			• برامج إعلامية مجتمعية لتغير الصور			حقوقهم والتعبير عنها في
			النمطية والأفكار والأحكام المسبقة			منابر مجتمعية.
			المغلوطة اتجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.			

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال	
		• بناء قدرات وتطوير عمل أجسام الرصد			
		القائمة في الوزارات والتشبيك فيما بينها			
		وبين المؤسسات الناشطة في القطاع،			
		لرصد انتهاكات حقوق الأشخاص ذوي			
		الإعاقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.			
		• تطوير آليات عمل تفسح المجال لمساءلة			
		المجتمع والمؤسسات المجتمعية لعملية			
		تطبيق التشريعات، الأنظمة والإجراءات.			
		• حملات توعية للأشخاص ذوي الإعاقة			
		وأهاليهم حول حقوقهم والخدمات المتوفرة			
		والمؤسسات التي تقدم هذه الخدمات وكيفية			
		الوصول إليها.			
		• توعية وتدريب لمؤسسات المجتمع المدني			
		والمؤسسات الخاصة حول دورهم في تلبية			
		احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة			
		وتمكينهم، وحقهم في العمل.			
		• إنشاء صندوق مشترك بين مؤسسات			
		القطاع الخاص لدعم الأشخاص ذوي			
		الإعاقة، كجزء من برامج المسؤولية			
		المجتمعية للمؤسسات.			
	• حملات توعية مجتمعية حول حق	• حملات توعية مجتمعية حول حق	• وضع خطة وطنية للتوعية حول حق	• تهيئة وتوعية للحدث من قبل	3.2. الفئات الفقيرة
	كبار السن في الوصول إلى	الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى	النساء والفتيات من الوصول إلى	المختصين قبل الدخول في	والمهمشة وضحايا
	العدالة.	العدالة.	العدالة.	إجراءات المحاكمة.	العنف قادرين على
	• توفير دعم قانوني.	 توفير دعم قانوني. 	• توفير دعم قانوني للفتيات والنساء	• توعية وارشاد للاهالي حول	الوصول إلى منظومة
	• توعية وارشاد لكبار السن حول	• توعية وارشاد للأشخاص ذوي الإعاقة حول	المهمشات في الأغوار والفتيات	الإجراءات القانونية.	العدالة.

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال	
	الإجراءات القانونية.	الإجراءات القانونية.	والنساء ذوات الإعاقة.	• توفير المساعدة القانونية المجانية	
			• حملات توعية مجتمعية حول حق	وخصوصا للأطفال الفقراء.	
			الفتيات والنساء في الوصول إلى		
			العدالة.		
• تأهيل الطلبة المتسربين	• توفير رعاية ايوائية لكبار السن	 توقیع اتفاقیة شراء خدمة ما بین وزارة 	• تطوير متابعة برامج الحماية	المحور الاول: حق الأطفال في في	
والمنقطعين عن التعليم ضمن	تتلائم مع الانظمة والقوانين	التنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع	الاجتماعية القانونية والاجتماعية	التمتع بأعلى مستوى صحي	
برامج التعليم الاستكمالي.	والاتفاقيات الدولية.	المحلي لشراء الخدمات للأشخاص ذوي	والصحية والنفسية للنساء اللواتي	• برامج التوعية والإرشاد الاسري في	
• توعية الشباب (وخصوصاً	• تنظيم أنشطة لا منهجية ملائمة في	الإعاقة والتي لا تتوفر بالوزارة أو المراكز	يتعرضن لأي من الانتهاكات وأي	مراكز الرعاية الصحية الأولية	
العمال في اسرائيل) في مجال	مراكز المسنين والنوادي النهارية.	التابعة لها مع إعطاء الأولوية للأسر	شكل من أشكال التمييز، لا سيما	والمدارس ورياض الأطفال	
الصحة الإنجابية وتزويدهم	• توقيع اتفاقيات شراء خدمة ما بين	والحالات الفقيرة والمهمشة وفقاً لتعليمات	العنف (خطة قرار 1325).	والحضانات ومراكز الحماية	
بالخبرات واكسابهم المعرفة	وزارة التتمية الاجتماعية ومؤسسات	شراء الخدمة.	• خدمات دعم اجتماعي وصحي	الاجتماعية.	
الضرورية.	المجتمع المحلي لشراء الخدمات	 توفير خدمة الإعفاء الجمركي لشراء 	ونفسي مقدمة للنساء المتضررات.	• إعداد نظام معلومات على صعيد	
• رفع درجة الوعي فيما يتعلق	لكبار السن والتي لا تتوفر بالوزارة	سيارات الأشخاص ذوي الإعاقة.	• توقیع اتفاقیات شراء خدمة ما بین	وزارة الصحة والقطاع الصحي	4.2. الفئات المهمشة
بمفاهيم الصحة المجتمعية	أو المراكز التابعة لها مع إعطاء	 توفير الأدوات المساندة للأشخاص ذوي 	وزارة التنمية الاجتماعية ومؤسسات	ضمن النظام الوطني يتضمن	تتمتع بالخدمات
• توسيع خدمات الدعم والارشاد	الأولوية للاسر والحالات الفقيرة	الإعاقة.	المجتمع المحلي لشراء الخدمات	وجود مؤشرات واضحة حسب	الاجتماعية وخدمات
المتعلقة بالصحة المقدمة	والمهمشة وفقاً لتعليمات شراء	 تجهيز مركز المصادر وتشغيله ليقدم 	للفتيات والنساء والتي لا تتوفر	الجنس والمنطقة والعمر ونوع	البنية التحتية
للشباب.	الخدمة.	الخدمات للمكفوفين. واستكمال مركز شديد	بالوزارة أو المراكز التابعة لها مع	الإساءة.	والتكنولوجيا.
• التوعية حول المخاطر	• دراسة مسحية لواقع المسنين في	الاعاقة وتشغيله.	إعطاء الأولوية للاسر والحالات	• تدريب الكوادر في المؤسسات ذات	
والسلوكيات السلبية، مثل	فلسطين.	 خدمات الإيواء والرعاية والحماية والتأهيل 	الفقيرة والمهمشة وفقا لتعليمات شراء	العلاقة على التعامل مع الأطفال	
المخدرات.		للأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز	الخدمة.	ضحايا العنف.	
• دعم الخدمات الصحية التي		متخصصة.	• إيواء النساء ضحايا العنف في مراكز	• تطوير ومأسسة الخدمات الصحية	
تستهدف الشباب، خاصة		• توقيع اربع اتفاقيات ما بين وزارة التتمية	متخصصة بحماية المرأة تابعة للوزارة	والنفسية العلاجية والوقائية ذات	
الصحة الإنجابية والصحة		الاجتماعية والوزارات الشريكة لتنظيم تقديم	او شراء خدمات لهن في المراكز	العلاقة بالأحداث.	
الجنسية والتثقيف الصحي		الخدمات للاشخاص ذوي الاعاقة.	المرخصة والمتخصصة بهذا المجال.	• تطوير انظمة داخلية لدى	
والتشخيص المبكر للأمراض		• حملات ضغط والعمل على مواءمة المراكز	• توفير خدمات التدريب والتأهيل	المؤسسات ذات العلاقة بحماية	

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال
المزمنة، ومن ضمنها عيادان		الصحية والمستشفيات، والمرافق المرافق	المهني للنساء اللواتي تعرضن للعنف	الطفل تستند لنظام التحويل
صديقة للشباب.		التعليمية في جميع المراحل (ما قبل	والاستغلال.	الوطني (وزارة الصحة، الخ).
• دعم المشاريع والمبادرات		المدرسة والأساسية والثانوية والجامعية)	• برامج لدمج النساء في البيوت الآمنة	• مأسسة نظام التحويل داخل وزارة
الريادية ذات الطاب		والأبنية الحكومية والمرافق العامة والشوارع	بالمجتمع والاسرة.	الصحة للتعامل مع الأطفال
التكنولوجي للخريجين وتبنيه		والمواصلات لتسهيل وصول الاشخاص	• تطوير وبناء قدرات الوحدات	ضحايا العنف والاستغلال لينظم
وتطويرها.		ذوي الإعاقة، وبما يلاءم احتياجاتهم.	الارشادية والقانونية في يطا ودورا	العملية داخل مراكز وزارة الصحة
• توفير سكن ملاءم للأزوا		 برامج موائمة المناهج التعليمية المدرسية 	وجنين التابعة لوزارة التنمية	وتدريب الكوادر عليه.
الشابة.		وفي التعليم العالي وتوفير التجهيزات	الاجتماعية.	• الرقابة على الأغذية والمشروبات
		والمعدات اللازمة للطلبة ذوي الإعاقة	• وضع نظام تحويل في وزارة التتمية	الضارة بصحة الأطفال.
		لتلاءم احتياجاتهم من مختلف الأعمار.	الاجتماعية.	المحور الثاني: حق الأطفال في التعليم
		• تطوير قاعدة بيانات شاملة تحصر من	• توفير خدمات اجتماعية والاحتياجات	• توفير خدمات التأهيل الاجتماعي
		جهة جميع الأشخاص ذوي الإعاقة على	الأساسية للنساء في مراكز الاصلاح	والمهني للأطفال المتسربين من
		مستوى الوطن، وتحدد احتياجاتهم حسب	والتأهيل.	المدارس وضعاف التحصيل
		نوع الإعاقة، بالإضافة إلى توثيق هذه	• إنشاء قاعدة بيانات عن المؤسسات	العلمي.
		القاعدة لجميع الخدمات المتوفرة والمتاحة	العاملة على العنف الناتج عن	• تطوير نظام الرقابة والمساءلة
		والمُصَمَّمة لوصول واستخدام الأشخاص	الاحتلال وخدماتها في مجال دعم	القانونية للحضانات للأطفال دون
		ذوي الإعاقة على مستوى الوطن.	النساء المتضررات قد تم انجازها	سن الرابعة.
		 تطوير دليل إرشادي للأشخاص ذوي 	• العمل والمطالبة بمواءمة البنية	• تأهيل الطاقم التربوي في المدارس
		الإعاقة حول الخدمات المتوفرة لكل نوع	التحتية للشوارع والمنشآت والمرافق	وتوعيته حول التعامل مع الأطفال
		من الإعاقة/الصعوبة.	والمواصلات العامة لملاءمة	ذوي الإعاقة.
		• برنامج لتحسين وتعديل بيئة سكن	احتياجات الفتيات والنساء.	• تطوير قدرة الكوادر التعليمية على
		الأشخاص ذوي الإعاقة من الأُسَر الفقيرة	• برامج ترفيهية وتوعوية وتدريب	تشخيص حالات الإعاقة في
		والمنكشفة يضمن وصولهم لكافة	للنساء اللواتي يعتنين بذوي الإعاقة	المدارس.
		التسهيلات المختلفة في المنازل.	وكبار السن بالتحديد، ولجميع النساء	• إنشاء ملتقيات ومنتديات خاصة
		 تطوير منظومة للتشخيص المبكر 	المهمشات (النساء زوجات الأسرى،	بالتعليم والتنشئة الاجتماعية تجمع

	الأطفال	الفتيات والنساء	الأشخاص ذوو الإعاقة	كبار السن	الشباب
	الشركاء من وزارة التربية والتعليم	وزوجات الشهداء، والأسيرات	للأمراض، مما يتيح التعامل معها بشكل		
	العالي والمؤسسات الأهلية.	المحررات، الخ).	استباقي قبل تفاقمها.		
	• زيادة عدد المرشدين في المدارس.	• تطوير برامج الرعاية الصحية	• تطویر نظام موحد وخاص لعملیة شراء		
	• وضع إجراءات للحد من العنف	المنزلية للنساء كبيرات السن وذوات	الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة من		
	في المدارس.	الأعاقة.	مؤسسات المجتمع المدني، ويتضمن		
•	• تطوير برامج نوعية لصعوبات	• تقديم الدعم والإرشاد النفسي للنساء	التشخيص عن الإعاقة والمتابعة والتحويل.		
	التعلم عند الأطفال تتضمن زيادة	المهمشات، لا سيما ضحايا العنف	• إنشاء مراكز تأهيلية وظيفية وتعليمية		
	عدد غرف المصادر وتأهيل	وزوجات الأسرى والشهداء	ومهنية وثقافية لتعزيز الوصول إلى		
	الكوادر.	والأسيرات.	الأشخاص ذوي الإعاقة في المناطق		
•	• تطوير إجراءات التوظيف في	• إنشاء مراكز خاصة للنساء اللواتي	الريفية والنائية، لا سيما لأنواع		
	المؤسسات ذات العلاقة لتتضمن	في خطر واللواتي لا يتم استقبالهن	إعاقات/صعوبات لا يتوفر لديها خدمات		
	معايير توظيف لها علاقة بقضايا	في مراكز الحماية.	حالياً، مثل الإعاقات/الصعوبات النفسية،		
	التعامل مع الاطفال.	• برامج تمكين اقتصادي للنساء اللواتي	وغيرها.		
•	• زيادة الموزانات المخصصة لدعم	يخرجن من البيوت الآمنة، والأسيرات	• برنامج الوقاية والتدخل والكشف المبكر عن		
	الطلاب ذوي صعوبات التعلم.	المحررات، ونساء زوجات الشهداء	الإعاقات، من خلال برامج الأمومة		
•	• تطوير نظام التقويم.	والأسرى والنساء ذوات الأعاقة.	والطفولة والصحة المدرسية.		
12	المحور الثالث: حق الأطفال في	• تطوير المرصد الوطني حول العنف.	 توفير الأجهزة المساعدة والمسلتزمات 		
IL.	الحماية		الطبية والخدمة المنزلية للأشخاص ذوي		
•	• توفير الرعاية الأسرية للأطفال		الإعاقة.		
	مجهولي النسب وغير الشرعيين		• برامج ومبادرات لتقديم الخدمات التأهيلية		
	المتواجدين في مؤسسات الرعاية		للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال البلديات		
	الخاصة بهم والمؤهلين		والمجتمع المحلي.		
	للاحتضان.		• دعم وتمكين المدارس المتخصصة		
•	• إصدار شهادات ميلاد للاطفال		بالإعاقات (الاعاقات السمعية، البصرية،		
	مجهولي النسب وغير الشرعيين		الخ).		

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال
	تأهيلي	• تعميم نماذج تعليمية لتوفير فريق		المتواجدين في مؤسسات الرعاية.
	والتعليم	تعليمي متخصص في وزارة التربية		• الإشراف والرقابة على كافة
	يتضمن	ليتابع الاطفال ذوي الإعاقة، وب		الحضانات المرخصة.
	لوظيفي	الفريق تخصصات في العلاج اا		• كفالة الايتام ومتابعتهم.
	عينات،	والجسدي والدعم النفسي وتوفير الم		برامج تثقيفية وارشادية وتوعوية
	ل وزارة	على غرار النموذج المطبق من قبا		ونفسية واجتماعية للأطفال
	ق في	التربية والتعليم في بعض المناط		واسرهم.
		الضفة الغربية.		• توفير الخدمات والاحتياجات
	يتماعية	• تطوير شبكات الحماية الاج		الاساسية للأحداث.
	الإعاقة	للأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة		• تجهيز مركز للأحداث في جنوب
		الذهنية.		الضفة الغربية
	يل من	• توفير خدمات التأمين الصحي لك		• بناء وتجهيز مجمع الخدمات
		ينطبق عليه تعريف الإعاقة.		الاجتماعية في قلقيلية.
	ية فوق	 توفير برامج ملاءمة للإعاقات الذهنا 		• توفير خدمات الحماية للأطفال في
		سن 16 عاماً.		مراكز الحماية.
	ى ذو <i>ي</i>	• توفير الدعم الحكومي للأشخاص		• توفير الدعم النفسي والاجتماعي
	التعليم	الإعاقة لتعزيز وصولهم إلى		• التأهيل المهني والاجتماعي
	ني.	الجامعي، بالشراكة مع المجتمع المد		للأحداث في مراكز الأحداث.
	، قاعدة	• وضع سياسات مؤسساتية تستند إلى		• إنشاء محمكة احداث في جنوب
	ح باب	الأفضلية (التحيز الايجابي) بفت		الضفة الغربية
	ة سواء	التعليم العالي للطلبة ذوي الإعاقة		• ورشات توعية للمدمنين واسرهم
	الإعفاء	بمنحهم نقاط إضافية للقبول أو		للوقاية من المخدرات
	ر مِنْح	بنِسَب معينة من الرسوم، وتوفير		• تجهيز وتأهيل مراكز التأهيل
	ر علی	حكومية للأشخاص غير القادريز		المهني لتكون قادرة على

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال	
		المواءمة.		العمل.	
		 توفير غرف المصادر الصفية في 		زيادة عدد دور الرعاية والحماية.	•
		المدارس.		تطوير وتحسين ومواءمة مراكز	•
		• تطوير أنظمة واضحة ومحددة وشمولية في		الرعاية والحماية القائمة.	
		الجامعات تضمن وصول الطلبة ذوي		تطوير وبناء قدرات العاملين في	•
		الإعاقة للمرافق العامة داخل الحرم		مجال الحماية.	
		الجامعي ووصولهم كذلك للمعلومات، كما		توفير الدعم اللوجستي للعاملين في	•
		تقوم برصد الترتيبات التيسيرية المعقولة		مجال الحماية.	
		الواجب توفرها وحشد الموارد لتوفيرها.		بناء قاعدة بيانات وطنية لقضايا	•
		• توفير مرجعية ونظام شمولي موحد على		الأحداث.	
		مستوى وطني يتعلق بتوفير الأدوات		بناء وتأسيس وحدة لحماية الأسرة	•
		والأجهزة المساندة والتي تمكن الأشخاص		ذات تخصصات شاملة (نفسية،	
		ذوي الإعاقة من الوصول والحصول على		صحية، الخ).	
		الخدمات والحقوق المختلفة.		تطوير ومأسسة نظام إدارة الحالة	•
				مع الشركاء على الصعيد الوطني.	
				تطوير عمل شبكات حماية	•
				الطفولة، لتتضمن الضغط	
				والمناصرة وحشد جهود المؤسسات	
				لتمويل برامج لسد احتياجات	
				الأطفال.	
				عقد اجتماعات ولقاءات دورية	•
				واتفاقيات لرفع مستوى التنسيق بين	
				شركاء التنمية والشرطة والنيابة	
				والقضاء.	
في العمل:	• تدريب المؤسسات التتموية حول	• حملات الضغط والمتابعة والمراقبة	• تعزيز دور الفكر التعاوني في	تنظيم أنشطة لاشراك الأطفال في	.5.2 مشارکة

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال	
• تشجيع انشاء تعاونيات	النهج الحقوقي الذي يركز على	بالتنسيق مع وزارة الاشغال والبلديات	المجال الاقتصادي .	عمليات التخطيط وتصميم ومتابعة	اجتماعية واقتصادية
للشباب.	حقوق كبار السن في منهجيات	وشبكات حماية لموائمة الأماكن العامة	• توفير الدعم الجمعيات التعاونية ذات	وتقبيم البرامح.	وسياسية فاعلة للفئات
• برامج تمكين اقتصادي	عمل ومعايير الخدمة المقدمة في	والمؤسسات الأهلية والخاصة	المشاريع الاقتصادية الريادية وتوزيع	• فعاليات وبرامج اجتماعية وثقافية	المهمشة.
للشباب.	مؤسسات القطاع العام (بما فيها	• حملات الضغط والمراقبة لمدى التزام	قاعدتها كما ونوعاً.	وترفيهية ومخيمات صيفية	
• تطوير سياسات لتدريب	هيئات الحكم المحلي)، لضمان أن	المؤسسات بتوظيف الأشخاص ذوي	• اقرار مواصفات تختص بالصناعات	للأطفال وأسرهم.	
الخريجين في القطاع الخاص	عمل جميع المؤسسات العامة يأخد	الإعاقة بالتعاون مع ديوان الموظفين العام.	التقليدية والصناعات الغذائية النسويه	• تطوير البنية التحتية وتجهيزات	
بأجور رمزية وتوظيف نسبة	حقوق واحتياجات المسنين بعين	• برامج تمكين اقتصادية للأشخاص نوي	• أسواق محلية دورية للمنتجات	ومصادر المراكز الثقافية للأطفال.	
منهم.	الاعتبار	الإعاقة.	النسويه كالأسواق الشعبية بالتعاون	• بناء قدرات العاملين في المراكز	
• تشكيل أجسام تربط الشباب	 برامج التوعية للمسنين حول 	• ندوات وورشات توعية ومناصرة مجتمعية	مع الحكم المحلي ووزارة الأشغال	الثقافية للأطفال.	
بسوق العمل.	حقوقهم الصحية والتعلمية والتثقيفية	بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفق قانون	العامة	• إنشاء مرافق ومساحات عامة	
• حملات ضغط ومناصرة	والترفيهية والاجتماعية والنفسية	4/لعام 99.	• التشجيع على الاعمال الريادية لزيادة	ترفيهية للأطفال وأسرهم.	
لتشغيل الخريجين.	المختلفة.	• برامج توعوية للاشخاص المصابين بمرض	نسبة انخراط النساء في سوق العمل.	 برامج موسیقیة للأطفال. 	
• سياسات لتشجيع الاستثمار	• دعم مشاریع اقتصادیة تخدم کبار	التوحد وعائلاتهم.	• تطوير نظام التعليم المهني لمراعاة		
والشراكات في قطاعات قابلة	السن سواء من حيث تقديم الخدمة	• إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وممثليهم	قضايا النوع الاجتماعي.		
للنمو فيما يتعلق بعمالة	لهم أو تمكنهم من الاستمرار في	في عملية مراجعة وتعديل التشريعات، بما	• خلق قاعدة بيانات خاصة بالمشاريع		
الشياب.	الانتاج والعمل إن كانوا قادرين	يضمن تمثيل جميع أنواع الإعاقات وممثلي	النسويه من حيث تمركزها في أي		
• برامج لدعم المشاريع الصغيرة	وراغبين.	عن الإعاقات الذهنية في كافة اللجان	القطاعات بحيث تشمل القطاع		
والمتناهية الصغر للشباب	• ملتقيات للتشبيك والتواصل وتناقل	الوطنية والمحلية التي تعنى بالقوانين.	المنظم وغير المنظم		
والتي تحفزهم على المبادرة	الخبرات بين مؤسسات المجتمع	• حملات للرقابة على تطبيق قانون حقوق	 برامج وأنشطة اجتماعية وثقافية 		
والابتكار والاعمال الريادية.	المدني (بما فيها القطاع الخاص)	المعوقين رقم (4) بما يضمن تشغيل	وموسيقية وترفيهية للنساء، لا سيما		
• بناء هياكل الاعمال وتطوير	من جهة، والمؤسسات التعليمية	الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات	في المناطق المهمشة والريفية.		
حاضنات الاعمال والتي توفر	والجامعات ذات العلاقة من جهة	الرسمية والأهلية والخاصنة.	• برامج وانشاء اندية رياضية خاصة		
الدعم والتدريب للمبادرين	أخرى.	 برامج تأهيل مهني للأشخاص ذوي الاعاقة 	بالنساء، لا سيما في المناطق الريفية		
والريادين.	• ايجاد وتشجيع برامج التطوع لخدمة	نتلاءم مع احتياجاتهم.	والمهمشة.		
• توفير التمويل والموارد التي	كبار السن ورعايتهم.	• تطوير برامج التدريب والتأهيل المهني	 بناء قدرات العاملين في الأندية 		

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال
تزيد من قدرات الش	• ايجاد برامج تطوعية بالشراكة مع	والتقني لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة، من	الرياضية والمراكز الثقافية حول النوع	
الإنتاجية والتنافسية	القطاع العام والخاص وغير	خلال تخصصات تلاءم احتياجات	الاجتماعي وتطوير برامج ملاءمة	
في التعليم والتدريب:	الحكومي تتيح لكبار السن الراغبين	الأشخاص ذوي الإعاقة ومواءمات في	للفتيات والنساء.	
• تتظيم المخيمات الص	والقادرين على الاستمرار بالعمل	المنهاج والمرافق، وتدريب الكوادر التعليمية	• مواءمة البنية التحتية وتوفير	
للشباب.	والانتاج والخدمة المجتمعية للقيام	على ذلك، وتوفير تكاليف المواصلات	التجهيزات اللازمة للأندية الرياضية	
• برامج لتشجيع المباد	بذلك.	لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول	والمراكز الثقافية لاحتياجات الفتيات	
الريادية والانشطة التطو	 العمل على انشاء وقفيات عربية 	إلى هذه المراكز.	والنساء.	
من قبل الطلبة في المدا	واسلامية ومن القطاع الخاص إن	 برامج محو أمية للأشخاص ذوي الإعاقة. 	 وضع سیاسات لتحفیز مشارکة 	
والجامعات.	أمكن لدعم خدمات كبار السن.	 برامج وأنشطة اجتماعية وثقافية وموسيقية 	الفتيات والنساء في الهيئات الحاكمة	
 برامج تعلیم للکبار . 	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,	وترفيهية تشجع دمج الأشخاص ذوي	(مجالس الإدارة والهيئات العامة)	
• حملات توعية لتعزيز		الإعاقة، لا سيما في المناطق المهمشة	وأنشطة وبرامج الأندية الرياضية.	
الاتجاهات والمبادرات الت		والريفية.		
تدعم قيمة العمل المهني.		 مواءمة البرامج والمراكز الرياضية والثقافية 		
في المشاركة المجتم		لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة.		
والسياسية		• بناء قدرات العاملين في الأندية الرياضية		
• برامج تثقيفية وتوعوية		والمراكز الثقافية حول قضايا الإعاقة		
- قدرات لتنمية وتطوير م		وتطوير برامج ملاءمة لهم.		
ثقافة وممارسات ال		 وضع سياسات لتحفيز مشاركة الأشخاص 		
التطوعي والخيري		ذوي الإعاقة في الهيئات الحاكمة (مجالس		
صفوف الشباب والجام		الإدارة والهيئات العامة) وأنشطة وبرامج		
والمؤسسات الشبابية،		المؤسسات الأهلية والقاعدية.		
خلال الزامية التطوع.				
• تتفیذ مبادرات تستهدف ت				
وتفعيل مشاركة الشباب				
الحياة المدنية والسياسية				

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال
• برامج تثقيفية وتوعوية وبناء				
قدرات لتعزيز ثقافة التسامح				
تقبل الاخر والتعددية بين				
الشباب في المجتمع				
الفلسطيني				
• برامج تثقيفية وتوعوية وبناء				
قدرات لتعزيز ثقافة السلم				
الأهلي لدى الشباب.				
في الرباضة والثقافة:				
• برامج لتطوير قدرات ودعم				
المبدعين والمتميزين من فئات				
الشباب.				
• تأهيل الأدنية الرياضية بما				
يتلائم مع احتياجات				
الأشخص ذوي الإعاقة				
والفتيات والنساء.				
• تتظيم المسابقات والمخيمات				
الكشفية والانشطة الرياضية				
المختلفة.				
في الاعلام وتكنولوجيا المعلومات:				
• برامج اعلامية تهتم				
باحتياجات الشباب				
ومتطلباتهم وادوراهم				
المجتمعية				
• تسليط الضوء اعلاميا على				

استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام 2017-2022

الشباب	كبار السن	الأشخاص ذوو الإعاقة	الفتيات والنساء	الأطفال	
المواهب الشابة ومبادرات					
الشباب المبدع					
• برامج تتمية قدرات الشباب					
وتبادل المعرفة والخبرات في					
المجال التقني والتكنولوجي					
وتوسيع دائرة المبادرات					
الريادية العلمية					
• دعم المشاريع والمبادرات					
الريادية ذات الطابع					
التكنولوجي للخريجين وتبنيها					
وتطويرها					

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي

1.3. مبادرات العمل التطوعي موسعة وفاعلة.	مبادراالم	تطوير برامج النطوع الشبابية لدعم والعمل مع الفقراء والفئات المهمشة. مبادرات تطوعية محلية في المدارس والتجمعات، بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات المحلية. دراسة حول قانون جمع التبرعات والذي من المفترض أن ينظم عملية جمع التبرعات على المستوى الوطني. حملات مناصرة لإقرار قانون جمع التبرعات.
2.3. نماذج فاعلة للمسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي والوطني.	ا إجراد الماد الم	إجراء دراسة عن واقع المسؤولية الاجتماعية في فلسطين. ماذج للمسؤولية الاجتماعية منفذة على المستوى المحلي والوطني. حملات تستهدف مؤسسات القطاع الخاص لدعم تنفيذ برامج وخدمات حماية الطفل والمرأة وكبار السن والفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب. توقيع اتفاقيات وطنية مع الشركات الخاصة لتبنى نماذج مسؤولية اجتماعية لمكافحة الفقر ورعاية الفئات المهمشة. إنشاء صندوق للمسؤولية الاجتماعية بالشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص. مبادرات لحشد تمويل من أفراد ومؤسسات فلسطينية تعمل في الخارج. برامج لبناء قدرات الهيئات المحلية لتبني نهج التتمية المجتمعية. إنشاء صندوق للتتمية المجتمعية.
3.3. السياسات الاقتصادية عادلة وإدماجية.	الم • مرا	إعداد دراسات وتقارير لتعديل أو إقرار سياسات اقتصادية عادلة وإدماجية للفقراء والفئات المهمشة. مراجعة للسياسات الاقتصادية. حملات ضغط ومناصرة لتعديل السياسات الاقتصادية.
4.3. منظومة التنشئة الاجتماعية معززة للقيم الإنسانية.	 براه براه براه براه براه براه براه براه براه 	مراجعة المناهج الفلسطينية لتضمين قيم المساواة والقيم الإنسانية. برامج توعوية في المدارس والجامعات حول المساواة والقيم الانسانية. برامج إعلامية تشجع قيم المساواة والقيم الإنسانية. برامج ومبادرات مجتمعية تربوية تستهدف الأطفال والفتيات والفتيان والشباب والشابات. برامج توعوية لتحسين معارف وممارسات وتوجهات الأزواج الشابة في قضايا تربية الأطفال. برامج ومبادرات توعوية مع مجالس الأهالي في المدارس حول قضايا تربية الأطفال والتعامل مع العنف واحترام الاخرين وقيم التسامح.
5.3. المؤسسات ذات العلاقة في النتمية الاجتماعية كفوءة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع.	 بنا اعد بنا انج براه براه حو 	يتعلق بوزارة التنمية الاجتماعية: بناء قدرات العاملين في وزارة النتمية الاجتماعية في كافة المجالات المتعلقة بعمل الوزارة, اعداد خطة تتفيذية انجاز دراسات وتقارير حول مجالات النتمية الاجتماعية. برامج لمأسسة وتعميم مجموعات التخطيط. برامج لمأسسة وتعميم مجالس المستفيدين. حوسية نظام الشكاوي

- بناء نظام رقابي حديث وفعال مبنى على تقييم المخاطر
 - انجاز نظام متابعة وتنظيم كفوء وفعال
 - أنشطة لتجنيد أموال واستقطاب ممولين للمشاريع
 - توفير الدعم اللوجستي للمديريات.
 - تشكيل شبكات الحماية الاجتماعية المحلية ومتابعتها

فيما يتعلق بالجمعيات الخيرية:

- مراجعة التشريعات الفلسطينية الحالية لتتلاءم مع مبادئ العمل الأهلي، لا سيما قانون الجمعيات الخيرية (وادراج الجمعيات الأجنبية ضمنه ومراجعة لاتحته التنفيذية أيضاً لتوضيح عملية تسجيل الجمعيات ودور وصلاحيات وزارة الداخلية ودور جهة الاختصاص، والفترة الزمنية لإعطاء الترخيص وفترة فعالية الجمعية بعد الترخيص، بالإضافة إلى الإشارة إلى المستويات الإدارية ومدة عضوية مجلس الإدارة وآليات الشفافية والمساعلة وقضايا الحاكمية (نمو عضوية الهيئات العامة وتتوعها، وتحديد الفترة الزمنية لتولي عضوية مجالس الادارة، مثلاً كحد أعلى دورتين في وليس أكثر))، قانون العمل، قانون الشركات غير الربحية، قانون الجمعيات التعاونية، وتعديل النظام الضريبي ليكون تصاعدي.
 - توفير إعفاءات جمركية للجمعيات.
 - توفير الدعم المالي والإداري للجمعيات.
- إجراء مسح وطني للجمعيات الخيرية لتصنيفها وتحديد واقع الجمعيات (الحوكمة،
 الاستراتيجيات والنهج، البرامج والخدمات، التغطية والانتشار، المصادر المالية والبشرية).
- تعزيز مشاركة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الهيئات العامة ومجالس الإدارة.
 - ضمان التزام الجمعيات الخيرية بإجراء انتخابات في موعدها.
 - تفعيل مدونات السلوك في الجمعيات الخيرية.
- توعية وتدريب أعضاء مجالس الإدارة والهيئات العامة حول الحياة الديمقراطية والادارة الرشيدة وقضايا الحوكمة والفساد والمساءلة والشفافية في الجمعيات والدور القيادي لمجالس الإدارة والهيئة الإدارية.
- تفعيل المساءلة المجتمعية لعمل الجمعيات، من خلال عقد اجتماعات دورية مع المواطنين (جلسات استماع ومناقشة مع المواطنين وتشكيل مجالس المواطنين، الخ).
- تمتين العلاقة بين الهيئات العامة ومجالس الإدارة في الجمعيات من خلال لقاءات واجتماعات دورية، وأنشطة وجلسات اجتماعية.
 - الإشراف المنتظم على أداء المؤسسات ومتابعة أنشطتها من قبل وزارة الاختصاص.
- دعم الجمعيات في تطوير ومراجعة استراتيجياتها بمشاركة مجتمعية فاعلة، ليتضمن ذلك مراجعة الرؤية والرسالة والاهداف الاستراتيجية بناء على تقييم سنوي للبرامج واحتياجات الفئات المستهدفة والموارد المتوفرة لدى الجمعيات. على عملية المراجعة الاستراتيجية أن تتضمن تعزيز مشاركة أعضاء الهيئة العامة والفئات المستفيدة والمؤسسات والأطراف ذات العلاقة في عمل الجمعية في عملية التخطيط الاستراتيجي ووضع الخطط المستقبلية للجمعية.
- تعميم التوجهات الاستراتيجية للمجتمع المحلي والأطراف الرسمية والأهلية ذات العلاقة بعمل الجمعيات والمؤسسات التمويلية المحتملة، وذلك بدعم من الاتحاد العام للجميعات الخيرية.

- دعم الجمعيات في تطوير أطر وأنظمة الرقابة والتقييم، بالاعتماد على الاستراتيجيات.
- مراجعة الاستراتيجيات بشكل دوري، وتقييم تجارب الجمعية وبناء الدروس المستفادة كجزء
 من المراجعات الاستراتيجية السنوية، وبمشاركة المجتمع المحلى والأطراف الفاعلة.
- تفعيل العمل التطوعي/مبدأ العونة كنهج لعمل الجمعيات الخيرية، من خلال التوعية المجتمعية والتشبيك مع المدارس والجمعيات، وتفعيل برامج العمل التطوعي بالشراكة المجتمعية.
- تصميم البرامج بالاعتماد على تحليل للاحتياجات المجتمعية للفئات المستهدفة، وتضمن ادماج الفئات المستهدفة وأولويات المناطق المهمشة والقدس وغزة.
- تطوير أنظمة وخدمات تحويل بين الأطراف الفاعلة الرسمية والاهلية لتغطية الاحتياجات المختلفة للفئات المهمشة (الفتيات والنساء ضحايا العنف، الفقراء، الأشخاص ذوي الإعاقة).
- إنشاء بوابة موحدة لتنظيم المساعدات والخدمات الاجتماعية المقدمة من كافة مزودي الخدمة في قطاع التنمية الاجتماعية.
 - تطوير أنظمة الإجراءات والبرامج في الجمعيات.
- تطوير أنظمة إدارية ومالية ولوائح داخلية واضحة ومصادق عليها من قبل مجلس الإدارة ومعممة بين الموظفين.
- تطوير الهيكليات التنظيمية للجمعيات للتلاءم مع عمل الجمعية والمصادر المالية والبشرية المتوفرة لديها.
 - تطوير برامج العمل التطوعي في الجمعيات.
 - تطبيق مبدأ التقييم المهني والحوافز في إدارة المصادر البشرية.
 - تأسيس صندوق لدعم الجمعيات الخيرية.
 - التدقيق على الموازنات وآليات الصرف.
 - الرقابة المالية على عمل الجمعيات.
 - توعية وتدريب الجمعيات على حشد التمويل المحلى والخارجي.
 - تطوير خطط لحشد التمويل المحلى.